جـامعـة 8 مـاي 1945–قالمـة
كلية الحقـــوق والعلـوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 15/36001260

الرقم التسلسلي:.....

دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي
-دراسة حالة الاتحاد الإفريقي-

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية.

إعداد الطالبة:
طالب سناء

إشراف الأستاذ:
د/ شرايطية سميرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
مزيان رياض	**أستاذ مساعد أ**	**جامعة قالمة**	**رئيسا**
سميرة شرايطية	**أستاذة محاضرة ب**	**جامعة قالمة**	**مشرفا ومقررا**
سليم قسوم	**أستاذ مساعد أ**	**جامعة قالمة**	**عضوا ممتحنا**

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان

الشكر الأول لله عز وجل جلاله

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة " شرايطية سميرة"

على كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات قيمة

وما ساهم في إثراء موضوعنا، كما أتقدم بشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة،

الأستاذ قسوم سليم والأستاذ مزيان رياض وأيضا أشكر كل من حمزة بلبابل ومحمد

بلعشية

شكرا لكم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس على قلبي

"وقضى ربك ألا تعبد إلا أيه وبالوالدين إحسانا"

إلى رمز العطاء واصبر والكفاح أبي الحبيب

وإلى من القلب يهواها

وأطلب من الله أن يرعاها أمي العزيزة

كما أهدي هذا العمل إلى سندي في هذه الدنيا أخوتي

وزميلاتي خاصة يسرى، رانية، وزميلي سامي

واهديها الى فتيحة وايمان والتي تعد قدوة بالنسبة لي

كذلك عائلتي كلها

شكرا لكم

سناء طالب

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي ،خاصة و أنها انتشرت بكثرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، كآلية مشتركة بين الدول لتحقيق مصالح مشتركة ومواجهة التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، ولم يقتصر هذا الانتشار على دول العالم المتقدم أو الشمالي فقط، بل تعداها إلى دول والأقاليم التي تعتبر جديدة في هذا المجال على شاكلة الإتحاد الإفريقي التي يعتبر هيئة إقليمية يضم دول إفريقية ويتكون من عدة أجهزة أهمها مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهو جهاز جد مهم للحيلولة دون وقوع النزاعات ومواجهة التهديدات في دول القارة.

بحثت الدراسة كذلك في جهود مساهمة الاتحاد الإفريقي في الحفاظ على السلم والأمن الإفريقي، ليس فقط من خلال التركيز على البعد العسكري أو القوة الصلبة بل الاعتماد أيضا على الأبعاد الأخرى منها الاقتصادية والاجتماعية على شاكلة مبادرة النيباد وجهود الاتحاد في محاربة الفقر والجوع والأمراض .

Abstract:

This research paper seeks to highlight regional blocs and their role in achieving regional security, especially as it has been widespread since the end of the 1980s as a joint mechanism between countries to achieve common internal and external security threats.

This widespread was not limited to the developed or the northern countries only, rather than that, it goes beyond the states and regions that are considered a new consensus and collective mechanism between states in this field such as the African union, which is considered a regional organization that contains African countries and consists of several institutions, the most Important of which is the African union peace and security council; It is a very important institution for preventing conflicts and countering threats in many African countries.

Based on that, this research will also examine the extent of the AU s contribution to preserving African peace and security, not only by concentrating on the military dimension or hard power but by relying on other economic and social dimension or hard power but relying on other economic and social dimensions as well, such as the NEPAD initiative and the Union s efforts in combating poverty, starvation, and disease.

الكلمات المفتاحية:

- التكتلات الإقليمية – الاتحاد الافريقي – الأمن الاقليمي

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي

المبحث الأول: التكتلات الإقليمية – الأمن من الضيق إلى الوسع

المطلب الأول: مفهوم التكتلات والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الثاني: مفهوم الأمن، من الضيق إلى الوسع

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي

المبحث الثاني: نظرية الدراسة

المطلب الأول: نظرية الإقليمي

المطلب الثاني: نظرية الجماعات الأمنية

المطلب الثالث: نظرية المركب الأمني الإقليمي

المبحث الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي

المطلب الأول: التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

المطلب الثاني: آليات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الاتحاد الافريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الإفريقية المتغيرة

المبحث الأول: لمحة عامة عن الاتحاد الإفريقي

المطلب الأول: الإتحاد الإفريقي: النشأة ومراحل بنائه

المطلب الثاني: البعد الأمني والمؤسساتي للاتحاد الإفريقي

المبحث الثاني: البيئة الأمنية الإفريقية والتهديدات الأمنية.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

المطلب الثاني: الانقلابات العسكرية والمعضلة السياسية في إفريقيا.

المطلب الثالث: التخدلات الخارجية في مسألة الأمن الداخلي الإفريقي.

المبحث الثالث: آليات تسوية النزاعات في إفريقيا.

المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المطلب الثاني: برلمان العموم الإفريقي

المبحث الرابع: الإتحاد الإفريقي على الصعيد الإقليمي والدولي

المطلب الأول: علاقة الاتحاد الافريقي مع هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: علاقة الإتحاد الإفريقي مع الهيئات الإقليمية

المطلب الثالث: علاقة الاتحاد الإفريقي مع القوى الكبرى

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: ترتيبات الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن الإقليمي

المبحث الأول: السياسات الأمنية والدفاعية للاتحاد الإفريقي

المطلب الأول: جهود الإتحاد الإفريقي في مواجهة الإرهاب

المطلب الثاني: معاهدة عدم الإعتداء والدفاع المشترك

المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية – النيباد –

المطلب الأول: الرؤية الجديدة لتنمية في إطار النيباد

المطلب الثاني: أهداف وشروط تحقيق التنمية – النيباد–

المطلب الثالث: جهود النيباد في تكريس التنمية والحكم الراشد في إفريقيا كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي

المبحث الثالث: آداء الاتحاد الإفريقي في مواجهة بعض النزعات

المطلب الأول: الأزمة السودانية: إقليم دارفور

المطلب الثاني: الأزمة الليبية

المبحث الرابع: مساعي الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن الإقليمي: تقييم في الآداء

المطلب الأول: جوانب النجاح

المطلب الثاني: جوانب الإخفاق

خلاصة الفصل

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

أدركت الكثير من الدول منذ النصف الثاني من القرن العشرين، أنه لا بد من التكيف مع التحولات السياسية والاقتصادية الحاصلة في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بانسياق الكثير من الدول في تجارب تكاملية إقليمية متأثرين بالتقدم الناجح الذي حققته الدول الأوروبية، وكانت الغاية من وراء ذلك المسعى التكاملي هو مواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية بعد إدراكها أن الانفرادية لا تساعد الدولة على مواجهة الاشكال الجديدة من التهديدات، لذلك استخدمت لغة الجماعة والتعاون.

لهذا لجأت الدول إلى التكتل الإقليمي من أجل تحقيق مصالحها في إطار الجماعة، وقد تعدى الأمر الجانب الاقتصادي الذي أعتقد أنه كان أحد أبرز العوامل المساهمة في نجاح بعض التكتلات والتجارب التكاملية ليشمل ذلك بعدا أكثر تقدما وهو الجانب الأمني، وهو بعد جد حساس، ومرحلة متطورة لتأسيس التعاون الاستراتيجي والأمني بين الدول.

أن الأساس للتوجه إلى هذه الآلية سببه التعقد الحاصل في كل مجالات وكذلك العولمة التي سارعت من حركية الأحداث والتطورات، ما جعل العالم بمثابة قرية صغيرة جدا فالتكتلات الإقليمية اليوم أصبحت منتشرة كثيرا على مستوى الساحة الدولية، لغايات واهداف متنوعة، ومن أبرز اهداف التكامل هو تحقيق الأمن القومي لكل دولة منخرطة في التكتل والذي لا يمكن تحقيقه الا من خلال الامن الاقليمي.

1 /أهمية الدراسة

يتمتع هذا البحث أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي:

أ- الأهمية العلمية

يعتبر مصطلح الأمن الإقليمي محور اهتمام الباحثين، وقضية تستقطب مراكز البحوث الغربية التي تنظر للدول الافريقية على انها مصدر التهديدات التي تمس امنها الإقليمي لذلك من المهم تقديم بحث وفق وجهة نظر افريقية حول واقع الامن الإقليمي.

ب- الأهمية العملية

تظهر الأهمية العملية للدراسة في كونها تبحث في منطقة جيوسياسية مهمة وهي القارة الافريقية، من حيث واقع امنها الإقليمي، وقدرة اهم فاعل فوق دولاتي في المنطقة والذي يتمثل في الاتحاد الإفريقي فحفظ الامن الاقليمي.

2/مبررات إختيار الموضوع

جاء اختيار الموضوع بناء على الأسباب التالية الذكر:

أ-الأسباب الذاتية:

يكمن إهتمام الباحثة بموضوع الدراسات الإقليمية والتكتلات الإقليمية كونها من المواضيع المؤثرة بشكل كبير في السياسة العالمية، خاصة مع بروز فكرة الإقليمية التي تؤكد على أهمية تحقيق الأمن في إطار إقليمي، واعتمدت على الاتحاد الإفريقي رغبة في دراسة المجال الجغرافي الذي تنتمي اليه، وهذا راجع لكون الشعوب الإفريقية تعاني من نزاعات وعدم الاستقرار، ومنظمة الاتحاد الإفريقي تعد فاعل إقليمي تسعى لتحقيق الأمن والاستقرار فيها .

ب-الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية لدراسة وراء اهتمامنا بالموضوع فيما يلي:

- الاهتمام المتزايد بالمسائل الأمنية، كذلك تفاقم ظاهرة النزاعات واللأ من في القارة الافريقية.

-بروز فكرة الإقليمية والتي تؤكد على ضرورة التكتل الدولي لتحقيق أمن الدول في إطار الجماعة، وكذلك تحقيق مصالحها.

3-أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

-البحث في أبرز التصورات النظرية الذي بحثت في موضوع الامن الإقليمي.

-رصد التطور التاريخي للإدارة الهيكلية الإقليمية لمشاكل وتحديات القارة الافريقية.

- محاولة فهم سياسات الاتحاد الإفريقي الأمنية، وفهم آلياتها ورصد انعكاساتها وتداعياتها على الواقع الامني للقارة الإفريقية.

-العمل على توضيح قدرة السياسات الإفريقية في تعزيز متطلبات أمن البيئة الإفريقية وحمايتها.

4- مجال الدراسة

صيغ البحث في تقاطع ثلاثة مجالات معرفية وزمنية ومكانية

أ-المجال المعرفي: تندرج الدراسة ضمن تخصص الدراسات الإقليمية بشقها الأمني، كون هذه الدراسة تركز على التكتلات الإقليمية في سعيها لتحقيق الأمن الإقليمي.

ب-المجال المكاني: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في منطقه إفريقيا من منظور دراسة جوانب السلم والأمن فيها.

ج-المجال الزمني: يتمثل في تتبع المسار التاريخي لتشكيل الاتحاد الإفريقي وقبله منظمة الوحدة الإفريقية وصولا إلى مبادرة الشراكة الجديدة وللتنمية في إفريقيا.

3/إشكالية الدراسة

- ما هو الدور الذي يضطلع به الاتحاد الافريقي كمنظمة إقليمية في سياق تحقيق الأمن الإقليمي للقارة؟

وتتفرع هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية نوجزها بما يلي:

1- ما هي أبرز المضامين المفاهيمية والنظرية المناسبة لدراسة الأمن الإقليمي والتكتلات الإقليمية؟

2- ما هي ظروف نشأة الإتحاد الإفريقي؟ وما هي أهم التهديدات التي تعرفها القارة الإفريقية ؟

3- ما هي السبل والآليات المتخذة من طرف الإتحاد الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية في إفريقيا؟ وما هي التحديات التي يواجهها هذا التكتل الإقليمي لتحقيق الأمن في القارة؟

4/ فرضيات الدراسة

تنطلق فرضيات الدراسة من فرضية رئيسية جاءت صياغتها كما يلي:

- اذا كانت القارة الافريقية تشهد تهديدات تماثلية وغير تماثلية عابرة للحدود، فان تحقيق الامن الإقليمي يكون بقدرات واستراتيجيات الاتحاد الافريقي كتكتل إقليمي.

وتتفرع منها فرضيات أخرى والتي جاءت على النحو التالي:

- تعقد ظاهرة الأمنية، والتحولات الحاصلة النظام الدولي عوامل ساهمت في إعطاء تصورات وأفكار جديدة حول الأمن والتكتلات الإقليمية.

– يرصد الإتحاد الإفريقي شبكة من الآليات والاستراتيجيات لتحقيق الأمن الإقليمي، وكلما اتضح فهم خريطة التهديدات وتعقيداتها كلما كان اختيار الاستراتيجية المناسبة سهلا وصائبا.

5/ صعوبات الدراسة

في كل بحث أكاديمي نحتاج إلى تصميم وسياج معرفي لابد من أن يحدد معالمه ويرسم أهدافه انطلاقا من عمليه جمع المعلومات ومحاولة فحصها والتعمق فيها وتحليلها وفقا للخطوات المنهجية المتعارف عليها، إلا أنها ككل بحث أكاديمي آخر فلقد واجهتنا بعض الصعوبات هو نقص المراجع خاصة في فئة الكتب باللغة العربية التي تبحث بشكل مباشر العلاقة بين متغير الأمن والتكتلات الإقليمية.

7/ مناهج الدراسة

أ–**منهج دراسة الحالة** تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، حيث جاء اختيار الاتحاد الافريقي كتكتل اقليمي، والذي يعتبر اهم فاعل إقليمي في القارة الافريقية بحيث يتميز هذا المنهج عن المناهج الأخرى بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وبعبارة أخرى فالحالة التي يتعذر علينا لأن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة فان استخدام منهج دراسة الحالة يمكن من جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها كما يسمح بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ثم التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.

ب–**المنهج التاريخي** من خلال الحديث عن التطور التاريخي الذي مرت به مسيرة الوحدة الإفريقية وصولا للاتحاد الإفريقي، وكذلك التطرق للصراعات التي عانت منها القارة الإفريقية عبر التاريخ.

8/الإطار النظري للدراسة

في الجانب النظري تم الاستناد الى

1-النظريات التي تحاول تفسير التكتلات الاقليمية الجديدة، والتي برزت بعد الحرب الباردة مثل الاقليمية الجديدة، وهي أحد الاتجاهات الجديدة والتي تزامن ظهورها مع التكتلات الجديدة على شاكلة نافتا والميركسيور في أمريكا الجنوبية.

2- **نظرية المركب الأمني الاقليمي لباري بوزان ووايفر** التي ترى أن الدول لا يمكنها لوحدها مجابهة ومواجهة التهديدات المعقدة لكن يجب مواجهتها بترتيبات مشتركة بين الدول.

3-**نظرية الجماعات الامنية** لكارل دويتش والذي يركز على الاتصالات والعلاقات الاجتماعية في طرحه والذي يعتمد على الأمن المشترك بين الدول في إطار التعاون.

9/أدبيات الدراسة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات التي تعالج موضوع التكتلات الاقليمية كأداة لتحقيق الأمن الاقليمي كمنظمة الاتحاد الافريقي الذي يعتبر فاعل اقليمي في القارة الافريقية.

1- كتاب **دكتور عادل عبد الرزاق،** المعنون بـ في إطار منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي رؤية مستقبلية حيث قدم نظرة عامة حول منظمة الوحدة الافريقية وصولا إلى الاتحاد الافريقي والبيئة الأمنية المتغيرة لأفريقيا.

2-دراسة **جصاص لبنى:** المعنونة بـ "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الامن الاقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا " وهي مذكرة قدمت لنيل شهادة ماجستير، والتي عالجت كل من التكتلات الاقليمية ومفهوم الأمن الاقليمي والعلاقة بينهما.

3- دراسة أعدها الباحث **محمد جعبوب** المعنون بدور مجلس السلم والامن الافريقي في تسوية النزاعات الإفريقية علي شكل مقال في مجلة مدارات سياسية والتي يتطرق فيها إلى دور مجلس السلم الأمن الإفريقي كآلية في الاتحاد الإفريقي لحل وتسوية النزاعات .

4- دراسة **الدكتور محمد السعيد إدريس** موسومة بتحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية بحيث يكشف في تحليله عن تنامي ظاهرة الإقليمية الجديدة نظرا للتمايز في بلورة العلاقات الدولية.

اما الاساس الذي تنطلق منه هذه الدراسة فهو منحى آخر لم يتم التطرق إليه بصيغة كلية في هذه الدراسات السابقة أنها تحول البحث في نموذج الاتحاد الافريقي كآلية للحفاظ على الامن الإقليمي انطلاقا من تطبيق الاطروحات النظرية التي سوف يتم إيضاحها في الدراسة.

10/ تفصيل الدراسة

في إطار السعي للإجابة عن إشكالية البحث لقد تم تناول هذا الموضوع الخطة التالية:

- الفصل الأول تناول الإطار المفهومي والنظري لكل من ظاهرة التكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي، كذلك تعريف بالأمن من مفهوم الضيق إلى مفهوم الموسع، إضافة إلى التطرق إلى مفهوم الأمن الإقليمي مع التركيز على أهم النظريات المفسرة للدراسة: نظرية الإقليمية والجماعات الأمنية والمركب الأمني الإقليمي وفي الأخير تم تطرق للعلاقة ما بين المتغيرين: التكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي، كون هذا الأخير الهدف الرئيسي للتكتلات الإقليمية.

-أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة حالة والمتمثلة في الاتحاد الإفريقي والذي جاء كرد فعل على البيئة الأمنية، الإفريقية التي تعاني من تهديدات والذي جاء بمجموعة من آليات لتسوية النزاعات في إفريقيا أهمها مجلس السلم والأمن الإفريقي برلمان العموم الإفريقي لننتقل أخيرا لعلاقة الاتحاد الإفريقي على الصعيد الإقليمي والدولي كذلك علاقته مع دول الكبرى.

- الفصل الثالث فيه ترتيبات التي جاء بها الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن الإقليمي من خلال سياسته الأمنية والدفاعية في مواجهة التهديدات كذلك التطرق للمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية "النيباد" كونها البرنامج الاقتصادي والتنموي للاتحاد الإفريقي كذلك تم

تناول أداء الاتحاد الإفريقي في مواجهة بعض الأزمات أهمها ازمة إقليم دارفور الأزمة الليبية، وفي الاخير يتم تطرق إلى تقييم أداء الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن الإقليمي كمنظمة إقليمية.

الفصل الأول

الاطار المفهومي والنظري للدراسة لتكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للدراسة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 2 شهد العالم تحولاً في جميع المستويات واِتجهت الدول نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية فاحتلت مكانا بارزا في النظام الدولي، ولقد سعت هذه التكتلات إلى تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن والتنمية والمصلحة المشتركة حتى أصبحت مع مرور الوقت أمر جد مهم بالنسبة للدول الأعضاء والمؤسسة لهذه التكتلات الإقليمية، وهذا من أجل حماية مصالحهم والتقليل من تحديات والتغيرات الدولية التي قد تواجه أمنهم.

خلال هذا الفصل سيتم التطرق لمختلف المفاهيم التأسيسية للدراسة مثلا الإقليمية، الأمن بحيث سيتم التطرق في المبحث الأول بالأساس للإطار المفاهيمي للتكتلات الإقليمية ومفهوم الأمن بشقيه الضيق والواسع ثم في المبحث الثاني سيتم تناول النظريات التي تقوم عليها الدراسة وفي المبحث الثالث سوف يتم ذكر العلاقة بين المفهومين.

المبحث الأول: التكتلات الإقليمية

تعد التكتلات الإقليمية من بين المواضيع الأكثر جلباً للاهتمام عند الباحثين والمفكرين، بحيث يحاول كل باحث أن يقدم تعريف لهذا المفهوم، وهذا ما زاده أكثر تعقيدا، ومن جهة أخرى فهناك تأثير النطاق الجغرافي والدول المنشأة للتكتل على تحديد هذا المفهوم وضبطه، فهناك تكتلات اقتصادية إقليمية وأخرى عابرة للقارات والبعض الآخر يأخذ صفة العالمية.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الإقليمية.

الفرع الأول: مفهوم التكتل.

"إن كلمة تكتل conglomérat يقصد به شيء يتكون من عدد من الأجزاء والعناصر المختلفة والمميزة والتي يتم تجميعها معا، فهي تدل على ربط الأجزاء ببعضها البعض"[1].

"ولقد تم ذكر مفهوم التكتل في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا معجم عربي- عربي تكتل يتكتل تكتلاً، فهو متكتل بمعنى تجمع وتكاثف"[2].

ويعرف التكتل الإقليمي/ تكتلات الاقليمية في المعاجم العربية: على أنه تجمع عدة دول في شكل اتحاد بينهما يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو عسكرية[3].

---

[1]-سعدية قرامدي ، "التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي "دراسة حالة الإتحاد الأوروبي" (مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، 2019)، 12.

[2]-معجم عربي- عربي المعاني http://www.almaanyy.com

[3]-المعاجم العربية و الأنطولوجيا، معنى التكتل الإقليمي، أطلع عليه يوم 10 سبتمبر، 2020، https://ontology.birzeit-edu

ولقد عرف بيلا بلاسا bellassa ballaالتكتل الاقتصادي في كتابة نظرية التكامل الاقتصادي: "بأنه عملية وحالة، فبوصفه عملية لأنه يتضمن التدابير التي يراد إلغاء التمييز بين الوحدات إلى دول قومية مختلفة"[1].

أما "جان تنبرغن JanTinbergen" فيعتبر أن التكتل هو عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات و المعوقات أمام هذا التعاون[2].

***التعريف الاصطلاحي:**

من الناحية الاصطلاحية يُعرف التكتل الاقتصادي الإقليمي بأنه:"تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك وهذا التجمع يكون في إطار معين كأن يكون اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة"[3].

الفرع الثاني: مفهوم الإقليمية.

إن التحولات التي شهدها العالم ساهمت في إنضاج و بلورة الملامح العامة للبيئة الدولية (العالمية) وكان من أهم هذه الملامح هو التوجه نحو نظام إقليمي و إعادة هيكلة الأحلاف والتكتلات الاقتصادية و الدولية و الإقليمية و الإعلاء من شأن الجغرافية الاقتصادية و السمات التعاونية على حساب الهندسة

[1] فاتح عمارة، "دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الإقتصادية العالمية مجموعة البريكس (Brics) نموذجا" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015)، 11.

[2]–نفس المرجع.11.

[3]–نفس المرجع. 12.

السياسية[1]. فالتنظيم الدولي الحديث بدأ أصلا إقليميا بحيث نجد أن فكرة التكامل الإقليمي ليست ظاهرة جديدة وتم الإنشاء العديد منها الأغراض دفاعية، ظهرت أول مبادرات الإقليمي في القرن التاسع عشر، حيث نجد leusse count paul de قد دعى إلى تأسيس اتحاد جمركي في الزراعة بين ألمانيا وفرنسا، وبعدها تطورت فكرة التكامل الإقليمي بشكل بارز في القرن العشرين خاصة في العالم الأوروبي[2].

ولهذا نجد في ميثاق الأمم المتحدة، نص صراحة على "مبدأ اللامركزية" في نطاق التنظيم الدولي ليكون أحد المبادئ الحاكمة لهذا التنظيم وكما هو مشاهد فإن هذه اللامركزية قد اتخذت بعدين هما:

* **اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية:** وهذه تعني الاعتراف بوجود تجمعات أو منظمات دولية إقليمية إلى جانب المنظمات الدولية العالمية العامة الممثلة في الأمم المتحدة.

* **اللامركزية الفنية أو الوظيفية:** وتتمثل في إنشاء منظمات دولية متخصصة على المستويين العالمي و الإقليمي[3].

إن انخفاض حدة التنافس و الصراع في فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي في الثمانينات، كان أحد الأسباب المهمة التي ساهمت في انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية كآلية جديدة تهدف في إدارة الأزمات وحل

---

(1)– خليل الحاج، و محمد أحمد المقداد و حايل فلاح سرحان، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر التهديد الأمن القومي العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة 1990. 2010،" دراسات علوم إنسانية و إجتماعية، 2 (2013)، 382.

(2)–Walter Mattli: "the logic of regional integration Europe and beyond ("Cambridge ; Cambridge University press,1997)P1.

(3)–أحمد الراشدي، ناصيف حتى، "الأمم المتحدة ضرورات إصلاح بعد نصف قرن (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997)، 191.

العديد من المشاكل بين الدول الأعضاء[1]، وقد أوضح ذلك الباحث عبد الفتاح الرشدان بقوله: "أنطبع النظام الدولي شبكة من المنظمات و الأنساق وأخذت تشكل التجمعات و المنظمات الإقليمية واحدة من أهم سمات المجتمع الدولي المعاصر وذلك نتيجة الترابط والاعتماد المتبادل.... بين الدول وأخذت التنظيمات الدولية والإقليمية تكبر ويتسع دورها بقدر ازدياد الانصهار والتكامل الدولي وبقدر التشابك والتداخل في العلاقات الدولية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية[2]".

كما يعتبر مصطلح الإقليمية أحد المصطلحات الحديثة في العلاقات الدولية حيث تم استخدامها بكثرة من طرف الباحثين تزامنا مع تطور التنظيمات والتكتلات الاقليمية إلا أنه من الناحية القانونية والرسمية تم الإشارة إليها في ميثاق عصبة الأمم (المادة 21) وبرغم من اعتراف عصبة الأمم بالتكتلات الإقليمية إلا أنها لم تقدم أفكار جديدة لها، وبعد مجيء الأمم المتحدة تم إدراج النص من خلال الفصل الثامن (المادة 52- المادة 54) والذي تحدث فيه بشيء من التفصيل عما أسماه ب "الوكالات والاستراتيجيات الإقليمية" Régional Arrangements and agences.[3]

فالإقليمية تعني مجموعة من الأفكار والقيم و الأهداف التي تسعى إلى إنشاء منطقة معينة تتكون من عدة وكلاء وعادة ما تكون عبارة عن مشروع رسمي

---

(1)-Mary. E. Burlisher et al, Regionalism: old and new theory and aratice, the International Agricultural trade Research consortium (IATRC), conference- capri. Italy. Juin 2003, p. 2.

(2)-مخلد عبيد المبيضين، الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية (عمان، الأكاديميون للنشر و توزيع 2012)، 14.

(3)-أحمد الراشدي، ناصيف حتى، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، 191.

إقتصادي سياسي يؤدي إلى بناء التعاون و التنسيق بين الوكلاء[1]، إذن هي عملية تكثيفية في التعاون السياسي و الاقتصادي من يكمل وضع حجر الأساس لبناء وتثبيت العلاقات المتعددة الأطراف والتي تنتمي إلى منطقة جغرافية معينة[2] وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه، كما أن الترتيبات التي تتخذ من أجل التكامل الإقليمي حسن التركيب قد تساعد على تقوية اقتصاد عالمي مفتوح، وذلك لأسباب الثلاثة الآتية:

أولا: إن اتفاقيات الإقليمية تعزز الوعي بأهمية الترابط بين الشركاء ومراعاة الأحكام الدولية.

ثانيا: إن العراقيل والتحديات التي تواجهها الاتفاقيات الإقليمية قد تصبح فاعلة مساعدة في عملية إبرام الاتفاقيات متعددة الأطراف وأخيراً تعزيز التعاون الإقليمي.

وما ساعد على بلورة الأفكار الإقليمية هو تطور التفاعلات على المستوى الواقعي بين الدول، وهو ما ساهم في تعجيل الاتجاه نحو التكامل الإقليمي في كل جزء من العالم فهناك من يربط مفهوم الإقليمية بالعوامل الآتية:

1- المعيار الجغرافي: هنا الإقليمية تتجسد من خلال إقامة تنظيم بين مجموعة من الدول التي تحملها روابط جغرافية.

---

[1]-fredrik Soderbaum and timothy M.shaw,"theories of New Regionalism," januray 2003 ,Doi:10.1057. at link: https://www.resarearchegate.net

[2]-مارتن غريفيش وتري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في علاقات دولية (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 87.

2- المعيـــار الثقـــافي: فـالترابط الحضـاري والتشـابه فـي الظـروف والأوضـاع السياسية والثقافية عوامل ضرورية في إحداث تنظيم إقليمي.

3- العامـل السياسـي: فالإقليميـة أسـاس التعبيـر عـن الواقـع السياسـي إذ أنّ الهـدف منها تحقيق مصالح مشتركة لأعضائه[1].

إنّ المفهـوم التقليـدي للإقليميـة يرتكـز أساسـاً علـى فهـم الأسـباب التـي تـؤدي إلـى سـعي الـدول للتكتـل والتعـاون، وهنـا يمكـن تقسـيم مفهـوم الإقليميـة القديمـة إلـى قسـمين، بحيـث يـرتبط القسـم الأول منهـا بظهـور السـوق الأوروبيـة المشـتركة كجانـب تطبيقـي مـع نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة، ولعـل أهـم مـا يميـز التجربـة الأوروبيـة هـو غيـاب حـرب أخـرى علـى الصـعيد الإقليمـي، والقسـم الثـاني فهـو مـرتبط بالجانـب النظـري والـذي يقودنـا لطـرح وجهـات نظـر ومقاربـات مختلفـة لفهـم دوافـع وأسـباب التعاون الإقليمي[2]. وأهم ما يميز هذه الإقليمية:

- تأكيد التقارب الاجتماعي والثقافي لتمكين الوحدة كهدف نهائي.

- يقوم على إحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد.

- الدافع للتكامل هو تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.

- الهـدف الأساسـي للتكامـل هـو الوصـول إلـى وحـدة اقتصـادية علـى أمـل الوصـول إلى وحدة سياسية [3].

---

(1)-"ماهية التكتلات الإقليمية،"أطلع عليه يوم، 8جويلية 2020، https://www.politics-dz.com

(2)-الإقليمية الجديدة ، أطلع عليه يوم ، 8جويلية 2020،
https://www.politics-encyclopedia

(3)-رقية بلقاسمي،"التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في تحديات و الآفاق المستقبلية "(مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2011)،28.

لقد قام أندرو راسلRussell Anderw بتجزئة أو تقسيم مفهوم الإقليمية إلى خمسة عناصر متميزة:

1- الإقليمية: نمو الاندماج الاجتماعي وعمليات غير موجهة من التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.

2- وعي وهوية إقليمية: إدراك مشترك بالانتماء إلى جماعة معينة (تاريخيا وثقافيا).

3- تعاون إقليمي بين الدول: التفاوض وإبرام اتفاقيات بين الدول لتسيير المشكلات المشتركة.

4- قيام الدول بتطوير وترقية تكامل اقتصادي إقليمي.

5- تماسك اجتماعي لظهور وحدة إقليمية متماسكة وموحدة[1].

الفرع الثالث: المفاهيم المرتبطة بالتكتلات الإقليمية:

توجد العديد من المفاهيم التي ترتبط مع ظاهرة الإقليمية أهمها:

*** الأقاليمة:**

ويقصد بها العلاقات المؤسسية بين كتل أو تنظيمات إقليمية متعددة الأبعاد وهذا ما يعبر عنها من خلال مفهوم الإقليمية الجديدة.

[1]- ربيعي سامية، "آليات التحول في النظام الإقليمي" (النظام الإقليمي لشرق آسيا)" (مذكرة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، 2008)، 16.

*** الأقلمة:**

ويشير إلى العملية التجريبية التي تؤدي إلى مأسسة الأقاليم التي تكون مولدة إما عن فواعل ضمن إقليم أو من خلال قوى من خارج المنظمة الجغرافية.

*** التعاون الإقليمي:**

وهو مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة إقليمية معينة أنه يتخذ موقف وسط بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية وبين التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى.

*** التكامل الإقليمي:**

هو عملية تدخل الدول المجاورة في اتفاق من أجل تحسين التعاون من خلال المؤسسات والقواعد المشتركة[1].

المطلب الثاني: مفهوم الأمن.

1- مفهوم الأمن:

هو الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والثقة في من حوله حيث يطمئن لهم ولا يخونهم ولا يفزعهم بالقول أو العمل. ولقد قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا" رواه الترمذي[2]، فالأمن في مفهومه العام في الإسلام

[1]-"ماهية التكتلات الإقليمية،" اطلع عليه يوم ، 9 جويلية 2020، نفس المرجع.

[2]-"مفهوم الأمن ومجالاته،" اطلع عليه يوم 10 سبتمبر، 2020،https://sites,google.Com

يعني الطمأنينة والسكينة في النفس وسائر شؤون الحياة، ولقد جاء في الآية 4 من سورة قريش: "الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف"[1].

إن الأمن في الاسلام يتضمن عناصر متكاملة، فالأمن سنة إلهية من سنن الخالق وأنه حالة شعورية لا يكون إلا بالإحساس به[2].ولقد جاء في الآية 35 من سورة إبراهيم: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا"[3].

وجاء أيضا في الآية 112 من سورة النمل: "وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الحق والخوف بما كانوا يصنعون"[4].

أما الأمن في الاصطلاح نجد أن هناك العديد من التعاريف للباحثين و الأكاديميين الذين وضعوا جملة من التعريفات أهمها:

-عرفه **روبرت مكنمار** بقوله: الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، وإن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن ويرى أن ظاهرتي الأمن و التنمية مترابطتان لدرجة أن يعد أحيانا أنه من الصعب التمييز بينهما لهذا يقول:

---

[1] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.

[2] -ليندة عكروم ، "تأثيرات تهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول الشمال وجنوب المتوسط" (بسكرة: دار إبن بطوط للنشر و التوزيع. 2001)، 17.

[3] القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية 35.

[4] -مراد علي عباس، الأمن والأمن القومي مقاربات النظرية (الجزائر: إبن النديم للنشر و التوزيع 2017)، 17. منقولا عن القرآن الكريم.

كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه"[1].

-ويعرفه **شارل سلاينشر** بأنه: "مفهوم يشير إلى القيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة وهذه هي أهداف الأمن ومن ثمة يصبح الأمن مجرد آداة لحمايتها.

-أما **هنري كيسنجر** فيعرف الأمن: بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه التحقيق حقه في البقاء"[2].

أما بالنسبة **لباري بوزان Barry Buzan في** دراسة المعنونة " **People, states, and fear**" (الشعوب، الدول والخوف) يسعى لإيجاد رؤيا حول الأمن حيث تشمل جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية و مجتمعية و بيئية وعسكرية والذي يراه على أنه عملية تحرر.

كما عرف أيضا والتر ليبمان " Walter Lippman" "الأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"[3].

ويركز الأمن الصلب على التهديدات العسكرية التقليدية، المادية المباشرة، أي يكون التهديد على أمن الدولة، حيث الدولة تكون غير أمنة ولا تستطيع التعامل مع تهديدات البيئة الخارجية الغير مستقرة. بينما يركز الأمن اللين على

---

(1)-حرجائي سلامة الجرابعة، "الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط" (دراسة لنيل شهادة الماجستير، جامعة شرق الأوسط، 2012)، 21.

(2)-لخميسي شيبي،" قراءة في مفهوم الأمن أو نظريات الأمن الدولي،" اطلع عليه يوم 10 سبتمبر، 2020، https://www.politics-dz.com

(3)-جون بليسين و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 414.

التهديدات الغير عسكرية وتشمل القطاع الاقتصادي والمجتمعي والبيئي والثقافي ويكون هذا التهديد داخل حدود الدولة كالالتزامات العرقية والحوادث الطبيعية والجريمة الغير منظمة والإرهاب[1].

2-مستويات الأمن:

1-الأمن القومي:

لقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تقضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان "والتر ليبمان WalterLippman" من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح "الأمن القومي" فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب وفي ذلك يقول: إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب[2].

ولقد مر مفهوم الأمن القومي بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية:

في المرحلة الأولى لقد كان ينظر إليه بالنظرة الإستراتيجية الضيقة والتي يعتمد فيها على الجانب العسكري لأي تهديد يمس أمن الدولة وحدودها.

أما المرحلة الثانية والذي جاءت مع العولمة وتراجع سيادة الدولة وتناقص استقلالية القرار الوطني لصالح قوى إقليمية عن طريق المشاركة بين السلطة

---

(1)-نصر الدين أوشن،" مدى تأثير حقل الدراسات الأمنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية "(ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الدراسات الأمنية، أم البواقي، 29 أفريل، 2012).

(2)-سليمان عبد الله حربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)،" المجلة العربية للعلوم السياسية 19 (2008): 14.

الوطنية وغيرها من سلطة خارجية، و اتسع مفهوم الأمن وعدم انحصاره في الجانب العسكري فقط بل يشمل جوانب متعددة اقتصادية، مجتمعية، ثقافية...إلخ[1].

2- الأمن الإقليمي:

يعد الأمن الإقليمي من بين مستويات الأمن المتعددة ولقد تعددت تغيرات أبعاد هذا المفهوم وذلك من خلال التركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد فلقد اعتبره البعض على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف من أجل الوصول إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على صد أي هجوم يمس بها[2].

3- الأمن الإنساني:

كان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأول من "نظر" لمفهوم الأمن الإنساني و أدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظار التقليدي الواقعي، وبعد هذا التقرير مرجعية مفهومية في هذا المجال[3].

ولقد جاء هذا المفهوم من أجل الاهتمام بالفرد تلبية احتياجاته الأساسية وذلك من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس فقط هو

---

(1)-زكي عبد المعطي ، "الأمن القومي: قراءة في المفهوم و الأبعاد"، اطلع عليه يوم 10 سبتمبر، 2020، https://stgcenter.org

(2)-سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته" (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)، 19.

(3)-جمال منصر،" تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الاهداف، دفاتر السياسة والقانون 1 (جانفي 2009): 11.

الخطر الوحيد الذي يتربص بالإنسان انما لابد من ضمان جميع حاجيات وحماية حقوق الفرد من أجل تحقيق الأمن الإنساني، ولقد عرف **وزير الخارجية الكندي ليود اكرور LioyedAxworthy** "أن الأمن الإنساني يدل على أنه حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وحتى بحياتهم"[1].

4- الأمن الدولي:

يعد الأمن الدولي من أكبر وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونها مرتبطة بأمن الدول الموجودة في النسق الدولي، ويعد عبارة عن مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية تفسيره. ويتميز النسق في كونه مترابط بين وحداته كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به[2].

وعليه فإن الأمن الدولي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال به وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير[3].

---

[1]-المرجع نفسه، 11.

[2]-محمد نبيل فؤاد، "حلف الشمال الأطلسي: النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير" (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007)، 14.

[3]-عبيد الله مصباح زايد ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة (ليبيا: دار الرواء، 2008)، 203.

النظريات المفسرة للأمن:

1- الأمن من المنظور الواقعي:

الأمـن مفهـوم نسـبي ومتغيـر يعـد مـن بـين المفـاهيم التـي تعرضـت لموجـة مـن التغيـرات فقـد أدت هـذه التغيـرات الحاصـلة فـي البيئـة الدوليـة إلـى بلـورة العديـد من المفاهيم من بينهم الأمن.

معظـم الكتابـات الخاصـة بـالأمن فـي فتـرة الحـرب البـاردة تناولـت الفكـرة مـن زاويـة الأمـن الـوطني "الأمـن القـومي للدولـة" إذ كـان اهتمـام الـرئيس لقـادة الـدول و الأكاديميين على حد سواء بالقدرات العسكرية[1].

لقـد ارتـبط مفهـوم الأمـن تقليـديا بمفهـوم الأمـن القـومي فـي بعـده الاسـتراتيجي فـي أمـن الدولـة بحيـث لـم تكـن هـذه الأخيـرة لتحظـى بـه إذا مـا قامـت بالتضـحية بمصـالحها المشـروعة تجنبـا للحـرب وفـي المقابـل تكـون قـادرة علـى ذلـك، تحـدث مسـألة الحفـاظ عليهـا مـن خـلال الحـروب وهـذا علـى حسـاب الكاتـب الأمريكيWalter Lippman "1889- 1943" [2].

إن ظهـور هـذا المصـطلح قـديما يعـود إلـى بدايـة تشـكل الحيـاة الإنسـانية وتطـور مفهومـه مـع تطـور المجتمعـات البشـرية لكـن كمصـطلح قـائم بذاتـه ظهـر فـي الأوسـاط الأمريكيـة حيـث اتجهـت كـل الأنظـار إلـى المعنـى الضـيق للأمـن الـذي يختـزل مفهـوم الأمـن القـومي فـي إطـار المفهـوم العسـكري، وإدارة الصـراعات

---

[1]-اليامين بن سعدون ، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5" (رسالة ماجستر، جامعة باتنة 2011)، 12.

[2]-Joseph Romm."Defining Nactional security: the nomilitary Aspects." (Network) council on.Foreigne relation press 1993), p 5.

المسلحة بين الدول والأحوال الأمنية الداخلية ولقد كان والتر ليبمان من أوائل من استخدم مصطلح الأمن القومي وعد فيه بالقوة العسكرية، والتي تضمن للدولة عدم التضحية بمقدراتها لتجنب ويلات الحروب وقدراتها على حماية حضنها[1].

ارتبط مفهوم الأمن في السياسة الدولية بمفهوم الدولة، بحيث يعتبر الأمن من بين أسباب نشأة الدولة والبحث عن دفع البشر إلى انخراط في مجتمعات وذلك من خلال العقد الاجتماعي ويعتقد **هوبز** أن السلطة المركزية (الدول) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم[2].

فمن بين التيارات التي دافعت عن فكرة الأمن من صميم واهتمام الدولة الواقعية بمختلف أشكالها فهي تتمحور على مركزية الدولة في التحليل الدولاتي فهي تقوم على ثلاث نقاط أساسية ما يسمى بالمثلث الواقعي فالدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت وهدف الدولة بالدرجة الأولى هو حفظ البقاء من خلال تنسيق كل الأهداف نتيجة الشعور بالتهديد الخارجي وكذلك الاعتماد الذاتي هو الأداة الأسبق لتحقيق هذا الهدف خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية[3].

---

(1)–عادل حسين محمد، تحديات الأمن القومي بعد الحرب الباردة (الخرطوم: شركة مطابع العملية ،2013)، 10.

(2)–سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، 10.

(3)–أحمد إيدير ، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي" (رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر 3، 2012)، 62.

ويستند هذا القول ما ذهب إليه "**ريمون آرون**" **Rymond Aron** من أن: دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول بين القوة/ الأمن من اجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوق التي تمارسها دول أقوى منها [1].

إن الأمن في الاتجاه التقليدي له صلة كبيرة بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها حيث أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين هما المصلحة الوطنية و زيادة حجم القوة[2].

كما يشير إليه "**والفرز wolfers**" على انه قيمة يمكن أن تمتلكها الدولة أكثر أو أقل والتي يمكن أن تطمح إلى أن تكون بمقياس أكثر أو أقل ولابد من غياب التهديد ضد هذه القيم المكتسبة، كما لاحظ **برنارد برودي B,Brode** أنه لا ينظر الجميع للأمن على أنه مسألة درجة ولقد استشهد كمثال ببيان الجنرال **Jacob.L.Devers**"الأمن القومي شرط لا يمكن تأهيله إما أن تكون أمنين أو غير أمنين، لا يمكن أن يكون لدينا آمن جزئي، إذا كان لدينا نصف أمن فنحن لسنا أمنين على الاطلاق[3] .

---

[1]–سليم قسوم ،" الاتجاهات الجديدة في دراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية" (رسالة الماجستر، جامعة الجزائر 3، 2010)، 66.

[2]–طارق رادف ، "الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في اطار الحلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الاوروبية المشتركة" (رسالة الماجستر، جامعة قسنطينة ، 2005)، 48.

[3]– David. A. Baldwni, the consept of security, Review of international studies, 23, (1997), p 4.

أما التطورات التقليدية من منظور واقعي جديد (بنيوي)، فعلى حد تعبير **كينث والتز Waltz. K** وهو عميد الواقعية الجديدة، ففي ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون البقاء والاستمرارية الدول مضمونا ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل: العدو، الربح، القوة[1].

من جهة أخرى ركزت الواقعية الهجومية على موضوع الأمن والتي يمثلها جون مير شايمر ويعتقد هذا الأخير أن الدولة تركز على البحث عن المكاسب النسبية بدلا من المكاسب المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القوي[2].

***المعضلة الأمنية في الطرح الواقعي:**

أول استخدام مصطلح المعضلة الأمنية Dilemma security هو **جون هرتز** John Hortz في خمسينيات القرن العشرين بقوله: "أنه مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للحظر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا" [3].

فالمعضلة الأمنية تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول ويزداد هذا الأساس البنيوي حدة حسب

---

[1]–عمار حجار ،" السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل" (رسالة ماجستر، جامعة باتنة، 2002)، 48.

[2]–عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب2010)، 93.

[3]–سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في دراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، 69.

الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية حيث يتحضرون للأسوأ ويركزون على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على النوايا الحسنة إلا أن حدة المعضلة الأمنية ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلا من أن يكونوا حلفاء كما تتوزع حدة المعضلة الأمنية بشكل غير متساوي بين الدول على النحو التالي:[1]

1- تختلف حدة المعضلة الأمنية اعتمادا على الدرجة التي تمكن التمييز بها بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة الهجومية وعلى العلاقة بينهما.

2- تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول إذ ينبغي عد النظر إلى القدرات في إطار فراغ حسابي، ولا تكون درجة الثقة و الإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد، فما من معضلة بين أستراليا ونيوزلندا لأن أيا من البلدين لا يعتبر الآخر تهديدا لأمنه القوي.

ومنه المعضلة الأمنية تحتوي على جوانب رئيسة من بينها:

1- المعضلة الأمنية ناتجة عن الطبيعة الفوضوية للسياسات الدولية.

2- في ظل الفوضى لا يمكن للدول أن تكون واثقة من نواياها الحالية و المستقبلية ونتيجة لذلك تميل الدول إلى الخوف من بعضها البعض.

[1]-مارتن غرينيش وتيري أوكالامان، المفاهيم الأساسية في علاقات دولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث ،2002)، 390.

3- المعضلة الأمنية غير مقصودة في الأصل: يمكن أن توجد معضلة أمنية حقيقية فقط بين دولتين واقعتين دفاعيتين (أي الدول التي تريد الأمن فقط دون نية تهديد الآخر)[1].

***الأمن من منظور ليبيرالي:**

تعد الدراسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات و الحروب هي الاستثناء، حيث وأنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبيرالية، ولقد شهد المنظور الليبيرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات و ثمانينات القرن العشرين، حيث أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم و الأمن الدوليين[2].

1- الأمن في المقاربة الليبيرالية البنيوية: "أطروحة السلام الديمقراطي"

يرتكز الأمن بالمنظور الليبرالي البنيوي على **أطروحة السلام الديمقراطي لمايكائيل دويل Doyle M وبروس راست B.Russet** والتي تقوم فكرتها على الربط بين التحليل الأمني والمتغير الديمقراطي، بحيث يؤدي انتشار الديمقراطية وترسيخها بين الدول وعلى مستوى بنى النظام الدولي على تكريس

(1)-Shipingtang ,The security Dilemma: Aconceptual analysis,Security studies p595 https://doi.org/10.1080/09636410903133050

(2)-توفيق بوستي، "مفهوم الامن في منظورات العلاقات الدولية "، أطلع عليه يوم 4 ماي، 2020 ، https://peeipss-eg.org

أطـر السـلام الـدائم وفـتح المجـال أمـام المسـارات جديـدة للسياسـة الدوليـة بسـمتها الرئيسية التعاون لا الصراع[1].

ولقـد أصـبح هـذا المفهـوم أكثـر اسـنادا بزيـادة عـدد الـدول الديمقراطيـة والسـلام فقـد اسـتند دويـل Doyle فـي نتائجـه علـى برنـامج البحـث الـذي أجـراه **دايفيـد سـنجر David Singer** فـي جامعـة **Michigan** المعـروف ب " **correlates of war**" قائمة الحروب منذ سنة 1816[2].

يمكـن القـوا أن نظريـة السـلام الـديمقراطي تسـتبعد حـدوث الحـروب بـين الـدول الديمقراطيـة كـون آليـات اتخـاذ القـرار فيهـا واضـحة، ويمكـن التنبـؤ بخياراتهـا بينمـا الـدول الديكتاتوريـة تتميـز بـالغموض ولا يمكـن توقـع قراراتهـا حـول السـلم والحرب وان طابعها الشمولي يجعلها تميل نحو الحرب بدل السلام[3].

2- الأمن في المقاربة الليبرالية المؤسساتية:

يقـوم الفكـر الليبرالـي المؤسسـاتي علـى عـدة أسـس ومحـددات لتحليـل مفهـوم الأمن وهي:

1-إمكانيـة التعـاون بـين الـدول مـن خـلال إنشـاء مؤسسـات ومنظمـات معينـة بتحقيق التعاون في مجال الأمن وتقليص حدة النزاعات.

---

(1)-عادل عبد الله بركة المطيري،" أثر التهديدات غير تقليدية على أمن دول مجلس تعاون خليجي" (رسالة ماجستر، معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت، ، 2018)، 98.

(2)-سليم قسوم ،الاتجاهات الجديدة في دراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، 98.

(3)-سيد أحمد قوجيلي، دراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، 39-40.

2-محاولات إيجاد القيم والمصالح المشتركة من شأنها أن تقلص حدة النزاعات بين الدول.

وبذلك يرى الليبراليون أن قيام تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي والذي يقصدها هنا: الدول، المنظمات الدولية و المؤسسات وكذلك الشركات الدولية و الإقليمية يساعد على تقليل وتغلب على النزعة الأنانية للدول من خلال دفعها للتنازل عن مصالح ومكاسب آنية يمكن تحقيقها من خلال التعاون[1].

كما يقوم هذا الاتجاه على تشكيك في قدرة الدولة على أن تحقيق الأهداف الليبرالية المتماثلة في النظام والعدل، حتى ولو توفرت الإرادة، ويقترح المذهب المؤسسي الليبرالي أن تتوزع السلطة على مستويين هما:

1-حكومة وبرلمان وطني.

2-منظمات فوق الدولة أو حكومة عالمية.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية تبين جليا فشل عصمة الأمم وضرورة استبدالها بمؤسسة دولية أخرى تكون مسؤولة عن السلم و الأمن الدوليين[2].

***المفهوم الحديث و الموسع للأمن:**

بعد نهاية الحرب الباردة و التحولات التي حصلت في النظام الدولي وظهور متغيرات جديدة أصبح من خلالها مفهوم الأمن مفهوم ذو طبيعة معقدة

---

(1)-"الأمن في العلاقات الدولية ،" أطلع عليها يوم 10ماي ، 2020،
https://www. political-encyclopedia.org

(2)-لخميسي شيبي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1994-2008" (رسالة الماجستر، القاهرة، 2010)، 35.

ومتغيرة، لتظهر مفاهيم أمنية جديدة إلى جانب الأمن العسكري ، من أبرز المدارس التي ساهمت في توسيع الأمن و تعميقه مدرسة كوبنهاغن والتي استمدت أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر **Barry Buzen**"

People, states and fear الصادر عام 1983 وينطلق منظور كوبنهاغن للأمن من تعريف جادي بوزان للأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء، لكن يشمل على أحيان آخر على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"[1].

غير أن العمل على التحرر من التهديد لا يعني تجسيده كلية، لأنه ليس في مقدور الأمن إلا أن يكون في مستوياته النسبية و بالتالي فهو غير مطلق[2]. وما يميز هذا الاتجاه ابتعاده عن الانطولوجيا المادية التي هيمنت على حقل الدراسات الأمنية، والتي نسبت الأمن إلى القوة و الإمكانيات العسكرية و الاقتصادية و لاختراق هذه النظرة الضيقة في الانطولوجيا المادية لمفهوم الأمن،

---

[1]–توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاغن، نحو توسيع و تعميق مفهوم الأمن،" أطلع عليه يوم 10 جويلية، 2020 ، https://episs-eg.org

[2]–سليم قسوم ، الاتجاهات الجديدة في دراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية،108.

اقترح بوزان فكرة التوسيع وقدم المحاور الرئيسية المتماثلة في قطاعات الأمن[1]. حيث حدد خمس قطاعات للأمن وهي:

1- القطاع العسكري: ويعني قدرة الدولة القومية على الدفاع عن نفسها و/أو الرجوع أي عدوان عسكري، كما يعبر الأمن العسكري عن قدرة الدولة القومية على تنفيذ خياراتها السياسية باستخدام القوة العسكرية.

2- القطاع السياسي: هو الدفاع ضد أي شكل من أشكال القمع السياسي، تهتم بها إذا كان الناس يعيشون في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية.

3- القطاع الاقتصادي: هو شرط الحصول على دخل ثابت أو مصادر أخرى لتأمين المستوى الأدنى من الحياة.

4- القطاع المجتمعي: وهو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية التي تشير إلى قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة.

5- القطاع البيئي: يدرس الأمن البيئي التهديدات التي تشكلها الأحداث و الاتجاهات البيئية للأفراد و المجتمعات أو الدول، وقد تركز على تأثير الصراع البشري أو على كيفية تعامل المشاكل البيئية مع حدود الدولة[2].

بما أن عدسة "**باري بوزان**" الرئيسة هي الأمن والتي يغير محور رئيسي في عمله الشعب والدولة والخوف، يتجه بوزان نحو فهم أوسع المستويات والقطاعات

---

[1]-"التطور الأمني لمدرسة كوبنهاغن،" اطلع عليه 3 جويلية ، 2020،
https: www.politics.com//

[2]-"نظرية الأمننة securitization theory،" اطلع عليه 3 جويلية ،2020 ،
https:// www.political-encyclopedia.com

القائمة على الأمن، والمستويات الثلاثة التي يتم الرجوع إليها و معالجتها بالتفصيل في عمله هي الفرد، الدولة والنظام الدولي. ولا يمكن لهذه المفاهيم أن تعالج قضية الأمن بشكل منفصل إنما مرتبطة ومعقدة و بالتالي تشكل شبكة من المعلومات التي يجب على محلل الأمن أو العلاقات الدولية و حلها لفهم كل مفهوم على حدة حتى يتمكن من رؤية كيفية تأثيرها بعضا على بعض.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي.

بعد الحرب العالمية الأولى بدأت القيادات السياسية تفكر في آليات جديدة لحفظ الأمن و السلم مدفوعة بالنتائج الكارثية للحرب نظير التركيز على الأمن القومي فظهرت عصمة الأمم المتحدة لتنظم العلاقات الدولية فكانت أولى إرهاصات الأمن الإقليمي، حيث كانت الدول القومية تحتكم إليها الخصامات الإقليمية، إلا أن الأمن الإقليمي هي وحدها التي تعبر عن المفهوم والفكرة الأساسية التي يدور حولها المفهوم هي أن احد التزامات الدول المنتمية إلى إقليم معين هو المشاركة في حماية دول الإقليم نفسه[1]، ويعرف الأمن الإقليمي من خلال المفاهيم المقدمة حول النظام الإقليمي، والذي ظهر كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية، فالتعريف الإجرائي له هو: اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها"[2] ومنه فإن مفهوم الأمن الإقليمي تاريخ طويل في العلاقات الدولية ويفهم على أنه حماية فعالة لنظام العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ضد تهديدات عد الاستقرار و

---

[1]–Aleksandra Kusztal, theoretical foundations regional security in international relations–the overview, volume 49 ,1, 183 2017, p: 19–3.

[2]–سليمان العامري، عامر محسن،" مفاهيم الأمن مقارنة بين الأمن القومي و الأمن الإقليمي و الأمن الجماعي،" المجلة السياسية الدولية 11 (2019): 11.

الأزمات المسلحة و الحروب الإقليمية ويتم بناء الأمن على المستوى الإقليمي على أساس نظام أو تحالف يعمل داخل المنطقة المحددة غالبا ما يتم تأسيسها ولكن ليس دائما على أساس الحدود الجغرافية للمنطقة[1].

هناك من يعتبر أن الأمن للإقليمي هو مفهوم سياسي، يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم، ولا يمكن للأمن للأقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي لاشتراكهما في نفس الوحدات، إذ يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف يعمل على الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، بناء الذات وتنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي[2].

يمكن تحديد النطاق الإقليمي للأمن من خلال ثلاث معايير أساسية:

1- المعيار الجغرافي: يتضمن عنصر الجوار، وما يتضمنه من صلات طبيعية و بشرية، وما يوجد من تفاعلات ومصالح اقتصادية و أمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة ايجابيا و سلبيا.

2- المعيار السياسي أو الايديولوجي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة، وما تصبو اليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها.

---

[1]-مراد فيصل، "التحديات الاقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيوأمنية للحدود" (مذكرة الماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014)، 15-16.

[2]-لبنى جصاص ، "دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة أهم جنوب شرق آسيا" (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2010)، 52.

3- معيار قوة الدولة:

- توجد علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ونطاق أمنها إذ كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها وبالتالي اتسع مجال أمنها[1].

- كما يتناول هذا المفهوم أمن مجموعة من الدول التي تشكل نظاما فرعيا في إطار النظام الدولي، ويتصل أمنها بالقوة أو القوى العظمى الدولية، لذا ركزت معظم دراسات الأمن الاقليمي على دراسة الأحلاف و التنظيمات الاقليمية ولقد غلب الطابع العسكري على هذا المفهوم و القدرة على مواجهة المفاجئات المتوقعة والغير متوقعة داخل الإقليم[2].

ويأتي مفهوم الأمن الإقليمي بأنه وسيلة لضمان تطبيق التزامات دولية و إقليمية و إن القيمة الحقيقية في أن أية دولة لا تستطيع بمفردها أن تحقق الأمن مهما كانت قوتها بعيدا عن غيرها أو بمعزل عن أعضاء المجتمع الدولي أو الإقليمي، لمواجهة أخطار تهدد أي عضو من أعضائها وهذا يعود إلى وجود منظمات إقليمية و دولية و أحلاف تجمع نشاطات التي تسعى إليها الدول[3]، ولقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز إسهامات التي قدمتها مقاربة بوزان الشاملة فباعتبار الأمن ظاهرة علائقية phenomenom relation فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية[4]،

---

(1)-ليندة عكروم، تأثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ، 22.

(2)-دينا رحومة، فارس فايد، "الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الامن الاقليمي (دراسة حالة اقليم شرق أوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، أطلع عليه يوم 14 جوان، 2020، https://democcraticai.de

(3)-عدنان عبد العزيز مهدي، "الأمن الاقليمي العربي بعد احتلال العراق"، جامعة تكريت 8 (2009):209.

(4)-سليم قسوم ، الاتجاهات الجديدة في دراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، 115.

فمع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا (من الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط...الخ) ونرمز للأمن الإقليمي إلى إقامته ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل اقليم، ولتحقيق هذا الأمن قد يكون من هذه الترتيبات لابد من وجود انتماءات وهويات غير أصلية داخل اقليم حالة إسرائيل في الشرق الأوسط، كما تشمل أيضا ترتيبات خلق وجود سياسي و عسكري مباشر وغير مباشر (مثل التواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا) وأن تنظيمات التكامل الإقليمي أخذت تسعى لإيجاد سياسات أمنية مشتركة لتحقيق الأمن في المدى البعيد مثل جماعة الاتحاد الأوروبي لوضع سياسة دفاعية و أمنية مشتركة[1].

ولهذا فهو لا يشكل فقط ما يسمى بالأمن الوطني لكل دولة واقعة في النطاق الإقليمي، إنما هو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الاطار الإقليمي من أجل ضمان حقوق ومصالح جميع الدول بصورة متكافئة، كما يمكن أن نميز ثلاثة خصائص أساسية للأمن الإقليمي:

-أنه يرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الاطار الإقليمي.

-ضمان حقوق جميع الأطراف، لا يمكن لأي طرف أن يفرد إرادته (وجود ولاء جماعي).

[1]-نسيمة طويل،" الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة،" (أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة، 2010)، 43.

-لابد من وجود صفة الاستمرارية حول المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي.[1]

ويتحقق الأمن الإقليمي عن طريق توحيد الإرادة وبناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي و لتفعيل تلك المطالب أو الأهداف إجرائيا ولابد من إيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، مع ايجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام و حيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية و الخارجية[2].

يظهر أن مفهوم الأمن الإقليمي يرتبط بشكل كبير بمفهوم النظام وهذا ما ينتج عنه نظام آمني إقليمي الذي يجمع ما بين خصائص النظام من جهة و خاصة على المستوى الإقليمي إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة آخرى، كما نجد أن النظام مرتبط بالأمن فهو يتغير بتغير و تطور الأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لابد له من فهم تهديداته و التحديات الموجودة، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، ولهذا يتعلق الأمن الاقليمي بتعاون مجموعة من الوحدات التي تتواجد ضمن اقليم جغرافي من أجل صد التهديدات ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون دون ما توفر مسبق لقاعدة تفسح المجال التعاوني[3].

---

[1]-لبنى جصاص ، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة : رابطة دول جنوب شرق أسيا ، 51.

[2]-سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)، 20.

[3]-لبنى جصاص ، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة : رابطة دول جنوب شرق أسيا ، 52.

وللوصول إلى تعاون أمني متكامل لابد من تحقيق بعض الشروط من بينها: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني وتكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق كذلك وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون وفي الأخير وجود تدخلات خارجية ايجابية لها مصلحة في قيام و استمرار هذا التعاون ولقد أكد **وليم لويس** أن الأمن يتحقق بوجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية ولكن هذا الشرط قد لقي استبعاد من **فولك ومندلوفيتر** عضوية أي من القوى الكبرى كونها تحدث خللا في توازن القوى للنظم الأمنية التي يجب أن يكون فيها توازن إقليمي للقوة العسكرية تأخذ شروط قيامها[1].

ومن بين الأشياء التي تخلق الحافز لدى الإطراف الإقليمية نحو التعاون الأمني الإقليمي والتكامل هي البحث عن التنقل الإقليمي بين الاقتصاديات الاقليمية العالمية الأخرى مثل: أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة و اليابان والأسيان بالنسبة للصين، بمعنى آخر تشكل البيئة الخارجية مدخلات أساسية لعملية التعاون الإقليمي كأن تتضمن مصادر تهديد أو طرف عملات حاجز للمنطقة او وجود اضطرابات أمنية في محيط المنطقة[2].

إلا أن فعالية النظام ألأعظمي الإقليمي قد يحدها مجموعة من المعوقات من بينها:

-كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام ومنها قضايا الأمن و الدفاع.

---

[1]-سليمان عبد الله حربي، "مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)،" 21.

[2]-عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، 96.

-وجود قواعد عسكرية في احدى دول الاقليم وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الامني والعسكري.

-التباين في مدركات الامنية بين دول الاقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية.

المبحث الثاني: التأسيس النظري للدراسة

شهد حقل العلاقات الدولية تطورا بالغا خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة التي تقتضي التفسير العلمي لهذه الأحداث باستخدام نظريات تبنى على افتراضات منطقية تسعى من خلالها لفهم الواقع الدولي.

المطلب الأول: النظرية الإقليمية

مع البزوغ المبكر للإقليمية منذ نهاية ح.ع2 وبداية الحرب الباردة والتي قامت على أساس التكامل والتكتل الاقتصادي لتتحول إلى وجود انتماءات قومية إقليمية من أجل تحقيق مصالح ذاتية، وقد كان لنجاح التجربة الأوروبية دورا كبيرا في بروز الموجة الثانية من الإقليمية والتي يطلق عليها بالإقليمية الجديدة **régionalisme open** وبعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بما يتوافق مع المتغيرات الجديدة الحاصلة في النظام الدولي تعد من أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة[1].

منذ أواخر 1980 شهد العالم موجة من أشكال مختلفة من الإقليمية والمشاريع توسيع الإتحاد الأوروبي وتعميقه هو الأكثر مثال على الإقليمية. كما

[1]-محمد حسين علاوي ، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي،" مجلة الباحث 7 (2009): 108.

أن عمليات الهيكلة الإقليمية الأخرى لوحظ في أجزاء أخرى من العالم أيضا وأصبحت مرئية من خلال إعادة ظهور المشاريع والمنظمات الإقليمية أو تنشيطها أو توسيعها مثل: السوق المشتركة، (Mercosur)، رابطة جنوب شرق آسيا للدول (الأسيان) وإتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (Ecowas)[1]، وكثيرا ماتنطوي الإقليمية على استخدام الجانب الاقتصادي في تنمية وسائل وغايات سياسية وذلك من أجل تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز الأمن داخل المنطقة[2].

فقد تحدث **رسيت** مثلا عند فكرة **السلام على أجزاء by pieces peace** للدلالة على ما يمكن تحققه الإقليمية من دعم السلام العالمي عنها **جوزيف ناي** وأفرادها واحدا من أهم **مؤلفاته impart peace**، ولكن ناي توسع في إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية والسلام وذلك لقدرة المنظمات الاقتصادية الإقليمية، فقد أيد وجهة نظر دعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية على تسريع التكامل وتغير أو تعديل قواعد العلاقات بين الدول وخلق جزر السلام في النظام الدولي[3].

وعليه فإنه يمكن التأكيد على إقامة تنظيم إقليمي ذو فعالية وذلك من خلال الإعتماد على المعايير التي يصعب فصلها في تحديد الإقليمية، فكيف يمكن تفسير عدم إنظمام إسرائيل للجامعة العربية بما أنها تشكل إمتدادا جغرافيا

---

(1)–Fredrik Soderibaum and timothy .M.Shaw, “theories of new Regionalism “,January 2003,.: https://www.researchegate.net/publication

(2)–Johan Ravenhall، ،the new East Asian Regionalism : Apolitical domino effect،june 2010. https://www.researchgate.net/publication l

(3)–محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية"، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية (القاهرة : مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام ، 2001)، 53.

لأعضاء الجامعة ولو تم الإعتماد على العامل السياسي فإن هذا يشكل عائقا أمام عمل التنظيمات الإقليمية إذ أن زوال المصلحة يؤدي إلى زوال الكيان، فالإقليمية تعد عملية تكثيفية تعاونية في جانب سياسي وإقتصادي بين الأعضاء[1].

العوامل الأساسية الإقليمية:

1- المعيار الجغرافي: من هنا الإقليمية تتجسد من خلال إقامة تنظيم بين مجموعة من الدول التي تحكمها روابط جغرافية.

2- المعيار الثقافي: فالترابط الحضاري والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والثقافية عوامل ضرورية في إحداث تنظيم إقليمي.

3- العامل السياسي: فالإقليمية أساس التعبير عن الواقع السياسي إذن أن الهدف منها تحقيق مصالح مشتركة لأعضائه[2].

ففي الجانب الأمني تعتقد الإقليمية بأن المؤسسات الإقليمية تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الإقليمية، وهذه التهديدات أصبحت تنتج من فشل الدولة بحد ذاتها، فالعام اليوم يتميز بالتعقيد والتجزء ويتطلب خطط واستراتيجيات مشتركة مع التهديدات الجديدة[3].

إن العمل الجماعي ما بين الدول وذلك من خلال تقاسم المعلومات ووضع الاستراتيجيات للحد من انتشار التهديدات على المستوى الإقليمي تحت

---

[1]-لبنى جصاص ،دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة : رابطة جنوب شرق أسيا، 12.

[2]-"ماهية تكتلات الإقليمية،" اطلع عليه يوم 9 جويلية ،2020 ، نفس المرجع.

[3]-Stefania Penbianca،" volatile regionalism in the Mediterranean area" l'europe en formation (N 336،éte 2010)، p 154.

مبادئ وأهداف مشتركة لحفظ أمن واستقرار المنطقة التي تشهد خللا في مفهوم الأمن وتبرز في هذا السياق الموجة الثانية من الإقليمية "الإقليمية الجديدة" والتي جاءت كاستجابة مناسبة لهذه النقائص وذلك من خلال حشد الوسائل والآليات الضرورية في إطار الجماعة[1].

لقد قدم **برجيستين** 1994 مصطلحات عديدة بشأن الإقليمية الجديدة وسماها بالمفتوحة نذكر منها:

- **المدخل المفتوح:** ويعني أي دولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الإدماج الإقليمي والانضمام إلى تلك الاتفاقية.

- **الإقليمية ذات الأفضلية غير الاشتراطية:** يصطلح عليها أيضا بالتعددية المنظمة حيث يرون هذا الاختلاف وسيلة لتشجيع الدول على التحرر ولكن لا يجب أن يكون هذا الأخير مرهون بالمبادلات التجارية.

- **الأفضلية ذات الأفضلية الاشتراطية:** يهدف هذا النوع إلى تحقيق منطقة للتجارة الحرة والتي تطرح تمييز تجاري مغري، حيث تستوجب آخر الأمر برمته أو تركه على الإطلاق وهذا يعني انضمام إلى هذه المنطقة بقدر ماهو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط[2].

كما يمكن أن نميز من الإقليمية والإقليمية الجديدة من البعد الاقتصادي في النقاط التالية:

---

(1)–Luk Vanlong hove ,regionalizing humane Security in africain « UNV–cris occasional papers (2004), p. 9.

(2)–محمد بن عزوز ، " الإقليمية الجديدة; الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي،" مجلة الاقتصاد التطبيقات 1(2009): 94.

1: الإقليمية التقليدية:	2: الإقليمية الجديدة:
-إحلال محل الواردات	- توجه تصديري.
- تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية وقرارات سياسية	- تخصيص الموارد عن طريق قوى السوق.
- ريادة الحكومة والقطاع العام	- ريادة القطاع الخاص.
- تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية	- يدخل فيها كافة المنتجات بما فيها الخدمات والاستثمار.
- تتعامل مع الحواجز الجمركية.	- تعميق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات.
- تتعامل معاملة تفضيلية للدول الأقل تقدما.	- معاملة مماثلة لكافة الأطراف[1].

المصدر: لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا.

فالإقليمية القديمة كانت تفهم ضمن سياق خارجي يهيمن عليه هيكل الحرب الباردة، في حين أن الموجة الحالية من الإقليمية تحتاج، إلى أن تكون

[1]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة جنوب آسيا، 14.

مرتبطة بالتحول الحالي للعالم، أي أن الإقليمية الجديدة تسببت في العديد من التحولات الهيكلية المترابطة في النظام العالمي، وأهمها[1]:

1- تغيير هيكل الحرب الباردة الثنائي إلى هيكل متعدد الأقطاب مع تقسيم دولي جديد للسلطة.

2- تبني الولايات المتحدة الأمريكية موقفا إيجابي إتجاه التكتلات الإقليمية وذلك يعود لتراجع قوتها.

3- إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي العالمي إلى ثلاث كتل رئيسية: الإتحاد الأوروبي (EU) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنطقة لأسيا والمحيط الهادي والتي تعتمد جميعها على أشكال مختلفة من الرأس المالية.

4- تآكل نظام الدولة الوستفالي ونمو الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وعبر القومية، الأمر الذي أثار أنماطا جديدة من التفاعل بين الجهات الفاعلة ومن غير الدول.

5- "عولمة" التحويل والتجارة والإنتاج والتكنولوجيا المرتبطة بها.

6- تزايد المخوف بشأن استقرار النظام التجارب المتعدد الأطراف في ظل تزايد أهمية الحواجز الجمركية على العمليات التجارية.

1) Joran Hettne and Fredrik soderbaun, the new regionalism approach،department of peace and development research (university Gothenburg - Rue publication manuscript،politician:vol 17. , 3, 1998), p 1-2.

خصائص الإقليمية الجديدة:

*** عودة الإقليمية إلى الظهور بقوة على النطاق العالمي:**

نتيجة الإصلاح وتوسيع وإيجاد المهام للتلاؤم وأجندة السياسية العالمية الجديدة، ساهم ذلك في إقامة علاقات ما بين الإقليمية والتي تولى أهمية للجوانب المصلحية أكثر من التقارب الجغرافي والقيمي.

*** قابلية المنظمة لتشكيل هياكل مؤسساتية:**

يعني به أن يكون التنظيم جزءا من التنظيم أكبر دون أن يهدد أحدهما مجال الآخر.

*** التعريف جغرافي مرن:**

بحيث لم يعد التقارب الجغرافي شرطا ضروريا في قيام المنظمات الإقليمية.

*** التقليل من المعايير البيروقراطية:**

باعتبار الإجراءات البيروقراطية عامل معرقل لنجاح عمل المنظمة، إضافة إلى دخول فواعل للحدود كشركات متعددة الجنسيات، كأعضاء في المنظمات مما يصعب قيام المؤسسة على عامل السيادة لإعطاء الأعضاء الحق في التصويت[1].

وبهذا المعنى فإن الإقليمية الجديدة تختلف عند إقليمية الستينيات في أنها ليست إمتداد أو تعبير عن مصالح إقليمية بقدر ماهية استجابة للتطورات العالمية[2].

---

[1]–آمنة عيساوي ، "دور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لحضر– باتنة، 2010)، 18–19.

[2]–محمد السعيد إدريس، تحليل النظم إقليمية، 148.

المطلب الثاني: نظرية الجماعات الأمنية:

لقد وضع **كارل دويتش** هذا المفهوم في الخمسينيات ليعكس أهدافا طويلة المدى تجعل أوروبا مجتمع أمني موحد يبدأ بالقضاء على خطر قيام نزاع بين دول الجماعة الأوروبية[1].

من منظور **كارل دويتش** أن الجماعة الأمنية هي حالة عدم الحرب أو عدم الميل إلى استخدام القوة في حل المشاكل الأمنية والسياسية وغيرها، ولكن عندما تصبح القضايا الأمنية أكثر تعقيدا و خطورة، تمكن أن تقوص مفهوم الجماعة الأمنية ودورها في الحفاظ على الاستقرار الأمني بسبب أن المشاكل الأمنية الخطيرة تدفع الدول نحو انتهاك القواعد التي تتحكم في سياسة الجماعة الأمنية[2].

ولقد أسس هذا المفهوم كأحد المساهمات التي تساعد على تجنب الحرب، فعمل المجمع الأمني الأساسي مبني على تفاهم مجموعة من الناس حول الشعور المجتمعي بحيث يتم الاتفاق بين أفراد المجموعة على حل المشاكل الاجتماعية الشائعة التي يجب حلها من خلال عمليات سلمية أي من خلال إجراءات مؤسساتية دون اللجوء إلى القوة[3].

ولقد ميز **كارل دويتش** بين الجماعات الأمنية المدموجة التي تشكل بالدول التي تترك سيادتها الكاملة وتندمج في الدولة الموسعة، والجماعات الأمنية التعددية التي تحتفظ فيها الدول باستقلالها القانوني لكي تطور مؤسسات مشتركة

---

(1)–علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2013)، 221.

(2)–عامر مصباح، التحليل الإقليمي في العلاقات الدولية، 318.

(3)–Andrej Tusicisny,"security communities and their values: raking masses seriously " international polilical sciences review. 28 (2016).P,426.

وإحساس نحن نشعر we feeling وعندما تبنى مثل هذه المناطق المعرفية اجتماعيا يمكن لكن يتخيل الناس بأنهم يشتركون قدرتهم مع أناس من دول أخرى[1].

ومن منظور المجتمع الأمني فإن المنظمات الإقليمية لا يجب أن تنحصر فقط على ممارسة القوة المادية من أجل المحافظة على استقرار وكذلك لا يجب حصرها في وظيفة احتواء التهديدات الموجودة أو المحتملة في المنطقة وإنما تمتد إلى مكون الهوية والثقافة السياسية، فأصبحت اليوم التجمعات الإقليمية تعني بالجانب الثقافي والاقتصادي إضافة إلى كل تجمع يعمل على صياغة هوية خاصة به[2].

كما ميز العديد من الباحثين بين عدة أنواع من التجمعات الأمنية أهمها التجمعات الكبيرة والتي يعكسها نظام الأمن الجماعي على الصعيد الدولي والنوع الآخر هو الأصغر أو التجمع الإقليمي الذي ينشأ عندما تجتمع مجموعة من الدول لتنشئ نظاما مشتركا للأمن، مع احتفاظ كل منها بسيادته واستقلاله، وقد تركزت أغلب الدراسات في هذا الجال في عدة أسئلة مثل: كيف تؤثر القيم والمؤسسات للمجتمعات الأمنية في السياسات الأمنية للدول؟ وكيف تتغير التجمعات الأمنية؟[3]

وينطلق كل من **آدلر Adler وبارنيت Bernite** من عملية **Bottom.Up** من أسفل إلى أعلى أين المواطنين من مختلف الدول يدركون

---

[1]–جويدة حمزاوي، "التطور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط" (رسالة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2012)، 139.

[2]–عامر مصباح، التحليل الإقليمي في العلاقات الدولية، 323.

[3]–خالد المصري، "البنائية في علاقات دولية،" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2 (2014): 327، 328.

قيمهم ومصائرهم مشتركة هذا ما جسدته حسب **آلدر** منظمة الأمن والتعاون في أوروبا **OSCE** لجماعة أمنية دعمت الفواعل التالية: الأفراد، المنظمات الغير حكومية: وحركات الاجتماعية، فقد ساعدت منظمة الأمن والتعاون على تشكيل هويات عبر وطنية جديدة ترتكز على القيم الليبرالية[1] .

فالجماعة الأمنية جاءت لبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية ويكون ذلك عن طريق الطمأنينة والاستقرار والثقة ومن أجل تحقيق بنية للمعرفة من خلالها تستطيع الدول نحو تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام[2].ولا يتم تشكيلها بشكل تلقائي بل هي نتاج لتفاعلات وعلاقات بين القوة والأفكار والتقارب المكثف. وكذلك تعبر عن نشاط الفواعل السياسية مثل النخب والأفراد والتي تحركها الإيديولوجية والمصالح المشتركة ورغبتها في التوجه إلى بناء هويات أمنية مشتركة[3].

فمن أهم المؤشرات التي تساعد وجود المجمعات الأمنية هو وجود تهديدات وتحديات مشتركة وظروف تحفز هذا النوع من التكامل الإقليمي كما أن التواصل لديه دور كبير في تشكيل هوية مشتركة لتنمية الثقة المتبادلة مابين الدول الأعضاء[4].

---

(1)–أمينة مصطفى دلة ، "الدراسات الأمنية النقدية،" (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2013)، 36.

(2)–جون بيليس. ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 434، 435.

3) Manuela Moschella, European union's regional approach towards its neighbors: the European neighborhood policy vis– à– vis euro Mediterranean partnership (University of Catania, 2015) . 59.

(4)– Emanuel Adler and Michael Barnette، security communities(combridge:combridge university press، 1988). 225.

المطلب الثالث: النظرية المركب الأمني الإقليمي:

أول من طرح مفهوم المركب الأمني الإقليمي **هو باري بوزان Barry buzan** ولقد جاء في إطار تحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية ولتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ولقد عرف باري بوزان مفهوم الأمن الإقليمي régional de Security complexe بأنه مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث إن الأمن القومي للوحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى وأيضا على أنه مجموعة من الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى الأمنية أو أللأمنية، أو كلاهما وهي مترابطة جدا بحيث لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى[1].

أو تدل الفكرة الرئيسية للمركب الأمني على أنها عملية مترابطة بين الأمنية والأمنية من طرف الدول. أما في كتاب كل من **بوزان وويفر** الأقاليم والقوة: بنية الأمن الدولي فقد أضافا عن طريق فكرة المركب الأمني والذي يعد الإقليمي الأمن كمستوى تحليلي لحقبة جديدة في العلاقات الدولية فبالنسبة لبوزان وويفر أن نظرية المركب الأمني الإقليمي تساعد العلماء على فهم وتوضيح أفضل بنسبة جديدة في السياسة الدولية[2].

كما ألغى باري بوزان فكرة التركيز على الجانب العسكري في تحليل التفاعلات الإقليمية للدول فبالإضافة إلى الدولة توجد هناك فواعل أخرى من

---

[1]–عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016)، 3.

[2]–بولبنان زين العابدين ، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمن الإقليمي: https://www.researchgate,net/publication.

غير الدول ويمكنها أن تتفاعل على المستوى الإقليمي، ويعتبر المركب الأمني الإقليمي من بين الأطر النظرية التي تساهم في تفسير الظواهر الأمنية على المستوى الإقليمي والذي يعد مركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية[1].

إن البنية الجوهرية لمركب الأمني الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات أساسية وهي:

1- **الحدود: Boundories** والتي تميز المركب الأمني الإقليمي عما جاوره.

2- **البنية الفوضوية: structure Anarchy** التي تعني بأن المركب الأمني الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين.

3- **الإستقطاب: Polarity** الذي يغطي توزيع القرى بين الوحدات.

4- **البناء الاجتماعي Social construction** والذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات[2].

ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف ولقد حدد، باري بوزان مجموعة من المركبات الأمن ويعتبرها كيانات جغرافية: أمريكا

[1]-توفيق مانع ، عماد معروف ، "أمننة الهجرة الغير شرعية من منظور مركبات الأمن الإقليمي، الإتحاد الأوروبي نموذج (مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي،2017)، 14.

[2]-رابح زاوي ، "التأسيس الإقليمي المغاربي لمركب أمني إقليمي: قراءة في المرتكزات سر دراسة كونها عن،" المجلة الجزائرية لدراسات السياسية 1 (2014): 19.

الجنوبية، جنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا. جنوب آسيا[1].

وتحليل العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي وفق:

*** علاقات القوة:**

فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم، فالمركبات الأمنية الإقليمية بإعتبارها بنية فرعية من النظام الدولي، تمكن إذا الإعتماد على مفهوم القطبية في تحليل العلاقات الإقليمية، فنميز بداخلها النمط الأحادي والثنائي والتعددي.

كما أن مفهوم القوة في مركبات الأمن الإقليمية هو غير ثابت أو محدد في مضمون معين بشكل صارم بالنسبة لكل الأطراف فالدول التي تتمتع بتماسك وتلاحم قوي بين معظم الاجتماعية عادة ما تكون أكثر حساسية لمسائل السيادة الوطنية في حين أن الدول الضعيفة أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية تكون فضاء لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص، وبشكل عام تون بيئتها الأمينة أكثر هشاشة وأقل استقرار[2].

ولفهم أكثر بخصوص المجتمع الأمني الإقليمي من الضروري الإشارة إلى التنوع بين الدول الذي تشكل هذا المجتمع الأمني وإضافة إلى عنصر التفاعل بين هذه الدول حيث تؤكد نظرية السلام الديموقراطي أن الدول الديموقراطية لا تميل إلى الذهاب إلى الحرب بدلا من حل مشاكلها بالوسائل

---

[1]–رابح زاوي ، "معضلة أمن الحدود والتأسيس للمركب الأمني: قراءة في منطلقات مدرسة كوبنهاغن،" مجلة دفاتر المتوسط، 6 (2014): 77–78.

[2]–"منظور مركب الأمن: مفهوم مركب الأمن الإقليمي،" أطلع عليه يوم 04 اوث، 2020، http :w.w.w.politics.dz.com.

السلمية، كما قد تؤثر الثقافة السياسية في المنطقة على الوسائل التي يتم من خلالها تحديد المخاوف الأمنية لكل دولة وبالتالي فإن نظرية المجمع الأمني الإقليمي تميز بين الدول المتقدمة المستقرة وغير المستقرة[1].

وتقوم نظرية المركب الأمني الإقليمي على مجموعة من القواعد الأساسية:

1- أغلب التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة عكس المسافات الطويلة.

2- تعتبر أن مركب الأمن الإقليمي مكون رئيسي للأمن الدولي.

4- يستعمل مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات أمنية من أجل تسهيل عملية تكيف وإعادة هيكلة إستراتيجيات السياسية الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الأمني الإقليمي[2].

المبحث الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي:

تأخذ التكتلات الإقليمية ثنائية التعاون بين الأطراف وكذا مستوى عالي من التنسيق لتحقيق أهدافها الأساسية من هذه التكتلات هو تحقيق الأمن الإقليمي والإحالة دون نشوب النزاعات في مجالها الجغرافي.

المطلب الأول: التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

التكتلات الإقليمية كدافع لتحقيق الأمن الإقليمي لذا التكتلات الإقليمية دورا بارزا في ضبط الصراعات والنزاعات والتقليل منها كما أن هذه المنظمات لها إدراك ودراية بشؤون الأقاليم وأسباب التي قد تؤدي إلى خلق الصراع في الإقليم، كما أن الرؤى حول

---

[1]-Fatimir M.Xhéladini ،regional security complex : the macedonien context, european journal of multidisciplinary studies, 6 (2016) p36.

[2]- Barry Buzan and Weaver, legion and powers the structure of international security (combridge university press, 2002). P 4.

تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون والصراع بين الدول قد تباينت، فالبعض يرى أن التجاوز الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع، [1]إن التسليم بأن خطر الحرب والصراع، وأن التعاون سيحل محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح، بمعنى أن الأمم تسعى لتحقيق السلام العالمي كونه أولوية أعلى درجه تعمل على المحافظة عليه [2].

ولقد فرض الواقع الدولي الحاجات الملحة لإقامة أمن إقليمي بني على روابط وقواسم مشتركة حيث تسعى التكتلات الإقليمية إلى تحقيق الوحدة الكامنة من أجل سرعة التعاطي مع المشاكل التي قد تؤدي بالأمن الإقليمي إلى عدم الإستقرار وإختلاله [3].

فإنشاء فهم أمنية إقليمية يتم بعد المرور بمراحل عديدة بداية بإجراءات بناء الثقة، مرورا بالتعاون الأمني، وصولا إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي، إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية فتسعى هذه الدول والتي تندرج ضمن هذه التكتلات من أجل الحفاظ على أمنها وعلى مصالحها المشتركة، فإن وجود التنظيم الإقليمي الذي بعد قطعة مميزة في المحيط الدولي كما يلعب دورا في نجاح التوحيد السلمي لحل النزاعات [4].

ويكون تحليل هيكلة النظم الأمنية الإقليمية حسب موقعها وفعاليتها على:

* **دول القلب:** والتي تمثل محور التفاعلات السياسية وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم كفرنسا ألمانيا داخل النظام الأمن الإقليمي الأوروبي، والصين والهند داخل نظام جنوب شرق آسيا.

***دول الهامش:Margin states** وهي الدول التي تعيش على هامش النظام لكنها لا تدخل في إطارها كتركيا القريبة من نظام الإقليمي الأوروبي.

---

[1]–لبنى حصاص ، التكاتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حاله رابطة جنوب شرق أسيا، 68

[2]–جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، 425.

[3]–معمر بورناده، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د. س. ن)،20.

[4]– لبنى جصاص ، التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا، 69.

***دول الأطراف: Periphery states** وهي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الأمني الإقليمي [1].

وفي هذا السياق، فإن عملية إقامة إدارة نظام أمني الإقليمي تختلف بمضامينها، وأوزانها من منطقه إلى أخرى ومن شكل ترتيب أمني إلى آخر، بحيث يقوم النظام الأمني الإقليمي على مجموعة من الركائز

والمقومات أهمها :

- سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة.
- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول لتشجيع التعاون والتكامل.
- إعتبار الأمن القومي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.
- تحلي الدول عن إستخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن[2].

وعلاوة على ذلك فإن التكتلات الإقليمية جزء من نظام الأمن الإقليمي تساهم في تفعيل آليات تسعى من خلالها المحافظة على الأمن كالدبلوماسية الوقائية التي تكون منبرا هاما لها حيث لا يمكن الفصل بين دراسات الأمن والشؤون الإقتصادية والقضايا الإقليمية، فكثيرا من قضايا الأمن تبحث عن طبيعة التهديد ومصدره الرئيسي كما تبحث أيضا عن الآليات المناسبة لمعالجته، فهي لا تنحصر في التهديدات العسكرية فقط إنما تشمل جميع الجوانب الأخرى (الإقتصادية إجتماعيه بيئيه)[3] .

فغالبا ما يتضمن تأسيس التكتلات الإقليمية لتحقيق الإستقرار وتجنب الصراع وكذلك من أجل دعم الشعبية الإقتصادية وتجاوز المعضلة الأمنية التي قد تكون موجودة على المستوى الإقليمي، ولقد إزداد إستخدام عمليه التكتلات الإقليمية بعد نهاية الحرب الباردة كون أن الجانب الإقليمي أصبح يشار فيه العديد من المشكلات الأمنية أن المنظمات الإقليمية تستطيع القيام بأربعه أدوار في إطار أمني أهمها:

---

[1]–إيمان الدني، البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية تركية (2002–2003)، ("أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر")، 2017 ،35.

[2]–سليمان عبد الله الحزبي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته 7 "دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، 22 .

[3]– الدبلوماسية الوقائيه:

3– لبنى جصاص ، التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة "الاسيان"، 70.

- إحتواء المشاكل والصراعات ضمن الإقليم.
- التركيز على التضامن والتعاون الأمني والإقتصادي.
- بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة في الإقليم.

معالجه المسائل بطريقه سلمية.

ومن زاوية أخرى الأمن هو الدافع للتكتل وهو ما برز بوضوح في فترة الحرب الباردة وهو التطور الحالي للنماذج التكاملية يرجع جانب منه إلى تطور مفهوم الأمن بمختلف أبحاثه وهو الذي خلق حافز لخلق توجيهات إقليمية جديدة[1].

المطلب الثاني: الآليات الإقليمية في تحقيق الأمن.

إن كثرة التهديدات اللاتماثلية التي أصبحت تمس بأمن الدولة وإستقرارها داخليا دفعها إلى التوجه نحو تكامل الإندماج، كان لها حافزا لخلق توجهات تكامليه في إطار إقليمي.

كما تعددت أشكال التعاون الأمني الإقليمي لتأخذ منحنيات أشكال مختلفة من الترتيبات الأمنية التي قد تزيد أو تنقص وفقا لنطاقها آلياتها وذلك أيضا حسب نوعية التهديدات التي قد تواجهها ومن بين هذه الترتيبات:

1- الدفاع المتحد: Union security، والأمن المشترك Common security والأمن الشامل: Global security وكذلك الأمن التنسيقي والأمن التعاوني.

فكل هذه الصيغ تعبر عن أشكال أمنية مختلفة تتشكل بين الأطراف الإقليمية مع بعضها البعض أو مع أطراف خارجية ضمن أطر رسمية أو غير رسمية، يندرج ضمن التحالفات، الأمن الجماعي، النظام الأمني، الجماعة الأمنية[2].

ولابد من الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية ليست وليدة فكرة أو مشروع أو نموذج معين معد سلفا لتطبيقه أو تنفيذه بل يتطلب جهدا مستمرا عبر عمليات معقدة

---

[1]-لبنى جصاص ، التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة رابطة دول جنوب شرق آسيا، 72.

سعدية قرامدية ، التكتلات الإقليمية كآلية تحقيق الأمن الإقليمي، دراسة الإتحاد الأوروبي، 74.

[2]- جلول الخضاري، "الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي" (مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة زيان عاشور، 2017)، 17

- التحالفات: وهو مصطلح يطلق على الدول التي تتحالف للتشكل قوات عسكرية تحرب ضد هدف واحد.
- الامن الجماعي: عرفه ماكيوهون بأنه محاولة جماعية دولية تتحالف مع بعضها للحفاظ على السلام والامن.

طويلة، فالتكامل الأمني التي تعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي يمكن إقامتها عبر تكوين الجماعة الأمنية من خلال إقامة مؤسسات يتم فيها التغير السلمي، كما تعد شكل من أشكال التعاون التي يتشكل في إقليم محدد[1].

تعمل المنظمات الاقتصادية الإقليمية على تسريع التكامل وتغيير أو تعديل قواعد العلاقات بين الدول وخلق جزر السلام في النظام الدولي، لكنه أضاف إلى ذلك فوائد أخرى أهمها:

* **إحياء وتحديد القطبية المتعددة: Multipolarity** ففي رأي جوزيف ناي أن النظام الدولي عندما توجد به واسعة في مستوى القوة بين القوتين يكون نظاما غير مستقل، لذلك فإنه في حاله نجاح التكامل التعليمي في خلق وحدة قوي, ثالث, من القوى [2].

فالتعاون الإقليمي يساعد على مواجهة قضايا التهديدات الأمنية الجديدة وهذا ما شجع التعاون ما بين الدول.

* هناك مجموعة من الآليات التي يمكن إعتمادها على المستوى الإقليمي .

1-المنظومة الأمنية: The security regime

تعتبر المنظومة الأمنية شبكة من المنظومات الفرعية المترابطة والمعتمدة بعضها على بعض، سواء كانت منظومة عالمية أو إقليمية أو محلية، بحيث يعتبر كل من تشارلز ماكليلا ندوجون بورتت أن المنظومة الدولية تتكون من مجموعات من الروابط والعلاقات بحيث تساعد هذه المنظومات في بناء أمن دولي سواء على الإقليمي أو العالمي.[3]

2- ترتيبات الشراكة الإقليمية الأمني: Security partnership arrangement

بفعل التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة وبروزها بشكل كبير على الساحة الدولية أصبح التعاون الأمني ضمن الشراكة الأمنية أم روضة، حيث يعتمد كثيرا في بناء الأمن الإقليمي من أجل تقليص المخاطر

---

[1]-.سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة) نظريه في المفاهيم والأطو25.

[2]-محمد سعيد أدريس، "تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية"،34.

[3]-لبنى حصاص، التكاتلات الإقليمية ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حاله رابطة جنوب شرق أسيا، 74.

وتكليف الإجراءات ما بين الدول التي سعت إلى بناء شراكة أمنية من أجل تحقيق الأمن الشامل إن إقامة تكتل إقليمي قائم على التكامل بين اعضاءه في العديد من المجالات من شأنه يعيق ويمنع التوترات بين الدول، كما أنها تجعل الدول في البحث عن المصلحة العامة للتكتل[1].

[1]– المرجع نفسه، 77.

خلاصة الفصل الأول:

برزت ظاهرة التكتلات الإقليمية منذ ثمانينيات وانتشرت بشكل كبير بعد الحرب الباردة كنتيجة للتحولات الحاصلة في العلاقات الدولية وبهدف مجابهة الدول مشتركة مشاكل وتحديات عديدة بحيث لم يعد الأمن منحصر في المفهوم الضيق ذات المعنى العسكري فقط بل أصبح مفهوم واسع ويشكل عدة قطاعات وتحركه وعدة فواعل أمنية حيث قدم هذا الفصل نظرية المركب الأمني والمجمع الأمني تفسير ظاهرة التكتلات الإقليمية التي تسعى لتحقيق الأمن ومختلف التحديات الداخلية والخارجية يعتبر مسعى تحقيق الأمن الاقليمي أحد أبرز الأحداث الرئيسية التي ساهمت في تطور ظاهرة التكتلات الإقليمية بين الدول بعد اتساع إدراكية الدول وضاع القرار بأنه مسعى يجب تحقيقه بعد عجزها منفردة بهم في مواجهة مختلف التهديدات التماثلية ولا تماثلية وأيضا التحديات والمخاطر المستقبلية.

الفصل الثاني

الاتحاد الإفريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الأفريقية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من المنظمات الدولية التي تدير شؤون الدولة على الصعيد العالمي والإقليمي، خصوصا في ظل الصراع بين الشرق والغرب حيث أن الدول النامية رأت في المنظمات الناشئة طريقة جديدة لبسط الهيمنة الإمبريالية وعليه فقد كان لا بد من إنشاء منظمات إقليمية تجمع بين هذه الدول، وتساهم في حل المشكلات العالقة فيما بينها ومن ضمنها منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والإتحاد الإفريقي حاليا، يتم من خلال هذا الفصل التطرق لأهم المراحل التي مر بها الإتحاد الإفريقي والدوافع التي ساهمت في إنشائها كتكتل أمني إقليمي في المنطقة وفي هذا الإطار تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

يتناول **المبحث الأول** دواعي تأسيس الإتحاد الإفريقي مرورا بأفكار الوحدة الإفريقية والرؤية التي حملتها للأمن والسلام في إطار مبادئها.

المبحث الثاني: ويتناول أهم الأجهزة والآليات التي تعتمد عليها هذه الهيئة في تسوية النزاعات والخلافات مع التركيز على بعض المشاكل والتهديدات التي تمكنت من حلها.

المبحث الثالث ويتمثل في دراسة علاقة الإتحاد الإفريقي مع الهيئات الإقليمية والدولية وكذلك العلاقات مع الدول الكبرى التي لها دور كبير في المنطقة (و.م.أ، الصين).

المبحث الأول: لمحة عامة عن الاتحاد الأفريقي

إن التغييرات التي شهدها النظام السياسي الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين طرحت في القارة الإفريقية الكثير من الأفكار والتصورات للتفاعل مع تلك التغييرات الدولية ، ومعالجة مشكلاتها ، وأصبح من أجل التقدم لابد من التضامن والتعاون الإقليمي ولقد تجسد هذا في فكرة الوحدة في إطار مؤسسي .[1]

المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي: النشأة ومرا حل بنائه

الفرع الأول: دوافع التكتل الإقليمي في إفريقيا

- **العامل الاستعماري:**

لقد تأسست منظمة الوحدة الإفريقية في ظل انقسامات إيديولوجية مابين الإيديولوجية الاشتراكية والإيديولوجية الرأسمالية وكذلك انقسامات ثقافية ، وتحولت القارة الإفريقية إلى إفريقيا الفرنسية وإفريقيا البريطانية وإفريقيا البلجيكية ، ولقد كان المستعمر في هذه الفترة هو الفاعل الأساسي في تحديد مصير المستعمرات ولم يكن في مقدور الشعوب الإفريقية أن تتعامل مع بعضها البعض، فتاريخ التكتل الإقليمي لإفريقيا يعود إلي الحقبة الاستعمارية ، حيث أن التكتلات الاقتصادية في القارة جاءت نتاج الإرادة الاستعمارية ، ولم تكن وليدة الجماهير الإفريقية[2].

[1] عادل عبد الرازق ، إفريقيا في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008)،15.

[2] نفس المرجع ،43.

لقد درس المستعمر الأوضاع النفسية و الاستثمار في مميزات القارة الإفريقية وكل هذا من أجل كبح إيجابيات الفرد في القارة بتفضيل مجموعة أقليات إثنية على حساب إثنية أخرى مما شكل سبب رئيسي في خلق وتأجيج الصراع بين المجموعات العرقية[1] ولعل من أبرز إيجابيات أو إنجازات بصفة عامة هو ما يرتبط بقضية التحرير والتخلص من الاستعمار ، هذا ما جعل الشعوب تسعى لخلق نوع من تكتل يساعدهم على دفع القارة إلى الأفضل وتخلص من شوائب المستعمر.[2]

- **العامل الاقتصادي:**

إن الوضعيات الهشة لجل اقتصاديات الدول الإفريقية حديثة الاستقلال جعل منها دول ضعيفة تبحث عن الوقوف من جديد وبشكل قوي الإ أن تحقيق النمو الاقتصادي لن يتأتى الإ عبر تكتلات قوية فيما بينها، وهذا من أجل تعزيز وتقوية التعاون الاقتصادي.[3]

وفي ظل قرون تعرضت القارة لنهب والاستغلال في حق ثرواتها كونها منطقة غنية بالثروات المعدنية والحيوانية، ولهذا لابد من الاعتماد على مبدأ التكامل الإقليمي في القارة من أجل تقوية الدول الإفريقية وتوسيع وزيادة الاستثمارات في المنطقة، فالتكامل الإقليمي يلعب دورا رئيسا في بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار و تحرر من أبشع أنواع الاستغلال

[1] عصموني خليفة ، "التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودورها في تحقيق الوحدة الإفريقية "(أطروحة الدكتوراء ،جامعة أبي بكر بلقايد ، 2015)،28.

[2] فريحة عبد الرحمان، "المعضلة الأمنية للدول في إفريقيا ، دراسة التأثير المعامل الاستعماري على تنامي الولاءت الفرعية" ،اطلع عليه 24 اوث ،2020 ، https://democratica.de

[3] الزجاري نوال ، "الاندماج الإقليمي في إفريقيا بين دوافع التكامل وصعوبات الاندماج "، معهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس ، اطلع عليه : 03 اوث ، 2020، https:// www.platform.almanhal.com

وتحقيق الوحدة الاقتصادية الإفريقية الشاملة ، من أجل ترقية التجارة ودعم التنمية الإقليمية من خلال تنمية القطاع وإطلاق مشاريع كبرى.[1]

- **العامل السياسي**

تؤكد الاعتبارات السياسية الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية في القارة الإفريقية كونها تجسد القوة القادرة على مواجهة العوامل والضغوط الخارجية من جهة ، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي والدولي من جهة أخرى ، وفي هذا السياق ، فقد فرضت الأوضاع السياسية التي واجهتها الدول الإفريقية ضرورة التكامل بوصفه مدخل أساسي للتعامل مع مشكلات القارة[2]، ويعد ضعف الدول الإفريقية وهشاشتها أهم الدوافع التكامل الإقليمي خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من أثار في الدول القارة حيث أضحت هذه الدول أكثر هشاشة وعدم قدراتها على الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية ، وكذلك تقديم الخدمات العامة وتوفير بنى تحتية مقبولة ،وهو ما انعكس على موقع هذه الدول على الصعيد الدولي كفاعل دولي هامشي في ظل تراجع قدرة الدول على حماية مصالحها في مواجهة مصالح الأجنبية[3].

الفرع الثاني : من منظمة الوحدة الإفريقية إلي الإتحاد الإفريقي

في القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين بدأت تتبلور مجموعة من الأفكار والتصورات حول الوحدة الإفريقية مما سميت ب الجماعة الإفريقية ، والتي

---

[1]عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودورها في تحقيق الوحدة الإفريقية ،31.32.

[2]سعيد علي أحمد طه ، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية :حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد) ، أكاديمية السودان للعلوم 44 (2016)،16.

[3]محمد عاشور مهدي ، "مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا ...في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، "اطلع عليه يوم 4أوث، 2020 ، http ://www.qiraat African.com

يقصد بها تجمع الزنوج ضد الرجل الأبيض ، ولقد انتشرت الفكرة فيما بينهم طالبوا برفض التفرقة والعنصرية في أوروبا وأمريكا ، والاعتراف بالجنس الأسود ومن هنا بدأت تتبلور حركة الوحدة الإفريقية من خلال المؤتمرات التي بدأتها جمعية الوحدة في يوليو سنة 1900 بلندن[1].

ولقد جاء فيما بعد مجموعة من المؤتمرات التي تجمع الأفارقة المهاجرين ولقد كان لها دور أبرز مؤتمر سنة 1919 بباريس ، ويليها مؤتمر نيويورك ومانشستر سنة 1945 ولقد جاء بالعديد من المطالب من بينها الاعتراف بالجهود شعوب القارة و استقلالها.[2]

لقد طرحت في تلك الفترة رؤى حول تحرير الإنسان الإفريقي ورغبته في العيش بدون عنصرية ومن أهم الرؤى التي ساهمت في هذا الرئيس الغاني "كوامي تكروما"KWAMANkrumah الذي أعلن رغبته في إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية المستقلة في ذلك الوقت ، ولقد كانت الرغبة في الوحدة حلما راود جميع زعماء الأفارقة ولكن كان هناك تباين واضح في طريقة الوصول إليها وهذا ما نلاحظ أنها تنازعت حول فكرة إنشاء المنظمة أربع طروحات من بينها : كتلة إتحاد مالي مع فرنسا وثانية مثلتها برازافيل الإتحاد الإفريقي المالاجشي وميثاقها إتحاد الدول الإفريقية والثالثة منروفيا والذي تدعو إلى منظمة عامة ذات صفة استشارية ، والمجموعة الرابعة الدار البيضاء والذي تناولت في ميثاقها الوحدة الشاملة لأفريقيا.[3]

---

[1]عادل عبد الرازق ، إفريقيا في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية ،16.

[2].kofi adu Noires "l évolution de l union Africain par Rapporte a l union Européenne étude comparative "thèse de doctorat, université d Auvergne Clermont Ferraud 2015" p.149.

[3]خيري عبد الرازق حاسم ، الإتحاد الإفريقية (النشأة ، الهيكلة ، التحديات) ،مجلة الدراسات الدولية 31 32(2006): 43 .

إن الهدف الأساسي والرئيسي للمنظمة الوحدة الإفريقية، والذي تأسست من أجله عام 1983والذي جاء في ميثاقها تعزيز التضامن والوحدة بين الدول الإفريقية وتنسيق وتكثيف التعاون والجهود المبذولة لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا ، كذلك الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء[1].

وفي خضم هذا أعلنت دول القارة السمراء الانتقال من تكتل الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي ، وجاء هذا التحول نتاج تفاعل مجموعة العوامل الإقليمية والدولية والتي ألقت بضلالها على فاعلية منظمة الوحدة الإفريقية وهذا ما جعل زعماء الوحدة الإفريقية الإسراع بعملية الإصلاح المؤسسي للمنظمة رغبة منهم في التأقلم مع التحولات الإقليمية والدولية والتصدي لهذه التحديات التي فرضتها تلك التحولات على دول القارة ، وعليه فإن قيام الإتحاد الإفريقي جاء كرد فعل على الواقع الذي فرضه هذا التحول من أجل إقامة كيان أكثر قوة ويرعى مصالح دول المنطقة [2].

وفي عام 09 جويلية سنة 2002 تم الإعلان عن الإتحاد الإفريقي في مؤتمر دوربان بجنوب إفريقيا بحضور رؤساء دول الحكومات حوالي 50 دولة ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية ليس جهاز سياسي إنما كجهاز يشمل الجوانب التنموية والاقتصادية والاجتماعية والتي لابد أن تقود إلى وحدة سياسية أمنية[3]، فقد أنشئ الإتحاد الإفريقي لكي يكمل ويطور منظمة الوحدة الإفريقية

---

[1] الإتحاد الإفريقي لمحة تاريخية عن الإتحاد الإفريقي ،أطلع عليه يوم، 23جويلية ،2020 http://au.int/ar/historyoua .and .au،

[2]محمد عاشوري مهدي ،"الإتحاد الإفريقي الطموحات والتحديات،" إطلع عليه يوم، 24جويلية ،2020، http://qiraatafrican.com،

[3]محمد محمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (لبنان : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004)،86.

في سياساتها وفي ميثاقها حيث نص إعلان "سرت " على إنشاؤه طبقا للمنظمة الوحدة الإفريقية وأحكام نظامه الأساسي ، مما يؤكد أن الإتحاد الإفريقي يرث الكثير من آليات ونصوص منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

ويعد الإتحاد الإفريقي من بين مشاريع التكامل الذي يعد نتاج الوحدة الإفريقية، والتي تحققت بعد محاولات مضنية من أجل تحقيق صيغة للتقارب بين الشعوب الإفريقية بعد الاستقلال والي عقدت لها عدة مؤتمرات ودورات وصولا إلي دورة الثامنة والثلاثين على إنشاء هذا الإتحاد بديلا للوحدة الإفريقية والتي جاءت بمجموعة من الأهداف وفقا في القانون التأسيسي:

1. تحقيق الوحدة الإفريقية وتضامن أكبر بين البلدان وشعوبها.
2. الدفاع عن سيادة دول القارة وسلامة أراضيها واستقلالها.
3. التعجيل بالتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة .
4. تعزيز السلام والأمن .
5. تعزيز مبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الراشد.
6. حماية حقوق الإنسان وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الشعوب والإنسان وغيره من أجهزة حقوق الإنسان الأخرى.

بالإضافة إلي الأهداف أخرى تتعلق بالاقتصاد والأوبئة و التكنولوجيا.[2]

[1]Olympio francisco k.v « transformation of the organization of African unity (OAU):Anew vision for the 21 century , or political Rhetoric ph (Berlin.univ .of tier .2004).p17

[2]مهدي دهب حسن دهب ، الإتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي في إفريقيا : الواقع والمأمول ، مجلة دراسات إفريقية 51 (2014):30.

إضافة إلى ذلك حسب القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي في المادة الرابعة يعمل الإتحاد الإفريقي وفقا للمبادئ التالية :

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي .
- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الإتحاد .
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية .
- تسوية الخلافات بين دول الأعضاء في الإتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.
- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
- عدم تدخل أية دولة عضو في الشؤون داخلية لدولة أخرى.
- إدانة ورفض التغييرات غير دستورية للحكومات .[1]

ولتحقيق هذه الأهداف والمبادئ تمت هيكلة الإتحاد الإفريقي في مجموعة من الأجهزة ولقد نصت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي على أن أجهزة الإتحاد الإفريقي تتكون من: مؤتمر الإتحاد ، المجلس التنفيذي ، لجنة الممثلين الدائمين ، اللجان الفنية المتخصصة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية ، محكمة العدل وبرلمان العموم .[2]

[1]القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، صدر في لومي شس.توجو ، 11يوليو2000، المادة الرابعة 4 . (أنظر للملحق رقم 1

[2]القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، المادة الخامسة 5.

المطلب الثاني: البعد الأمني والمؤسساتي للاتحاد الإفريقي.

في سنة 28 فبراير 2004 أقر زعماء الأفارقة أثناء قمتهم غير العادية في مدينة سرت الليبية إعلان السياسة الأمنية والدفاعية الإفريقية المشتركة، وقد إشتمل ذلك الإعلان على بيان بأهم التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجه إفريقيا، والتي لم تعد قاصرة على النزاعات الدولية بل والصراعات والتوترات الداخلية، فإضافة إلى المواقف المتوترة التي تميز مرحلة مابعد الصراعات[1]. ومن هنا فإن معظم المشاكل الأمنية الإفريقية جاءت نتيجة لفشل الدولة مابعد الاستعمار وأصبحت تعاني من تهديدات أمنية معقدة لم تكن مهيأة لمواجهتها وهذه التهديدات امتدت للمستوى الداخلي والذي أصبح يتمحور حول الهوية وحول ما يمكن أن تشير إليه الجماعة "بنحن".

بالإضافة إلى أن القارة الإفريقية تعتبر قارة المتناقضات حيث تمتلك كل مقومات القوة والتقدم والسلام، إلا أنها تعاني بشدة من مظاهر التخلف وإنعدام الأمن والإستقرار، فهي أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية والبشرية ولكن أفقرها من حيث التنمية[2].

ففي منظمة الوحدة الإفريقية كانت جهود التجمع القاري حول حل النزاعات والتي تقوم أغلبها حول الوساطة والتحكيم والمصالحة، والذي يعد من بين مبادئ وآليات المنظمة المؤسسة، ولكن مع تزامن إنشاء الإتحاد الإفريقي والتحول الحيادي في إطار السلم والأمن داخل الكيان الإقليمي، فنظرا لفشل

---

[1]–حمدي عبد الرحمان حسن، "الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا،" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 162 (2011): 28.

[2]–جيلالي فاطمة، "الإتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات،" مجلة دفاتر سياسية والقانون عدد خاص (جوان 2018): 416.

السياسة الأمنية الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية فقد قرر قادة الإتحاد الإفريقي تبني نظام أمني جديد أو وضع تطورات أمنية جديدة تسعى من خلالها المنظمة تفعيل مهام من أبرزها:

- تعزيز الأمن والاستقرار وتنمية في إفريقيا.

- التنبؤ بالصراعات ومنع حدوثها.

- تنسيق الجهود القارية من أجل منع الإرهاب الدولي ومحاربته.

- تطوير سياسة أمنية دفاعية يمكن تنفيذها في مواجهة أي خطر يهدد القارة[1].

إن التهديدات التي فشلت الدولة والمنظمة الوحدة الإفريقية في منعها فتحت الباب للتدخلات الأجنبية، وذلك من خلال برامج إعادة الهيكلة والتحول الديمقراطي وتدخل المنظمات غير حكومية وعمليات حفظ السلام، إضافة إلى هذا نجد أن القارة تعاني من انعدام شروط الحياة الكريمة وبالرغم ما تحمله المنظمة الوحدة الإفريقية من مبادئ إيجابية، إلا أنها قيدت نشاطها وفاعليتها في مجال السلام والأمن خصوصا مع التحولات والتغيرات التي شاهدتها البيئة والانتقال من صراع دولاتي إلى محلي هوياتي[2].

وبناءا على هذا فإن التحول نحو النظام الأمني الجديد قد شهد أمرين مهمين أولهما: إقرار تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث نصت المادة

---

[1]-محمد بركة، "آليات الإتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة"، 47. https :www.researchgate.net

[2]- Paul. D. Williams"،frome- nom- intervention to no indifference : the origins and développement of Africans Security culture،" African affaire, 423(2007) , p 268.

4 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على حق الإتحاد في حق التدخل في أي دولة عضو في ظل الظروف نظيرته كالإبادة والجرائم ضد الإنسانية، الأمر الثاني: فيتمثل في إنشاء آلية مؤسسية جديدة للتعامل مع التحديات الأمنية في إفريقيا[1].

فالإتحاد الإفريقي لا يكتفي بالالتزام العالم بتحقيق السلام والأمن القاريين بل يعبر عن إصرار الأفارقة بعدم السماح مرة أخرى بتكرار مجازر رواندا على أرض القارة فهذه القاعدة لا تمنحه حق التدخل فحسب وإنما كذلك يفرض عليه الوقاية وإيقاف الجرائم التي ترتكب وهذا ما يؤكد على مصداقيته في السعي نحو تحقيق السلم والأمن في القارة، وبذلك قد يكون شكل فاصلا بين منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت ترتكز على أمن الإنسان وحقوقه، غير أن النظام الأمني الجديد منح الحق في المطالبة بالتدخل من أجل حقوق وسلامة الإنسان ومنذ ذلك الحين نجد أن الإتحاد قد نشر مجموعة من عمليات السلام في كل من: بوروندي، السودان، الصومال...إلخ[2].

وبناءا على هذا فإن النظرة أو التطور الإفريقي للسلام والأمن قد جاء من أجل تحقيق الأجندة الشاملة للأمن، والتي تشمل: الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وضع السلام وبناء السلام، كذلك تشجيع العمل التنموي في الجانب الاقتصادي وترسيخ مبادئ وممارسات الديمقراطية والحكم الراشد[3]. وعليه فالسياسة الأمنية والدفاعية تعتبر محرك رئيسي للسلام والأمن لضمان استجابات على الصعيد الداخلي والصعيد الخارجي من خلال

---

[1]– حمدي عبد الرحمان حبيب، الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا، 46.

[2]–فرنان نورة، الإتحاد الإفريقي وهندسة السلام والأمن الإقليمي: في مأسسة الأمن وأقلمة الحلول، 2002–2019، 54.

[3]– Louis Matsenyego et Al ,APSA Assessment Study Zanzibar. (2010), p.18.

توفير إطار عمل لأعضاء الإتحاد للتعاون في القضايا الأمنية وهذا سعيا لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف والإنجازات[1]. ولقد جاء في نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على أجهزة وآليات على النحو التالي:

1- مؤتمر الإتحاد: يعد أعلى سلطات الإتحاد، ويتكون من رؤساء الدول ونفس من يحدد سياسات الإتحاد ويتكفل بالقرارات الهامة كحالات تدخل حال إندلاع صراع ويعين قضاة محكمة العدل الإفريقية.

2- المجلس التنفيذي : يتكون من وزراء الخارجية يجتمع مرتين في العام ويقوم بالمهام في مختلف المجالات من بينها: الصحة، التعليم ودفع التعاون في مختلف المجالات وهناك مجموعة من الأبحاث التي تمارس مهامها وله مسؤولية أمام مجلس التنفيذي[2].

3- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي: على نفس نحو محكمة العدل الدولية لفصل المشاكل التي تحصل.

4- المؤسسات المالية: والتي تتمثل في المصرف المركزي الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي.

5- مجلس السلم والأمن: ومهمته الأساسية هي تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا والذي قرر إنشاءه في القمة الأولى للاتحاد الإفريقي في مدينة ديريان عام 2002، وذلك بأنه جهاز دائم لصنع القرار بما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها.

---

(1)– Louis Carlos falcào Escorrega,"African peace and security architecture : astrategic analysis"maser thesis : faculty of us army commend، 2011" p. 40.

(2)–باسم رزق عدلي مرزوق، "الإتحاد الإفريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية،" مجلة مدارات سياسية 3 (2017): 48.

6- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: والذي يعد هيئة استشارية تتكون من مختلف المجموعات المعنية للدول الأعضاء[1].

7- لجنة الممثلين الدائمين: من الممثلين دائمين للدول الأعضاء وهي التي تتولى تحضير للمجلس التنفيذي.

8- برلمان العموم إفريقيا: وهي الجهة التي تساعد في مشاركة الشعوب الإفريقية في ترقية وتنمية القارة اقتصاديا وسياسيا[2].

المبحث الثاني: الواقع الأمني في القارة الإفريقية

تعتبر القارة الإفريقية بؤرة الأزمات، وذلك راجع لطبيعة موقعها الإستراتيجي حيث نجد أن مسألة الأمن فيها شبه منعدمة نظرا لهشاشة بنيتها على جميع المستويات، فمسألة الأمن من بين أولويات سياستها سواء الداخلية أو الخارجية.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية اللأتماثلية:

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مصطلح اللأتماثل يستخدم بشكل واسع، وهذا خلق نوع من التوتر في فهم التهديدات الأمنية الحديثة، فالتهديدات اللأتماثلية اليوم أصبحت تشرح على أساس تهديدات جديدة غير تقليدية تشمل جميع القطاعات كما أن العديد من التهديدات تتداخل مع بعضها البعض وتصنف بأنها لا تماثلية:

---

(1)- African union,"peace and Security Council"، accessed 8 August (2020), www.au.int/en/argans/psc.

(2)- African union"،pan- African parliament، accessed 8 August 2020. At link: w.w.w.au.int./en/organs/pap.

1- التهديدات الغير نظامية: irregular threats والتي تكون غير معترف بها من قبل قوانين الحروب والمعاهدات (مثل التفجيرات نووية لتعطيل الأقمار الصناعية).

2- تهديدات لا مثيل لها: unmatched theats وتتمثل في هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية.

3- التهديدات التي يصعب الرد عليها بطريقة مباشرة:(مثل الإرهاب النووي، حرب العصابات والتخريب)[1] .

وتعتبر القارة السمراء من أهم المناطق التي تشهد العديد من التهديدات الأمنية وبوتيرة متنامية كنشاطات الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة والصراعات الداخلية مثلما حصل في السودان وبوروندي وكل هذا زادها في وضعية أكثر تعقيدا، مما جعل كل المنطقة أمام منعطف حاسم يفرض عليها تأسيس لمرحلة جديدة من العمل المشترك وفق المقاربة البراغماتية ترتكز بالأساس على مواجهة التهديدات الأمنية المعقدة[2].

وهي ظاهرة يرجعها البعض للظروف الاقتصادية والاجتماعية من فقر ونقص في التنمية وتعد إحدى العقبات الرئيسية أمام جهود التكامل والتنمية فإن فاعلية وتداعيات الجماعات الإرهابية تختلف من منطقة لأخرى، ففي عام 2013 بلغ عدد الهجمات 789 سبب في وفاة 11.180 شخص مقارنة

[1]-فكيري شهرزاد، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية (نموذج ليبيا)" (أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017)، 186.

[2]-عادل زقاع، "أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية،" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 6 (جانفي 2014): 52.

مـــع الســـنتين 2012.2013 ارتفعـــت عـــدد الهجمـــات 155% و144% علـــى التوالي وفقا لتقرير الإفريقي للبحوث والدراسات الإرهابية[1].

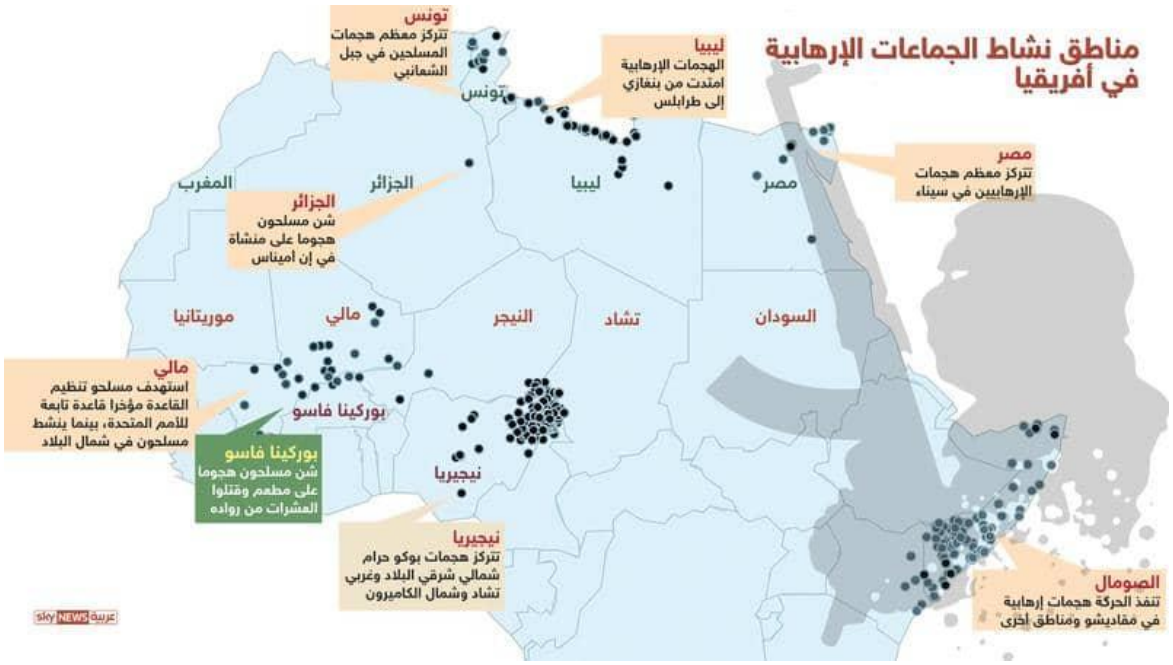

الخريطة رقم1: التنظيمات الإرهابية المنتشرة في إفريقيا.

كمـا أن ظـاهرة الإرهـاب أخـذت أبعـاد دوليـة بعـدما تطـور نشـاطها، وأصـبح عـابرا للحـدود الإفريقيـة الهشـة والبيئـة الجاذبـة إذ لـم تـتمكن السـلطات المتعاقبـة منـذ اسـتقلالها فـي تثبيـت وتوطيـد دعـائم الدولـة القويـة ممـا سـمح بانتشـار أسـرع لهـذه الجماعـات التـي تسـتغل ضـعف الأنظمـة السياسـية، وعوامـل التهمـيش الاقتصـادي والصـراعات القبليـة والإثنيـة، كـل هـذا يسـاعد علـى اسـتقطاب الشباب الإفريقي[2].

[1]–بوعلام برزيق وآخرون،"وأثرها على التهديدات الأمنية الأتماثلية السلم والأمن في إفريقيا،" مجلة الالدراسات الإستراتيجية والعسكرية 1 (سبتمبر 2001): 123.

[2]–فرنان نورة،الإتحاد الإفريقي وهندسة السلام والأمن الإقليمي نحو مؤسسة الأمن وأقلمة الحلول 2002–2009، 46.

إن جل التهديدات والمشاكل الأمنية في إفريقيا جاءت نتيجة ضعف وهشاشة الدولة، كما أن الانفلات الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ساعد على تغذية وتأجيج الصراعات والتهديدات، واعتبرت من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، وفي ظل هذه الإشكاليات وغياب أسس لبناء حل توافقي يمكن أن يخبره بأن المعضلة الأمنية في المنطقة ستشهد إنفراجا حاسما على المدى القريب[1]. وعليه يتم التطرق لمجموعة من التهديدات المتنامية في القارة:

الفرع الأول: الإرهاب العالمي المحلي:

تحتل ظاهرة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 موقعا متقدما في الأجندات الأمنية للدول والكيانات الدولية، لما أصبحت تمثله الجماعات الإرهابية من تهديد لأمن الدول واستقرارها، وعلى الرغم من أن العالم شهد محاولات عدة للتفجيرات الإرهابية كتفجير "أوكلاهوما" 1995 وتفجير قطار طوكيو في نفس السنة إلا أن تفجيرات أحداث سبتمبر قد كانت إعلانا عن بدء حروب الغرب وأمريكا على الإرهاب[2]، لم تكن ظاهرة الإرهاب ظاهرة جديدة بل كان حاضرا ومقترناً بظواهر الاستبداد والطغيان والهيمنة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولقد كانت إفريقيا مسرحا لشتى صور الإرهاب ويشهد ذلك تاريخ الممارسات الاستعمارية بشتى أشكالها ثم ممارسات النظم الاستبدادية في مرحلة الاستقلال، ومع ذلك لم تحظ تلك الممارسات باهتمام

---

(1)– Julia Eul,"Gregory Price the oxford hand book africa and Economics contexte and concept" . Vol. N. 01. (July 2013). P.03.

(2)–لعسياني بلال، "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا"، مجلة البحوث السياسية وإدارية9 (2016):11. 12.

دولي يذكر ولاسيما أعقاب نهاية الحرب الباردة وتصاعد الحديث عن تراجع أهمية إفريقيا في النظام الدولي[1].

ولقد شهدت إفريقيا طبقا لمؤشر الإرهاب في عام 2014 تصاعدا ملحوظا في عدة هجمات الإرهابية، وتعد هجمات "بوكو حرام" والشباب المجاهدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أخطر الشبكات الإرهابية في إفريقيا، وقد أدت عملياتها إلى مقتل آلاف الأشخاص في الأعوام الماضية، أن "جماعة بوكو حرام" أضحت تشكل خطرا إقليميا حقيقيا حيث باتت تهدد أمن الكامرون والنيجر وتشاد ونيجيريا[2]. ولقد صرح مفوض السلم والأمن بالإتحاد الإفريقي إسماعيل شرقي على هامش الجلسة العادية ال33 لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في العاصمة الإثيوبية أديس بابا على التطورات الخطيرة التي تحدث والتهديد الممتد، ولقد أوضح كذلك على "أن الجماعات الإرهابية تظهر ليس فقط مرونة وقدرة على العودة ولكن أيضا معدات عسكرية وتقنيات جديدة في طريقة الهجوم على قوات الأمن"[3].

الفرع الثاني : الجريمة المنظمة

إن الجريمة المنظمة تشمل جميع السلوكيات الإجرامية وتضاعفت هذه الظاهرة في القارة بسبب التنظيمات الإجرامية والممولين لهذه العمليات في إطار شبكي يتعدى حدود الدولة، وتؤثر على القارة بشكل مختلف، ويتم تمويل

---

(1)–محمد عاشور مهدي، إفريقيا والحرب على الإرهاب: قراءة في بعض الأبعاد السياسية 5.

(2)–محمد عبد الرحمان، إفريقيا وفخ الإرهاب، تم الإطلاع عليه يوم10 أوث 2020، https://dealjazeera.net.

(3)–"الإتحاد الإفريقي يعرب عن قلقه حيال تزايد تطورات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي،" اطلع عليه يوم 10 أوث، 2020، https://www.aps.dz/ar/mond،

هذه الجماعات أيضا من قبل السياسة الباحثة عن المال مما جعلها تحصل على غطاء سياسي لحركاتها كما أنها أضحت تدعم اقتصاد بعض الدول كتجارة المخدرات وتبييض الأموال[1].

وتختلف الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم في كونها منظمة بحيث يتم ارتكابها بالتعاون مع الأفراد أو الجماعات المتخصصة، وتسمى أيضا بالجريمة الاحترافية أو الجريمة المقننة[2]، كما يعمل الإرهابيون وجماعات الجريمة المنظمة جنبا إلى جنب وبشكل يومي ولاسيما في مجالات التزييف والتهريب الأسلحة وكذلك وبشكل متزايد في الجرائم المالية فهم يتبادلون التقنيات ونفس الأشخاص في العمليات سواء كانت عمليات إرهابية أو عمليات تزوير وتهريب وتجارة بالأشخاص[3].

ويمكن القول كذلك بأن الإرهاب هو جزء من العملية الإجرامية المنظمة، حيث أن الإرهاب لم يعد عشوائيا بل أصبح إرهابيا نسقيا يخضع للانضباط والتنظيم وربما الاستدامة والأخطر والأدهى من هذا أن الأمر لا يقتصر على مجرد التعاون، ولكن أصبح هناك نوع من التشابك وتداخل في الأدوار بين الإجرام المنظم والإرهاب بدرجة غير مسبوقة، وأن ظاهرة الإجرام والفساد في

---

(1)– Lansana Gberie,"terrorism overshadows internal conflicts," Africa renewal (April، 2019)، p 11.

(2)–إدريس عطية،"الجريمة المنظمة والإرهاب، مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، والسياسية 8 (ديسمبر 2018): 56.

(3)–الإرهابيون والجريمة المنظمة: هل هي مجرد علاقة عمل، مجلة الناتو، يوم الإطلاع 11اوث،2020، Https://www.Nato.int/docu.،

إفريقيا ارتبطت بدرجة كبيرة مع الحروب والصراعات الداخلية من ناحية وقضايا فشل الدولة والمنظومة السياسية وتفشي الفساد من جهة أخرى[1].

الفرع الثالث: الهجرة الغير شرعية

يشهد العالم العديد من التطورات والتغيرات المتلاحقة في العديد من المجالات اقتصادية سياسية، اجتماعية، الأمر الذي أفرز العديد من الظواهر السلبية ذات التأثير على بناء الدولة والمجتمع، ويلاحظ أن الهجرة تحولت في عصرنا الحالي إلى معضلة، سواء بالنسبة للدول المصدرة أو الدول المستقبلة، وهذا يعود إلى تداعياتها وانعكاساتها السلبية في المجتمع، وتعتبر الهجرة الغير شرعية أو غير نظامية من بين التهديدات التي قد تهدد أمن دولة " الدول المستقبلة"، وأصبحت المجتمعات خاصة في إفريقيا تعاني من جملة من التناقضات الاجتماعية، وهذه التناقضات تتصل بالمشروع المجتمعي للمنطقة وخصوصا على المستوى التوفيق بين الأصالة والحداثة، وذلك في مختلف جوانب صيانته للأفراد والجماعات[2].

تمثل إفريقيا أكبر مصدر للمهاجرين إلى أوروبا وتتبع خطورة الظاهرة في كونها قضية ذات أبعاد وأثار متصلة مباشرة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلدان المستقبلة للهجرات، أو المصدر لها ولقد أضحت ملفا حساسا في المنطقة، ولقد أصدرت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير أحوال ازدياد الهجرة الغير منظمة جراء الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم وكذلك

---

[1]–إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب، مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا. 59. 60.

[2]–جاسم سامي محمود الشجلاوي، "الهجرة الغير شرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا أسباب وآثار"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، اطلع عليه يوم12أوث، 2020، https://democratica.de.

الأزمة جلي المدن الإفريقية تعاني إنفلاتات أمنية كصراعات والتزامات المسلحة ما بين المدن[1] ،

حيث تتعرض القارة الأفريقية لأزمات مناخية وديموغرافية واقتصادية لا سيطرة لها، لذلك يقدر البنك الدولي أن 86 مليون شخص سينزحون قسراً في عام 2050 ، بسبب نقص المياه أو انهيار المحاصيل الزراعية ، مما يؤثر بشكل خاص على البلدان والمناطق الفقيرة وهذا راجع لأسباب ديموغرافية إذ لا تزال النساء الأفريقيات ينجبن 4.8 أطفال في المتوسط . إن "التحول" الملحوظ في جميع أنحاء العالم والذي يقلل الخصوبة مع تقدم التنمية لا يحدث في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، أو يحدث ببطء شديد. نتيجة لذلك، سيستقر النمو الاقتصادي في المنطقة "أقل بقليل من 4٪"، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي.[2]

المطلب الثاني: الانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية والخارجية في إفريقيا.

تعتبر التغيرات الدستورية والانقلابات العسكرية ظاهرة شائعة في إفريقيا وهي إحدى معيقات التحول نحو الديمقراطية، مما جعلها تعاني من اضطرابات سياسية وهشاشة في البنية الاجتماعية والثقافية، وللقارة الإفريقية سجل حافل بالانقلابات التي تعاقب في الخمس سنين الماضية، وهذا لمنع الشعوب من اختيار رئيسها بحرية فقد شهدت نيجيريا ثمانية انقلابات بين

(1)–أحمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة الغيرشرعية من إفريقيا إلى الغرب، إطلع عليه يوم12أوث، 2020 ، Http://qaindex.com /content

2-La solution à l'immigration est en Afrique,17 Septembre 2020, https://www.lesechos.fr/2018/06.

1966 و1993 وموريتانا ستة انقلابات خلال الثلاثين سنة وكان أحدثها في 2008 كذلك أوغندا شهدت ستة انقلابات أولها عام 1966، وعلى غرار نيجيريا و أوغندا وموريتانيا شهدت جزر القمر خمسة انقلابات من 1970-1990 ولقد جاءت هذه الانقلابات لمحاولة غير شرعية من طرف العسكر داخل هذه الدول من أجل الوصول إلى احتكار السلطة[1].

وبالرغم من تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 والذي كان هدفها الأساسي والمعلن حماية المصالح الإفريقية من خلال تعزيز وحدة وتضامن الدول والقضاء على جميع أشكال الاستعمار، إلا أن الانقلابات العسكرية والتغيرات الدستورية لم تتوقف فالمبدأ الرئيسي والذي قامت عليه منظمة الوحدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية، رغم أن ميثاق المنظمة يبين بشدة الانقلابات والاغتيالات[2]، وبصورة عامة نجد أنه من الصعوبة تحديد الأسباب الحقيقة لوقوع هاته الانقلابات العسكرية المتتالية في إفريقيا، لأن مصدر وأساس الصراع لا يكون واضح دائما أو بصورة مباشرة لأن الأسباب تختلف من الدولة إلى دولة، ولكن الأهداف الأساسي ورئيسي هو الوصول إلى السلطة[3].

---

[1]-إفريقيا تاريخ حافل بالانقلابات، أطلع عليه يوم 12أوث، 2020، https://de algealjazeera.net.propa

[2]- Eki Ejemisi" , a club of incluent ? the africain union and coups et ATS," Vanderbilt journal of translation Law، 44(2011)، p 125.

[3]-نبيل محمد نقيل فريد، المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، مجلة الدراسات الإفريقية27 (2001):58.

فالمؤسسة المؤسسة العسكرية أنشأها الاستعمار وكانت مهمتها حفظ السلام بين المواطنين ومن هنا تغلب ثقافة سلطة الحكم على سلوكها واتسمت فترة ما بعد الستينات بالاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي حتى سميت هذه الفترة بعشرية الانقلابات[1].

فعندما فشلت منظمة الوحدة الإفريقية في منع حدوث انقلابات عسكرية جاء التعديل في ميثاق الإتحاد الإفريقي الذي أقر عام 2007الديموقراطية والانتخابات والحكم الرشيد ودخل حيز التنفيذ. كذلك لقد نص في المادة رقم 25 فقرة 4 على أنه: "لا يجوز لمرتكبي التغيير بطرق غير دستورية المشاركة في الانتخابات التي تجري لاستعادة النظام الديمقراطي أو تولي مناصب المسؤولية في المؤسسات السياسية للدولة[2]، ويعد الحكم الرشيد وإرساء دعائم الديمقراطية من بين أهم التحديات التي تواجهها القارة السمراء ولقد تم تأكيد بإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان، والذي يعد الركيزة الأساسية للديمقراطية وللتداول السلمي للسلطة، ولقد أكد ميثاق الإتحاد الإفريقي على ترسيخ أهم مبادئ تمنع من حدوث انقلابات وتغيرات دستورية بطريقة غير نظامية، ولابد من إرساء الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون القائم على احترام الدستور، والانتخابات المنتظمة الشفافة العادلة لإقامة سلطة وحكومة

(1)– Jako Bson",national interests humanitarianism or CNN : what triggers UN peace it after the cold war" journal of peace research, N33 (1996) p.205.

(2)–"الإتحاد الإفريقي مواقف غير حاسمة من الانقلابات العسكرية"، تم الإطلاع عليه يوم 12 أوت، https://qaindextafrican.com2020

شرعية وحظر وإدانة التغيرات الدستورية في أي دولة عضو باعتباره تهديدا للاستقرار والتنمية[1].

كما أنها تعاني العديد من الحروب والنزاعات العرقية ذات المدى الواسع والتي تتعدى إلى أكثر من دولة، بحيث أن الجزء الكبير من هذه القارة قد غرق في الفوضى ولهذا عانت من انهيارات في البني التحتية، ويمكن القول أن العامل الأساسي التي أدت إلى اندلاع الصراعات الداخلية العوامل ذات الصلة بالنسبة الداخلية للمجتمعات كالتعددية الإثنية أو الدينية[2]، إن عمليات التطهير العرقي أصبحت تستخدم من طرف السياسيين وكل هذا من أجل الاستلاء على الأراضي وتأمين الوصول إلى الموارد القيمة الموجودة في تلك الأراضي أو لمنع المدنيين في تلك المجموعات من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات وهذا ما جعل القارة تعاني من حروب وديكتاتورية الحكم واستواء على السلطة واحتكارها لسنوات وتفضيل أقلية على حساب أقلية أخرى مما خلق معضلة سياسية في القارة بحيث مرت بأزمة عميقة ومتزايدة شملت كافة مؤسساتها، وألقت بآثارها السلبية على أدائها وقاعدة شرعيتها فبدون شرعية يصعب على أي نظام حاكم أن تملك القدرة على إدارة الدولة[3].

---

[1]– كوثر مبارك، الإتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الرشيد في إفريقيا، تم الإطلاع عليه يوم 12 أوت، 2020، https://ww.qaidex.com.

[2]–حارث قحطان عبد الله، إياد رشيد محمد، " ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة نموذج دار فور"، جامعة تكريت للعلوم الإنسانية 4 (أيار 2008): 131.

[3]–سمية بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديمقراطي فيها: جمهورية الكونغو الديموقراطية نموذجا،" (مذكرة نيل ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، 91.

إذ تعاني أيضا الصراعات الحدودية والتي تعود وبشكل رئيسي إلى الحقبة الاستعمارية التي خلفها المستعمر[1]،ولقد شهد القرن الإفريقي في العقد الأخير من القرن الماضي نزاعات حدودية حادة جعلتها تعاني العديد من الأزمات على غرار الأزمة الحدودية كما أنها حرمتها من التنمية في شتى المجالات وأفقدتها الاستقرار السياسي بحيث أصبحت المنطقة تشهد مزيدا من التوترات والنزاعات بشقيها القبلي والحدودي[2]، لقد كان النزاع الإثيوبي الإريتري من بين النزاعات الذي خلفه الاستعمار حول الحدود الموروثة ، حيث أنفقت إريتيريا وإثيوبيا الملايين من الدولارات على الحرب حيث تكبدت العديد من الخسائر كنتيجة مباشرة للنزاع بحيث صدر الحكم في لاهاي للجنة الدولية بأن إريتريا قد انتهكت القانون الدولي من خلال اجتياحها العسكري على الأقاليم المتنازع عليها.[3]

كذلك نجذ أزمة شح المياه الذي نتج عنه صراع وحروب ، ويعد نهر نيل أطول نهر في العالم ، ولقد تم تدشين بناء سد النهضة في 2 أفريل 2011 عقب أحداث 2011 بمصر وأن فكرة بنائه جاءت من أجل الضغط على مصر وهذا ما جعل توتر مابين الدولتين مصر وإثيوبيا كون هذه الأخيرة تسعى لبناء هذا السد دون النظر إلى مخاطره على دول المصب خاصة

[1] منازعات حدود الدولية أسبابها وطرق حلها بالتطبيق على دول شمال شرق إفريقيا ، أطلع عليه يوم 13، سبتمبر 2020
https://qiraatafrican.com

[2] نضال عبد العزيز ، الحدود مصدر الصراع في القرن الإفريقي ، مجلة الدراسات الإفريقية 56 169 2016،

[3] الحرب الإثيوبية الإرتيرية ، أطلع عليه يوم 13 سبتمبر ، 2020، https://m marefa.org

مصـر ، وأزمـة سـد النهضـة فـي الواقـع أزمـة طابعهـا سياسـي إسـتراتيجي تعـود بالسلب على مصر.[1]

المطلـب الثالـث: التـدخلات الأجنبيـة فـي مسـألة الأمـن الـداخلي الإفريقي:

بـالرغم مـن كـون التـدخلات والاختراقـات لمسـائل الأمـن الإفريقـي المحلـي وليـدة الحـرب البـاردة إلا أن أنمـاط وطـرق التـدخل قـد تغيـرت، فامتزجـت بـين التـدخلات المتعـددة والثنائيـة أو الأحاديـة وتعـددت وسـائلها لتشـمل الوسـائل الاقتصـادية كـالقروض والمسـاعدات والحصـار والعقوبـات الاقتصـادية والوسـائل الدبلوماسـية كالوسـاطة والتـدخل الدبلوماسـي أو العقوبـات السياسـية، لتـأتي الوسـائل العسـكرية للتـدخل كإرسـال ونشـر القـوات العسـكرية والمـراقبين العسـكريين بهدف مساندة حكومة معينة أو أطراف معارضة أو بدافع سلام[(2)].

وتكتسـب المنظمـة أهميـة مـن كونهـا تشـكل خـزان العـالم الإسـتراتيجي مـن المـوارد الطبيعيـة والمـوارد الأوليـة والأحجـار النفيسـة التـي يشـتد الضـغط عليهـا فـي ظـل التنـافس الشـديد بـين كبـرى الـدول المسـتهلكة لهـذه المـوارد إثـر ازديـاد الطلـب العـالمي خاصـة الـنفط والغـاز والمـوارد الطبيعيـة والأوليـة والميـاه، ورغـم المشـاكل التـي قـد تعـاني منهـا المنطقـة مـن تهديـدات وصـراعات داخليـة إلا أنهـا تلقـى اهتمـام كبيـر مـن طـرف القـوى الفاعلـة فـي النظـام الـدولي[(3)]. وبعـد نهايـة

---

1 زكي البحيري ، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2017)، 578.

(2)–نورة فرنان، الإتحاد الإفريقي وهندسة السلام والأمن الإقليمي: نحو مأسسة الأمن وأقلمة الحلول 2002.2019، 50.

(3)–جاسر قطيشات، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا"، إطلع عليه يوم 13أوث، 2020، https://www.politics.dz.com.

الحرب الباردة وتفكك النظام العالمي السابق انتقلت العلاقات الدولية إلى مستوى آخر، وهو المنافسات بين القوى حول المصالح العاجلة والآجلة في إفريقيا كونها تعد أغنى قارة، وهذه المنافسة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات التاريخ الاستعماري مثل فرنسا وإنجلترا وألمانيا والبرتغال، والتكالب الدولي في شؤون الدول الإفريقية هو ما ينعكس سلبا على حاضر دول القارة، ومستقبلها، وكل الصراعات والحروب التي عانت منها منذ نهاية الحرب الباردة لا ترجع في جوهرها لأسباب داخلية وإنما كانت لأسباب دولية[1].

بالنسبة للقوى الاستعمارية التقليدية فقد حافظت فرنسا على تواجدها في الإقليم باستخدام الوسيلة العسكرية بحيث قامت بالعديد من التدخلات في مناطق ذات نزاع وصراع من بينها التشاد، والغابون، رواندا، نيجيريا وجمهورية إفريقيا الوسطى، كما أن القوات الفرنسية تتدخل بشكل مباشر في الحروب الأهلية في غرب إفريقيا، توجهت أيضا لنمط آخر من التدخل وذلك من خلال وضع برنامج Recamp عام 1997 تهدف لتقييم الدعم للمؤسسات العسكرية الإقليمية[2]. وأن وعي فرنسا بأهمية وجودها في المنطقة يكشف بالدرجة الأولى عن إدراكها لمركزية إفريقيا كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة وأن المصلحة فرضت وجودها بهدف البحث عن وضعية اقتصادية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيطة وتعد السياسة الأمنية

---

[1]–دراسة شاملة للعلاقات الدولية في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، إطلع عليه يوم أوث13 ، https://www.politics-dz.com2020 .

[2]–نورة فرنان، الإتحاد الإفريقي وهندسة السلام والأمن الإقليمي: نحو مأسسة الأمن وأقلمة الحلول 2002.2019 ، 50. 51.

والدفاعية في إفريقيا إحدى الركائز الأساسية لقوة فرنسا قصد ضمان الأمن الفرنسي من كل التهديدات المتوقعة التي تهدد مصالحها الإستراتيجية[1].

ولقد ظلت القارة الإفريقية محل استقطاب دولي مع تزايد الأهمية الإستراتيجية لهذه الأخيرة ولقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مواجهة حادة أسيوية خاصة في الصين حيث أن هذه الدولة أصبحت تشكل تهديد واضح للمصالح الأمريكية، حيث أن إفريقيا تعتبر سوقا كبيرة بالنسبة للصين، وترسخت هذه العلاقات مع انطلاق منتدى الصيني الإفريقي الذي تأسس عام 2000 وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي وملتقى للتعاون بين الصين وإفريقيا[2].

كما أن أمريكا مهتمة بالمواد الطبيعية للقارة الإفريقية خاصة فيما يتعلق بتوفير الأمن للطاقة، ومع تعاظم عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتزايد الطلب العالمي على الطاقة كما نجد كان من بين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية احتواء النزاعات المسلحة وتهدئة الكوارث الإنسانية التي تعاني منها المنطقة لهذا، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على إبراز وجودها في المنطقة من خلال وضع برنامج أو تشكيل القيادة العسكرية الإفريقية وأطلق عليها Africom ،[3]

---

[1]–عادل زقاغ، سفيان منصوري، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة،" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 7 (جويلية 2014):97.98.

[2]–ريمة كاية، " العلاقات الأمريكية، الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، " (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011) 154.

[3]–بهلول نسيم، "المبادرة العكسية الأمريكية في إفريقيا: مقاربة إستراتيجية جديدة، مجلة دفاتر السياسية والقانون9 (جوان 2013): 81.

وتعتبر عملية تأسيس أفري كوم إلى أمرين مهمين: يتعلق الأمر الأول بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة الصراع مع أوروبا وأسيا على المسرح الإفريقي وهو صراع مرتبط بالدرجة الأولى على الموارد وفي مقدمتها النفط، والأمر الثاني يتمثل في الأخطار التي بدأت تهدد السفارات والشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي، ودار السلام عام 1998 ثم تفجير السفينة الأمريكية في خليج عدن سنة 2000 وكذلك تهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والقرن الإفريقي[1].

[1]–"الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"،إطلع عليه يوم 14 أوت، 2020، https://www.qiraatafrican.com.

المبحث الثالث: آليات تسوية النزاعات في الإتحاد الإفريقي.

نظـرا لأهميـة الأمـن والسـلم فـي القـارة الإفريقيـة، نجـد أن الإتحـاد الإفريقـي سـعى جاهـدا لتحقيـق هـذا المطلـب مـن خـلال وضـعه لمجموعـة مـن الآليـات والإستراتيجيات التي تمكنه من ذلك.

المطلب الأول: مجلس الأمن والسلم الإفريقي:

يبـذل الإتحـاد الإفريقـي جهـدا كبيـرا فـي مجـال تحقيـق السـلام وحـل النزاعـات وذلـك مـن خـلال محـاولات التسـوية والوسـاطة بـين الأطـراف المتصـارعة أو التـدخل بـالقوة لحفـظ السـلام أو حتـى فـي مرحلـة مـا بعـد النـزاع وإعـادة الإعمـار عبـر وضـع السـلام وبنائـه وهـذه قائمـة بـأهم أنشـطة الإتحـاد الإفريقـي فيمـا يتعلـق بالحفـاظ علـى السـلم والأمـن الـدوليين[1]. ولقـد حـرص واضـعوا النظـام الأساسـي للاتحـاد الإفريقـي علـى وضـع جهـاز دائـم لمنـع الصـراعات وإدارتهـا وتسـويتها داخـل الإتحـاد الإفريقـي، ويقـوم هـذا الجهـاز علـى أهـداف ومبـادئ مـن أجـل تعزيـز السـلم والأمـن والاسـتقرار فـي إفريقيـا والحـد مـن النزاعـات فيهـا[2]. ولقـد نصـت المـادة الثالثـة مـن بروتوكـول المجلـس علـى الأهـداف التـي أنشـئ مـن أجلهـا مجلـس السـلم والأمـن الإفريقـي إذ قامـت بترسـيخ وتشـجيع المسـار الـديمقراطي فـي المنطقـة وحمايـة حقـوق الإنسـان ومنـع الإرهـاب ومكافحتـه بشـتى الطـرق وتنفيـذ النشـاطات المتعلقـة ببنـاء السـلم وإعـادة التعميـر فـي مرحلـة مـا بعـد الصـراعات دون أعمـال العنـف فـي القـارة، كمـا أن الفقـرة الأولـى مـن المـادة الثانيـة أقـرت علـى طبيعـة المجلـس كونـه جهـاز دائـم لمنـع القـرار ويـتم تعاونـه مـع

(1)–جيلاني فاطيمة، الإتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات، 422.

(2)–زرقان وليد، " مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهمته في تسوية النزاعات الإفريقية، نزاع دار فور ،" مجلة الحقوق والعلوم السياسية 13 (جانفي 2020): 125.

كل من المفوضية ومجمع الحكماء ونظام الإنذار القاري المبكر والقوة الإفريقية للتدخل السريع[1].

1- آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي:

يتشكل المجلس السلم والأمن من أربع آليات وهي:

1- القوة الإفريقية للتدخل السريع: وتتشكل حسب المادة الثالثة عشر من البروتوكول تأسيسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي من وحدات عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة في القارة (شمال، جنوب، شرق، غرب، وسط) وتتولى قيادة هذه القوات لجنة أركان مكونة من وزراء الدفاع الدول الأعضاء.

2- **نظام الإنذار القاري المبكر**: وتقوم هذه الآلية على معالجة التوترات السياسية والأمنية قبل تحولها إلى نزاعات ويتكون هذا الجهاز من الوحدة المركزية للمراقبة والرصد مقرها أثيوبيا.

3- **هيئة الحكماء**: يتمثل الدور الأساسي للهيئة بتقديم النصح والثورة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، تضم خمسة أعضاء يتم إختيارهم من قبل رئيس المفوضية الإفريقية[2].

4- صندوق السلم: أنشئ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية للأزمة لمهام دعم السلم وتعد مسألة تمويل نقطة رئيسية بالنسبة للمجلس.

---

[1]-محمد هيبة علي أخطية، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 3، (2011): 632.

[2]-محمد جعبوب، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا: محاولة تقييم مجلة مدارات سياسية 3 (2017): 70.

كما يجوز لمجلس السلم والأمن الإفريقي على إنشاء هياكل فرعية من أجل تسهيل عمليات بناء السلام في المنطقة، والتسوية السلمية للخلافات والنزاعات والاستجابة المبكرة لاحتواء الأزمات، وتشمل هذه الأجهزة لجانا مؤقتة للوساطة والتحقيق كذلك إنشاء لجان من خبراء وعسكريين[1].

2- عضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقي: يتكون مجلس الأمن حسب المادة 2(1) من البروتوكول من خمسة عشر دولة (15) عضوا متساوين في الحقوق ويتم انتخابهم لمدة (2) سنتين و(5) أعضاء يتم انتخابهم لمدة ثلاث سنوات (3)، وتتمثل قائمة الأعضاء: بنين، بوروندي، تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا، وكينيا، ليبيا، مالي، زامبيا، نيجيريا، رواندا، جنوب إفريقيا وزيمبابوي، موريتانيا[2].

فإن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي يعد تحولا مهما في الثقافة الأمنية الجماعية السائدة في إفريقيا، حيث أصبح ولأول مرة لا تدور منظمة قارية إفريقية التدخل العسكري في الحروب والصراعات الأهلية والداخلية وتهدئة الخلافات ومنع حدوثها، وكما تحدد المادة 17 من بروتوكول السلم والأمن الإفريقي العلاقة ما بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وتعزيز العلاقات مع الآليات الإقليمية لمنع وإدارة النزاعات وتسويتها دون اللجوء إلى القوة العسكرية[3]. كما قام بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالنزاعات والأوضاع ذات صلة بالحروب والتهديدات الذي قد تمس أمن وسلامة واستقرار القارة ولقد

---

[1]-محمد هيبة علي أخطية، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، 635.

[2]-الإتحاد الإفريقي، تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطة وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا. مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية 17، ملابو غينيا إستوائية (30 يونيو-1 يوليو 2011)، 1.

[3]-حمدي عبد الرحمان حسين، الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا ، 50.

بحث في أوضاع المناطق التالية: مصر، النيجر، السودان(دارفور)، الصومال، تونس، كوت ديفوار[1].

ومن كل هذه الأزمات تعد أزمة دارفور اخطر أزمة واجهت الإتحاد الإفريقي بعد إنشائه مباشرة كما أنها تعد أعقد وأشد أزمة كست كيان الدولة السودانية وأحدث هذا التهديد عدم استقرار وتفتيت سلامة الإقليمية للدولة، وتعود أسباب الصراع، إلى التوترات الحاصلة بين القبائل في الدولة كونها تتنوع في عدد القبائل والعرقيات وهذا نتج نزاع وتفكك، أدى بمس هوية الدولة، وتتمثل أبرز هذه الحركات في كل من جبهة التحرير السودان وحركة العدل والمساواة وكلها تعتبر حركات دار فورية في حين يمثل الجنجويد [2] . وعلى هذا الأساس واجه الإتحاد الإفريقي النزاع المسلح في دارفور من خلال جهازه التي تم إنشائه لهذا الغرض والمتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهذا الأخير يستمد شرعيته في التدخل من خلال ما نص عليه البروتوكول المنشئ له في المواد (4)، (6)، و(7) إضافة إلى تصديق حكومة السودان على هذا البروتوكول، ويمكن وصف تدخل المجلس بالتدخل الديمقراطي وذلك من خلال حث الأطراف على الحوار ورعايته لبعض الاتفاقيات، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي واجهت الجهاز أثناء محاولته لحل وتسوية النزاع، إلا أنه تناولها بكل عزم وإرادة من أجل إثبات قدرته على حفظ السلم والأمن في القارة[3]. ولقد كان أول رد فعل لمجلس السلم والأمن الإفريقي في 25 ماي 2004 بقرار إرسال بعثة مراقبين تتكون من 66 مراقب من عشر دول إفريقية

---

[1]–الإتحاد الإفريقي، تقرير مجلس السلم والأمن عند أنشطة وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا، 3.

[2]–محمد هيبة علي أخطية، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، 640. 641.

[3]–زهرة بوسراج، التدخل الإنساني لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور، مجلة المفكر 8 نوفمبر (2012) :107.

و310 عسكري من نيجيريا ورواندا من أجل حماية الأشخاص الأجانب، وفي اجتماع المجلس رقم 17 والذي عقد عام 20 أكتوبر 2004، قرر المجلس بإعداد خطة شاملة لتعامل مع الأطراف المتصارعة وتسوية الصراع في الإقليم وتم تشكيل قوة لحفظ السلم والأم، عرفت بقوات (amis) والذي جاءت بمجموعة من الأهداف: بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة أمنة في المنطقة. حماية المدنيين وتسوية الصراع دون اللجوء إلى القوة والعمل على تحقيق الوحدة والسلمية في السودان وهو الهدف الأساسي لهذه القوة[1].

المطلب الثاني: البرلمان الإفريقي كآلية لحل النزاع.

لقد جاء النص على إنشاء برلمان عموم إفريقيا في الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي جديدا على مستوى القارة حيث لم يكن للبرلمان وجود في مشروعات التكامل الإقليمي قبل ذلك، إلا في عام 1993 حين هيمنت دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) في ميثاقها أهمية وجود لجنة برلمانية مشتركة لدول الجماعة ودخلت حيز التنفيذ عام 2001، وإنطبق ذلك أيضا على الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الإفريقي (سادك) والتي إتفقت على إنشاء جهاز برلماني عام 1998[2]. ولقد جاء في المادة السابعة عشر من ميثاق الإتحاد الإفريقي أن البرلمان الإفريقي جاء لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، ولابد من تحديد وتشكيل سلطات ومهام في بروتوكول خاص به[3].

---

[1]–زرقان وليد، مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهمته في تسوية النزاعات الإفريقية، نزاع "دارفور"، 132.

[2]–عادل عبد الرازق، إفريقيا في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي، رؤية مستقبلية، 146.

[3]–الإتحاد الإفريقي، القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المادة 17، 13.

ثانيا : انعقاد برلمان عموم إفريقيا

ينعقد البرلمان في دورة عادية مرتين على الأقل في السنة، وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب ثلثي أعضاء البرلمان أو مؤتمر الاتحاد أو المجلس التنفيذي، بموجب إشعار خطي موجه إلى رئيس البرلمان، ويكون النصاب القانوني لصحة انعقاد البرلمان من الأغلبية البسيطة، ويكون لكل عضو صوت واحد ويتم اتخاذ القررات بالإجماع، فإن تعتذر ذلك فبمواقفهة أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين وذلك في المسائل الموضوعية . و كذلك البحث في المسائل الإجرائية والغير إجرائية، فيتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة وفي حالة وجود عدد متساوي من الأصوات، ويصوت الرئيس هو المرجع في الأخير.[1]

ثالثا: أهداف واختصاصات البرلمان

تتمثل أهداف وأهمية برلمان عموم إفريقيا حسب المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على أنه يعمل علي ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في التنمية والتكامل الاقتصادي للقارة، وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد المؤسسات والثقافة الديمقراطية وضمان شفافية الحكم الرشيد والعمل علي تعزيز وتنسيق سياسات وبرامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية، كما يمكن أن يقدم توصيات بشأن ميزانية الإتحاد. ويتكون البرلمان من 10 لجان دائمة ولجنة واحدة مخصصة والتي تتوافق مهامها مع وظائف اللجان الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي. يمكن أن تضم كل

[1] – ذهبية بوكسيل وأغيلاس لرول ، دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات ، 84.

لجنة ما يصل إلى 30 عضوًا واللجان هي:

–لجنة التعليم والثقافة والسياحة والموارد البشرية.

– لجنة التعاون والعلاقات الدولية وحل النزاعات.

– لجنة المساواة بين الجنسين والأسرة والشباب وذوي الإعاقة.

–لجنة الشؤون المالية والنقدية –لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

–لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

–لجنة النقل والصناعة والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا.

–لجنة القواعد والامتيازات والانضباط –لجنة العدل وحقوق الإنسان.

–لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة.

–لجنة التدقيق والحسابات العامة.

بالنسبة للاجتماعات، يجتمع البرلمان مرتين على الأقل في العام في جلسة عادية واحدة، هذا بالإضافة إلى الدورات الاستثنائية طبقاً للمستجدات التي قد تطرأ علي القارة وتجتمع اللجان الدائمة مرتين في السنة عادة ما تكون في مارس وأغسطس. ويقع مقر البرلمان في جوهانسبرج عاصمة جنوب إفريقيا.[1]

[1] –"اختصاصات برلمان عموم إفريقيا"، اطلع عليه 03 سبتمبر، 2020 ،https://www.youm7.com/story/2020/2/27/8-

المبحث الرابع: علاقة الإتحاد الإفريقي على الصعيد الإقليمي والدولي

تبنى علاقات التنظيمات الإقليمية مع التنظيمات الدولية في شتى المجالات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وحل النزاعات التي تتواجد بالمنطقة في إطار ما يسمى بالتعاون.

المطلب الأول: علاقة الاتحاد الإفريقي بمنظمة الأمم المتحدة

تنص المادة 52 من الفقرة 3/4 من الميثاق على أن يبذل أعضاء الأمم المتحدة المنخرطين في التنظيمات لحل كل القضايا العالقة خصوصا فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. وقد أقر مجلس الأمن على ضرورة التدخل السريع لحل كل الأزمات بالشكل السلمي سواء من طرف جهات إقليمية أو بطلب من الدول التي يعينها أو بالإحالة عليها من مجلس الأمن.[1]

1/ أولوية الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات المنطقة :

تقر بعض المنظمات الإقليمية في مواثيقها على التزام الدول الأعضاء بعرض منازعاتها على الهيئات الإقليمية قبل طرحها أمام الأمم المتحدة فيما تقر منظمات أخرى على أن هذا الشرط كجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي يلزم بعرضها على الجهات الإقليمية.[2]

[1] – عزيزة بن جميل ، " الأثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في افريقيا " (رسالة ماجستير ، جامعة عنابة ، 2008)،77.

[2] – نفس المرجع ، 83.

وقد أوضحت الممارسة العملية للأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي انه يجب أن تتوفر محاولات تسوية هذه النزاعات من خلال التنظيمات الإقليمية عادة ما تكون أكثر استيعابا وإدراكا للأسباب الحقيقية للنزاعات الحاصلة في إفريقيا.[1]

2/ التسوية السلمية عن طريق الاتحاد الإفريقي:

يوقع ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء التزاما غير مشروط بفرضه عليهم تسوية النزاعات الحاصلة بشكل سلمي، في حين أن على المنظمة التزاما محددا بتسوية النزاعات التي من شأنها أن تؤدي إلى خرق السلام العام.

وقد نصت المادة 33 من الميثاق هذه الالتزامات بنصها على أن يتم عرضها على الجهات الإقليمية من قبل أطراف النزاع ويحيل ذلك إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين دون تتعرض للخطر والجنوح إلى الآليات الدبلوماسية السياسية والوساطة والحوار بإشراك كل أطراف النزاع في الحوار والوصول إلى حل نهائي.[2]

وفي قمة 2008 أوضح الأمين العام عن أسباب الصراع والنهوض بالسلم والتنمية والمستدامين في إفريقيا وتأسست الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في المتحدة والاتحاد الأفريقي التي ترتكز على رؤية تؤكد بجلاء انه لا يمكن أن يكون هناك سلم بدون تنمية وشدد على انه نظرا للصلة الوثيقة بين الأمن والسلم الدوليين والتنمية الاقتصادية وجب على الاتحاد

[1] معمر بو زنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992)، 67.

[2] – عزيزة بن جميل ، الاثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية ، 84.

الإفريقي الوقوف عند هذه النقاط الحساسة والتعامل معها بطريقة سلمية والقضاء على الآفات الاجتماعية والفقر والمجاعة والأمراض وغيرها وضرورة إنشاء آلية لاستعراض الأقران في الاتحاد الأفريقي يشكل استجابة لكل التحديات في إفريقيا.[1]

المطلب الثاني: علاقة الاتحاد الإفريقي بالجامعة العربية

خلال ندوة التعاون العربي الإفريقي عقدت قمة الخرطوم لسنة 2006 التي شارك فيها الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بالإضافة الى عدد من المنظمات الإقليمية طرحت خلال القمة عدة انشغالات منها:

- ضرورة إعادة تقيم شامل للتعاون العربي الإفريقي بعد هذه القمة .
- اعتماد رؤية جديدة مشتركة للتعاون العربي الإفريقي.
- إنشاء آلية تنسيق بين برامج الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية.
- وضع برنامج عمل استراتيجي في مجالات التعاون المختلفة.[2]

في 2007 صرح الرئيس السوداني آن ذاك بان الدبلوماسية المصرية نجحت بالتعاون مع نيجيريا وجنوب إفريقيا في تولية الاتحاد الإفريقي للدور

[1] – ممارسات مجلس الأمن، – البنود المتعلقة بالاتحاد الأفريقي ألف العلاقة المؤسسية مع الاتحاد الإفريقي الإجراءات الأولية ، 2006–2007 ، رقم القرار **638/1582** ، **02**.

[2] – حنان بلوطار و زينب بوعافية ، " دور الاتحاد الافريقي في تحقيق السلم والامن الدوليين الصومال نموذجا " (مذكرة ماستر ، جامعة 08ماي 1945 قالمة ، 2011) ، 53.

الأكبر في المساعي في تسوية دارفور. فضلا عن المساعي الجزائرية لتسوية النزاعات الحاصلة.[1]

وفي السياق ذاته عقد المؤتمر البرلماني الإفريقي بدعوة من مجلس الشعب السوري لتعزيز الروابط متعددة الجوانب بين الشعوب العربية والإفريقية واهم النقاط التي تم مناقشتها هي الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة والاقتصادية على حد سواء علاوة على ذلك التنمية البشرية وضرورة استثمار العنصر البشري في الجانب الاقتصادي. [2]

المطلب الثالث: علاقة الاتحاد الإفريقي القوى الكبرى

أولا: علاقة الاتحاد الإفريقي بالولايات المتحدة

مبادرة عمليات السلام الشامل: تم المصادقة عليها 2004 من طرف الرئيس بوش الابن، وتم الإعلان عن مجموعة الثمانية حيث خصص لها ما يقارب 660 مليون دولار من طرف الولايات المتحدة في مدة 4 سنوات من التدريب والتجهيز، وتوفير الدعم اللوجستيكي للقوات المسلحة، التي تريد المشاركة بعمليات حفظ السلام وقامت بتمويل هذه المبادرة بمساهمة مديرية الدولة الأمريكية وتستهدف أساسا الجيوش الإفريقية بالإضافة إلى نظريتها في أسيا وأمريكيا اللاتينية وتهدف إلى تحسين القدرة على الخدمة في بعض العمليات في أي مكان في العالم.[3]

---

[1] – نفس المرجع ، 55.

[2] – حنان بلوطار و زينب بوعافية ، " دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن ، 57.

[3] – إسماعيل بوالورلح ، " الإستراتجية الأمريكية في منطقة الساحل " (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي ، قالمة، هليوبوليس ، يومي 24 –25 نوفمبر ،2013).

مبـــادرة مكافحـــة الإرهـــاب عبـــر الصـــحراء : تعتبـر منطقـة الإفريقيـة عامـة والسـاحل الإفريقـي خاصـة مـن أكثـر المنـاطق تعتبـر شـراكة مكافحـة الإرهـاب عبر الصحراء التي أنشئت 2005 امتداد المبادرة " بان الساحل "

ثانيا: علاقة الاتحاد الإفريقي بالصين

لقـد سـعت الصـين إلـى توقيـع وتنويـع اسـتثماراتها فـي القـارة الإفريقيـة خاصـة دول الاتحـاد الإفريقـي فـي بدايـة الأمـر كانـت تعتمـد فقـط علـى الصـناعات الاسـتخراجية علـى حسـاب الصـناعات التحوليـة والقطاعـات الخدماتيـة الاجتماعيـة فانتقلـت الصـين مـن النزعـة التجاريـة إلـى النزعـة الخدماتيـة ، وإعـادة أشـارك شـركائها الأفارقـة فـي هـذا المجـال بمـا يحقـق لهـا المزيـد مـن التقـدم فـي الاقتصـادي والزيـادة فـي الأربـاح، فالصـين تعـد مـن اكبـر المسـتمرين في القارة الإفريقية بعد المملكة المتحدة والولايات الأمريكية وفرنسا .[1]

ولقـد صـرح نائـب رئـيس مفوضـية الاتحـاد الإفريقـي، "**كويســي كــوارتي**" أن علاقـة الإتحـاد الإفريقـي والصـين جـاءت فـي إطـار تحقيـق تعـاون فـي شـتى المجـالات ،كمـا أضـاف فـي تصـريحه علـى أن الإتحـاد سـيقوم بفـتح مكتـب لـه فـي الصـين مـن أجـل تعزيـز التعـاون الإسـتراتيجي ،كـون أن العلاقـات الصـينية الإفريقيـة لهـا أبعـاد تاريخيـة ولابـد مـن اسـتمرار التعـاون والتضـامن[2]، بالإضـافة إلـى ذلـك ، تجـدر الإشـارة إلـى أنـه لـيس فقـط علـى المسـتوى الاقتصـادي يـتم تلخـيص العلاقـات الصـينية الأفريقيـة. تشـمل إسـتراتيجية" شـي جـين بينـغ" طويلـة المـدى مـع القـارة الأفريقيـة مـن خـلال تـدريب الجنـود الأفارقـة فـي الأكاديميـات الصينية وأول قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي.[3]

---

[1] – حسين قوادرة ، " تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة مابعد الحرب الباردة " (أطروحة دكتوراء ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2019) ، 93.

[2]"الإتحاد الإفريقي :تربطنا بالصين علاقات تعاون إستراتجية،" اطلع عليه يوم 3سبتمبر، 2020، https://www.aa.com.tr/ar

[3] Les relations entre la Chine et l'Afrique mises à rude épreuve par le coronavirus,03septembre 2020 ; https://atalayar.com/fr/content/les-relations-entre-la-chine-et-lafrique-mises-%C3%A0-rude%C3%A9preuve-par-le-coronavirus.

خلاصة الفصل

من خلال القراءة التي قدمتها لبعض العناصر وأهم المعطيات الموجودة في هذا الفصل حول الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية تضم أهم دول القارة الإفريقية يمكن استنتاج مجموعة من النقاط وهي بمثابة خلاصة لهذا الجزء إن فكرة تأسيس الوحدة الإفريقية والتي أصبحت فيما بعد الإتحاد الإفريقي كانت تهدف أساسا لمواجهة الدول المشتركة مختلف المشاكل السياسية وقضايا الفقر والأوبئة والجفاف ولاسيما أن هذه الدول حديثة الاستقلال وعانت كثيرا من الاستعمار.

تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات التي تعاني وتواجه تهديدات مختلفة بما فيها التماثلية وغير تماثلية يضاف إلى ذلك ظاهرة الانقلابات العسكرية خصوصا في غرب إفريقيا كل تلك التزامات الحدودية والمسلحة يضم الإتحاد الإفريقي عدة أجهزة مهمة أهمها مجلس السلم والأمن الإفريقي والذي يتمثل دوره في حل مختلف النزاعات داخل القارة الإتحاد الإفريقي شبكة علاقاته مشعبة على عدة مستويات دولية وإقليمية حيث تكتسي هذه العلاقة طابع الاستشارة والتعاون والتنسيق مع عدة أطراف كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وكذلك الجامعة العربية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الكبرى ومن بين صور التعاون مثل المنتدى الصيني الإفريقي.

الفصل الثالث

ترتيبات الإتحاد الإفريقي

لتحقيق الأمن الإقليمي

يبحث هذا الفصل في كيفية عمل الاتحاد الإفريقي من أجل تحقيق الأمن الإقليمي، وتسوية النزاعات التي تعاني منها البيئة الإفريقية، وذلك من خلال التطرق إلى السياسات الأمنية والدفاعية ولقد تم تقسيم الفصل إلي أربع مباحث أساسية:

خصصنا المبحث الأول لدراسة السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأفريقي في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية في المنطقة، كذلك جهود الاتحاد من خلال معاهداته والأنشطة التي يقوم بها في القارة.

أما في المبحث الثاني سوف يتم التطرق من خلاله إلى الإستراتيجية الشاملة للاتحاد الإفريقي التي تتمثل في الجانب التنموي للقارة بحيث تعاني من هشاشة اقتصادية، لهذا عملت على تقديم مبادرة جديدة للتنمية والتي تتمثل في النيباد.

وفي المبحث الثالث سيتم التطرق لدور الاتحاد الإفريقي في سعيه لمواجهة الأزمات وقد تم اختيار النموذجين متمثلان في الأزمة السودانية والأزمة الليبية، حيث عرفت المنطقتين اضطرابات داخلية، كما قام الاتحاد الإفريقي بالتدخل بغية التقليل من العنف ووضع حد للاستقرار وللأمن.

ليأتي المبحث الرابع كتقييم لأداء الاتحاد الإفريقي في عمليات السلام والأمن في القارة وحدود تحقيقه للأمن الإقليمي، وذلك من خلال عرض جوانب النجاح وجوانب الإخفاق.

المبحث الأول: السياسات الأمنية للاتحاد الإفريقي

اتسمت البيئة الأمنية الإفريقية بالعديد من التهديدات، كما أنها تعتبر بؤرة لترويج هذه التهديدات، وما زادها تعقيدا استمرارية الصراعات والنزاعات التي باتت تهدد الاستقرار الدولي والإقليمي.

المطلب الأول: جهود الاتحاد الإفريقي في مواجهة الإرهاب

يعمل الاتحاد الإفريقي منذ تأسيسه على تكريس وتعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية، كما أنه اعتمد على الكثير من الآليات والمبادرات لمواجهة التهديدات التي تعاني منها القارة خاصة ظاهرة الإرهاب التي تعد ظاهرة عالمية، وتشابك المصالح والنفوذ جعل للقارة مكانة دولية يتم التنافس الدولي عليها، أمام هذا الواقع ازدادت رغبة الدول الافريقية في تحقيق الأمن، وتجاوز هذه التهديدات والعمل على بناء مسار تنموي يهدف إلى توفير الأمن والسلم اللذان يعدان مطلبان أساسيان للمنطقة[1].إن الاهتمام بقضايا مكافحة الإرهاب لا لأنه يعتبر فقط جريمة وانتهاك للقانون، إنما هو عقبة كبيرة أمام المسار التنموي والاجتماعي في الدول الإفريقية لهذا تضمن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إدانة الأعمال الإرهابية التي أصبحت تعاني منها القارة كما أن مجلس السلم والأمن الإفريقي يتضمن بروتوكول لمنع ومكافحة الإرهاب كونها مسألة أساسية ومن ضمن الأجندة الرئيسية للاتحاد الإفريقي[2].

[1]صاغور هشام، "مكافحة الإرهاب لدول الاتحاد الإفريقي ـاستراتجيات لمواجهة التهديدات الأمنية ،"أطلع عليه30 أوث، 2020، https://www.europarabct.com

[2]D.K ;L'UA et la coopération coter le terrorisme »quotidien algérien ;el moudjahid.17juillet2002.P.10

تجدر الإشارة إلى أن الإرهاب هو تهديد عبر وعبر إقليمي، ناتج عن تداخل مجموعة من الحركات الداخلية الخاصة بالمجتمعات المضيفة للتنظيمات الإرهابية وأخرى خارجية تتمثل في جملة من السياقات التي أفرزتها التفاعلات الدولية هذا الصدد عبرت "سوزان ريس" والتي تولت منصب وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية في فترة 1997ـ2001 وأن المنظمات الإرهابية تستقر في إفريقيا بشكل كبير كون المنطقة تعاني من انعدام الرقابة على الحدود بين البلدان الإفريقية، وكذلك ضعف المؤسسات القانونية والقضائية، ولهذا اقترحت "ريس" بعض الإجراءات التي يجب اتخذها من أجل مكافحة الإرهاب ودعم التنمية في القارة[1].

ما ساهم في انتشار الإرهاب في القارة هو انتشار تجارة الأسلحة، والتجارة بالمخدرات والتي تعتبر من اكبر تحديات المنطقة التي تواجهها الحكومات، والذي يتعين عليها بالفعل مواجهتها لأنها تشكل تهديدا جليا للسلام والأمن في المنطقة، وهذا ما يسعى إليه الاتحاد الإفريقي في وضع سياسات وحلول لمعالجة تلك التحديات بطرق متسقة ومتكاملة في إطار التعاون،[2]ولقد جاء في مؤتمر" مابوتو" "بموزمبيق" سنة 2003 اعراب الحكومات عن قلقها إزاء التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي، خاصة بسبب تزايد أنشطة شبكات الإرهاب الممتدة إلى إفريقيا وأنه تم الموافقة على اتفاقية الجزائر لعام 1999 بشأن منع الإرهاب ومكافحته ودخل حيز التنفيذ في 6ديسمبر 2002، وتم اتخاذ كافة التدابير حول منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا.[3]

وقد اعتمد الاتحاد الإفريقي أساليب متنوعة لمنع ومكافحة الإرهاب والتي تراوحت بين فرض عقوبات اقتصادية تستخدم لإقناع الدول الراعية لوقف دعمها

[1]محمد عاشور مهدي،"إفريقيا والحرب على الإرهاب : قراءة في بعض الأبعاد السياسية"، مجلة الدراسات الإفريقية 4 (2012): 42.

[2]الأمم المتحدة مجلس الأمن ، نيويورك ،31 فبراير 31،2012.

[3]مؤتمر الإتحادالإفريقي الدورة العادية الثانية ، موبوتو، موزمبيق ، 12.10يوليو 2003 ، 3.

للإرهاب، كذلك المبادرات التي تتعلق بدفع الفدية للجماعات الإرهابية التي تعتبرها من أخطر الطرق للتمويل الغير مباشر،[1]ولقد كانت ظاهرة مكافحة الإرهاب من بين الأطر القانونية التي تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية سابقا بحيث عرفت الفعل الإرهابي على أنه فعل ينطوي على انتهاك القوانين الجنائية للدول الأعضاء المنظمة ، وتعد إحدى الوثائق القانونية المعنية لمنع ومكافحة الإرهاب في ظل الاتحاد الإفريقي، وقد صدرت في الجزائر في الفترة 11ـ14ـسبتمبر 2002 قد وضعت في إطارها مجموعة من المحاور رئيسية تتمثل في الشرطة والسيطرة على الحدود والإجراءات التشريعية والقضائية،[2] وفي خطوة لاحقة جرى الانتهاء في جويلية2004 من إقرار برتوكول الملحق باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا ، حيث تمت الموافقة عليها من قبل القمة العادية الثالثة للاتحاد الإفريقي، و الغرض الرئيسي من هذا البرتوكول في تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب بالإضافة إلى وضع آليات تفعيل المادة الثالثة من البرتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن والمتعلقة بالحاجة إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية في مجال منع ومكافحة الإرهاب.[3]

- جزء مركزي من نظام مكافحة الإرهاب:

طرحت في اتفاقية الجزائر عام 2002 وتم اعتمادها عام 2004، يعمل CAERT كهيكل مركزي للمعلومات والدراسات والتحليلات حول الإرهاب والجماعات الإرهابية، ويهدف إلى تطوير برامج بناء القدرات في مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. من خلال شبكة مكونة من

[1]الطاهر دلول,السايح بوساحية،"السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية"،المجلة الجزائرية للدراسات الدولية2 (ديسمبر 2014): 25.

[2]محمود زكريا ،"مكافحة الإرهاب في إفريقيا دراسة في الأطر القانونية والمؤسسية "،اطلع عليه يوم 30اوت، 2020 ، http ://pharostudies.com9

[3]زياني كلثوم ،"الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات "(رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 3)، 19.

47 نقطة اتصال وطنية و 7 نقاط اتصال إقليمية، وأنشئت هذه المنصة للتفاعل والمناقشة والتعاون، كما يتم تقييم الأهمية المتزايدة لـ CAERT في مكافحة الإرهاب في ضوء نتائج الأنشطة التي تقوم بها ،[1] وقد ساهم في تعزيز القدرات التقنية والعلمية والتشغيلية لمكافحة الإرهاب للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من خلال البرامج التدريبية والحلقات الدراسية ؛ عقدت عدة اجتماعات لنقاط الاتصال الوطنية والإقليمية؛ كذلك تطوير نموذج لتقييم التهديد الإرهابي كما يتضح من خلال الإستراتيجية للفترة 2014-2017 والتي تستند إلى أربع ركائز: تعزيز مشاركة المعلومات ونشرها من خلال غرفة الاجتماعات Watch ونظام CAERT للتحذير السريع ضد الإرهاب (CTEWS) ؛ لتحسين الجودة وزيادة تواتر منشوراتها ؛ تنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية والإقليمية ، بما في ذلك تلك الخاصة بنقاط الاتصال لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون بين CARET والشركاء الإقليميين في تحقيق السلم والأمن الدوليين[2].

يعمل المجلس كآلية للمفوضية من أجل والمراجعة الدورية أو التقييم للمناهج والبرامج والميزانية والشؤون المالية وغيرها من الجوانب الإدارية، من بين مهام المحددة للمجلس هي كما يلي:

أ/ مراجعة وتقييم المناهج والبرامج الخاصة بالمركز للتأكد من أنها مركزة قابلة للتطبيق ضمن إطار زمني معين، بما يتفق مع ولاية ووظائف المركز على النحو الوارد في طرائق عمل المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب (2005)، ومواكبة الاتجاهات السائدة حول الإرهاب وكذلك تلبية احتياجات دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

[1] Joseph léankalwoNgoula ,"L'Union Africaine à l'épreuve du terrorisme : forces et challenges de la politique africaine de sécurité,Cameroun ,April (2016),2SEPTEMBER 2020,http://www.irenees.net

[2]Ibidem.

ب/ مراجعة هيكل وميزانية المركز فيما يتعلق بأنشطته واحتياجاته بهدف تقديم توصيات إلى الأجهزة المعنية بالسياسات.

ج/ تقديم التوصيات إلى رئيس المفوضية حول كيفية تحقيق أقصى أداء للمركز[1].

المطلب الثاني :معاهدة الدفاع المشترك

تعتبر معاهدة الدفاع المشترك ذات أهمية كبيرة في علاقات التعاون الدفاعي والأمني للقارة الإفريقية ، وتتمثل النقطة الأساسية فيما ينص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والذي ينص على ضرورة وجود سياسة دفاعية وأمنية في القارة الإفريقية ، ولقد جاء في مؤتمر دربان 2002 للاتحاد الإفريقي تشكيل مجموعة من الخبراء لدراسة كافة أبعاد هذه السياسة وتقديم التوصيات الهامة ومن أبرز أهداف هذا المؤتمر تطوير السياسة الدفاعية مشتركة للإتحاد الإفريقي[2]، وفي المادة الثالثة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي الفقرة الفرعية (ب)الحث على الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، ونص القانون في نفس المادة الفقرة الفرعية (د)على تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة وشعوبها والدفاع عنها، كما نص في مادته الرابعة الفقرة الفرعية (د)على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة[3]، بحيث قام رؤساء الدول الأعضاء للإتحاد الإفريقي بالاعتماد على ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك الكومنولث الإفريقي من أجل مواجهة التهديدات الأمنية سواء كانت داخلية أو خارجية من أجل استقرار

---

[1] Larry gbevlo–larteyesq , "African canter for the study and research on terrorism(ACSRT)",p5

[2] زياني كلثوم ،الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات،153.

[3] المجلس التنفيذي الدورة العادية الخامسة عشر ، سرت ، الجماهيرية العظمى ، 30.24 يونيو 2009 ، بند اقترحته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) ،1.

القارة، وأن أي عمل أخر يتعارض مع أحكام القانون ومعاهدة عدم الاعتداء يعد انتهاك للوثيقة.

ومن أجل ضمان السلام والاستقرار في إفريقيا تم الاعتماد على بروتوكول 3فبراير 2003في أديس بابا وبرتوكول 3فبراير 2003 في "**مابوتو**"، بهدف ضمان الحماية والحفاظ على الحياة ورفاهية السكان الأفارقة وبيئتهم، وكذلك خلق الظروف المواتية للتنمية المستدامة، فالإتحاد الإفريقي خلق آليات للتصدي وتوقع حدوث نزاعات ومن مسؤولياته استعادة السلام وتوطيده من أجل تسهيل حل هذه النزاعات، و تنفيذ أنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار بعد الأزمات،[1]وتعد معاهدة الدفاع المشترك ركيزة أساسية في بلورة رؤية مشتركة للدول الإفريقية بشأن التهديدات التي تواجه الأمن ألإفريقي وسبل مواجهتها، لهذا تحدد المعاهدة أربعة أشكال محددة من التهديدات التي تواجه الأمن الإفريقي وهي:

- النزاعات والتوترات بين الدول .
- النزاعات والتوترات الداخلية.
- حالات عدم الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء النزاعات.
- العوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن مثل تدفق اللاجئين والنازحين واستخدام الأسلحة والتهريب[2]،

وعليه فإن معاهدة الدفاع المشترك الإفريقية لا تعتبر تحالف أمني دفاعي إنما هي إطار للتعاون بين الدول الإفريقية في الجوانب الدفاعية والأمنية، فالطموح بشأن تعزيز التعاون والعمل من أجل تحقيق الأمن الجماعي الإفريقي

[1]Parfait oumba ,l'effectivité de Rôle du conseil de paix et de sécurité de l'union africain dans la résolution des conflits , (université catholique d'Afrique centrale ; institut catholique de Yaoundé 200,Cameroun2014).p.2.

[2]زياني كلثوم ،الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات ،135.

هو ما كان وراء صياغة هذه المعاهدة التي تتضمن العديد من الترتيبات التي تساعد الدول الإفريقية في تحقيق أمنها.[1]

كما بحث الاتحاد الإفريقي على آلية أخرى للتصدي للتهديدات التي تعاني منها القارة الإفريقية من بينها طرح فكرة إنشاء جيش إفريقي موحد في "**مابوتو**" سنة 2003، ولقد بررت هذه المبادرة من أجل خفض التكاليف والنفقات العسكرية في إفريقيا، و المساعدة على منع حدوث النزاعات إلا أنها لاقت هذه الفكرة رفض من قبل الزعماء الأفارقة نظرا لعدم ملائمتها لظروف القارة، وبالإضافة إلى التكاليف التي قد تتطلبها هذه الفكرة،[2] ومع ذلك فقد أصر الرئيس الليبي السابق القذافي على إنشاء جيش موحد إفريقي، مما خلق أزمة كانت تؤدي إلى فشل القمة الإفريقية ولكن تم طرح مبادرة تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية حيث يتم استثمارها في غرب وشرق ووسط القارة وتندرج ضمن جهاز مجلس السلم والأمن الإفريقي وضمن إطار السياسة الأمنية الإفريقية المشتركة[3]، في هذا الإطار تم إنشاء قوات إفريقية وFAA يعد مشروعا يدعمه كل من الاتحاد الإفريقي AU، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة، ولقد تم تبني وثيقة حول إنشاء القوات المسلحة الأنغولية ولجنة الموظفين (CEM) والذي جاء بإرادة الدول الإفريقية كضامن لأمن القارة في الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي ، يومي 27 و 28 فبراير 2004 ، وتضم جميع القضايا ذات الصلة بالأمن وهذا ما أدى إلى توقيع معاهدة عدم اعتداء ودفاع مشترك في فبراير 2004. وبالتالي تصبح القوات المسلحة الأنغولية أحد مكونات هيكل السلام والأمن الأفريقي (AAPS).

---

[1] نفس المرجع،137.

[2] "قمة سرت ,الزعماء الأفارقة يرفضون فكرة جيش إفريقي موحد" اطلع عليه يوم 31أوث ،2020، http;//www .albawaba.com

[3] زياني كلثوم، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات ،139.

ويعد ظهور القوات المسلحة الأنغولية الآن جزءًا من مشروع أكبر بكثير، وهو "AAPS" والذي يقوم على منطق الأمن الجماعي على مستويين (الاتحاد الأفريقي / الجماعات الاقتصادية الإقليمية).[1]

[1]Dr Amandine Gnanguénon",the implementation process of the african sand by force" .2speptember 2020 https://www.defense.gouv.fr/.

المبحث الثاني: مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية "النيباد" وفرصة تحقيق الأمن الإقليمي

النيباد هي مبادرة تتضمن رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، تم صياغتها وتبنيها من قبل رؤساء 5 دول إفريقية هي : مصر، الجزائر، نيجيريا جنوب إفريقيا، سينغال وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية.(الإتحاد الإفريقي فيما بعد) والتي عقدت في "لوسكا عاصمة زومبيا في يوليو. وتعد التنمية من ضمن المبادرات التي جاء بها الاتحاد الإفريقي وتختلف عن المبادرات الإفريقية الأخرى، كونها تعد السبيل الوحيد الذي يساعد على التقليل من ظاهرة النزاعات في إطار تنموي.

المطلب الأول: الرؤية الجديدة للتنمية في إطار "النيباد"

لقد ظلت القارة الإفريقية منذ استقلالها تبحث عن الموارد المالية لتمويل مشاريعها التنموية، ومع ضعف بنيتها الاقتصادية التي خلفها الاستعمار جعل منها قارة تعتمد على الدول القوية والمساعدات من صندوق النقد الدولي، وهذا ما انتج مشكلة المديونية في القارة الإفريقية لهذا دعا الاتحاد إلى شراكة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية،[1]ولقد تضمنت هذه المبادرة ضرورة اندماج إفريقيا في الثورة التطورية التي يشهدها العالم وهي فرصة لإقامة علاقات جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية والنهوض بالقارة بعيدا عن الحروب والصراعات،[2] وتعد هذه المبادرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية التي لا تتأتى الإ بتحقيق الاستقرار الأمني، لذلك طرحت الجزائر مبادرة "النيباد" والتي تسعى من خلالها الى تسوية النزاعات عبر العمل

[1]بطاطاش أحمد، "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد تحقيق التنمية أم تكريس التبعية، "المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،العدد خاص (2017) :134.

[2]هادية يحياوي ،"مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا النيباد نموذج ،"مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 8 (جوان2013):314.

الجماعي الذي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن والتنمية فهما وجهان لعملة واحدة، إلا انه لابد من ضرورة ترسيخ تقاليد التشاور والتعاون بين الدول الإفريقية مع التأكيد على أن جهود التنمية هي الضامن الوحيد للأمن والاستقرار في القارة،[1]ومن هذا المنطلق فإن التنمية شرط أساسي في تحقيق الأمن والسلام في إفريقيا كون هذه الأخيرة تعاني من هشاشة في البنية التحتية، إضافة إلى وجود تهديدات تتمثل في الفقر والأمراض وسوء التغذية، فلا يمكن لأية دولة إفريقية مهما كانت مواردها الطبيعية التقدم خطوة في سبيل التطور دون وجود الأمن، وانطلاقا من هذا فإن فكرة التنمية جاءت لتعزيز قدرات القارة اقتصاديا و سياسيا،[2]لذلك فإن الدعم الإنمائي الذي يهدف إلى التغيير لابد له من البحث عن الأسباب الكامنة وراء الصراع ،ولقد صرح السيد "لاجاك ميروسلاف" على أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية تعد من البوادر التي تسعى إلى إنعاش وتحسين ودعم القارة نحو نهج تنموي في المجالالبشري ،والأمن الغذائي، والتعليم والصحة[3].

أن "النيباد" تعهد بين القادة الأفارقة تقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلالها القناعة والبحث عن السبل والإمكانيات من أجل القضاء على الفقر، وكل ما يهدد القارة ووضعها على خطى النمو المستدام والتنمية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية، ولقد تم تقسيم مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية على خمس مجموعات إقليمية :

[1]وهيبة كواشي ، "المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للإتحاد الإفريقي بين البعد الأمني والتنموي" ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 02 ، (2020)، 366.

[2]العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، (رسالة الماجستير، جامعة باتنة 2011)، **122** .

[3]NEPAD: "Investing in human capital, resource mobilization and conflict prevention, key to Africa's success،"OCTOBER 20, 2017 .20august2020.) SEVENTY–SECOND SESSION, 33RD PLENARY MEETING), https://www.un.org/ fr.

- جنوب إفريقيا مع الإتحاد الإفريقي في مجال قضايا السلم والأمن.
- الجزائر مع اللجنة الاقتصادية في مجال الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.
- مصر والإتحاد الإفريقي في مجال الزراعة والفولاذ على الأسواق الدولية.
- نيجيريا مع البنك التنمية في مجال البنية الأساسية.[1]

كما أن للمبادرة قناعة بقدرة المجتمع الدولي على خلق الشروط والظروف الملائمة التي تمكن إفريقيا من المشاركة الحقيقة في الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية كونها مبادرة تدعم الإرادة السياسية لدى القادة الأفارقة، فهي جاءت من أجل هيكلة العلاقات الدولية وهذا ما صاحبها ظهور تصورات جديدة لأمن والتنمية كما تدعو إلى ضرورة ترسيخ آليات السلام على المستوى الإقليمي عن طريق تبنيها مبادرة السلم والأمن من أجل دعم الإطار السياسي والإداري من خلال اعتمادها على شفافية ومكافحة الفساد وتطبيق مبادئ الديمقراطية[2].

المطلب الثاني: أهداف وشروط تحقيق التنمية "النيباد"

جاءت مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية "النيباد" ثمرة مشاورات وتعديلات لمقاربات التنمية قدمها الجيل الجديد من القادة الأفارقة، في ظل تأخر القارة وهامشية دورها على المستوى الدولي والإقليمي .[3]

---

[1] مريم العاصي، "مبادرة النيباد الإنجازات، الرهانات والعوائق 2001-2019" (مذكرة ماستر، جامعة الجيلاني بونعامة، 2019)، 30.

[2] سمية شنيخر، "دور المنظمات الحكومية في ترشيد الحكم في إفريقيا" (مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهدي. 2015)، 52 .

[3] "النيباد....الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء" ، أطلع عليه يوم 1سبتمبر، 2020، https://aljazera .net /encyclopédie/orgnizationstandstrctures

تهدف المبادرة إلى التعامل مع المشاكل والتهديدات التي تمس القارة الإفريقية مع البحث عن مختلف الحلول الملائمة للقضاء على كل ما يضعف المنطقة، كما أنها أعطت أهمية كبيرة للدور في الحياة السياسية والاقتصادية وسعيه لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية والإقليمية التي تقوم على أساس المسؤولية والتعاون،[1]ويتم ترجمة أهداف النيباد إلى ستة أولويات أساسية في أهم قطاعات :

- أولا: سد فجوة البنية التحتية والتي تتمثل في النقل والمياه والصحة والطاقة.
- ثانياً: تدريب الموارد البشرية من خلال استكمال أربع مهام – الحد من الفقر، وسد فجوة التعليم، وعكس اتجاه هجرة الأدمغة، وتحسين الصحة.
- ثالثا: تطوير قطاع زراعي قوي ومستدام.
- رابعًا: ضمان حماية البيئة والدفاع عنها.
- خامسا: نشر وتعزيز الثقافة في جميع أنحاء القارة.
- سادسا وأخيرا تطوير العلوم والتكنولوجيا.

كان من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"" إلى النمو الاقتصادي والتنمية، وزيادة العمالة، والحد من الفقر، وعدم المساواة، وتنويع الأنشطة الإنتاجية، وتحسين التنافسية الدولية وزيادة الصادرات، وأخيرا تعزيز تكامل القارة الأفريقية وتكريس السلام .[2]كما أنها تحتاج إلى دعم تقني أساسي في البحث وصياغة سياسات من أجل اتخاذ القرارات مناسبة تتماشى مع

[1]مصطفى فراج ، "النيباد...إستراتجيةالإتحاد الإفريقي الشاملة لتنمية القارة السمراء،" أطلع عليه يوم 1 سبتمبر، 2020، https://www.mobtada.com

[2]"NEPAD" ,1sept 2020, https://www .afdb.org/fr/topic

المشكلات بهدف ضمان تنفيذ المبادرة في إطار نهج اقتصادي متكامل يسعى من خلاله تطوير برنامج تنموي طويل الأمد يعطي للقارة قوة دفع جديدة إلى تنميتها من خلال سد الفجوة التي تعاني منها القطاعات[1].

ولقد سطرت مبادرة الشراكة الجديدة برنامجا واعدا من أجل الوصول للتنمية المنشودة لانطلاقة حقيقية للقارة، وذلك من خلال وضعها لمجموعة من الشروط الأساسية التي يتم من خلالها الالتزام بالعمل التعاوني ما بين الدول التي تساهم في إنجاح هذه المبادرة،[2]ولقد تم تحديد ثلاثة شروط كمتطلبات أساسية للتنمية أفريقيا:

- مبادرة السلام والأمن.
- مبادرة الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد والإدارة السياسية.
- المبادرة الاقتصادية.[3]

ولقد قدمت الشراكة الجديدة مجموعة من الاقتراحات التي تستطيع من خلالها النهوض وتتمثل في الإنتاج المشترك للسلع العامة، والبنية التحتية الإقليمية، التعاون بين شمال وجنوب الصحراء، وقبول التقسيم الإقليمي الذي حددته أديس أبابا وكذلك التقسيم من حيث البرامج التي يعمل في إطارها "النيباد" ويتمثل في :

- برنامج السلم والأمن: والذي يقوم على قدرة على حل النزاعات داخل الدول والقضاء على كافة أنواع العنف داخل المجتمعات الإفريقية.

[1]"Nouveau partenariat pour le développement de l'afriquenepad".octobre 2001.01Septambe2020 ;p.13

[2]أحمد بطاطاش ، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد تحقيق التنمية أم تكريس التبعية ، ص.135 .

- برنامج الديمقراطية الحكم الراشد: والذي يقوم أيضا على إدارة المؤسسات والأجهزة الإدارية وتكريس مبادئ الإنسانية وسيادة القانون[1].

كما يقوم النيباد على مجموعة من الهياكل والتي تتمثل في :

- قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي: تتمتع بصلاحيات أساسية أهمها تحديد سياسات المبادرة وأولوياتها، وإعداد التقرير السنوي للاتحاد الإفريقي.
- اللجنة التسييرية: وتتمثل في مراجعة المشاريع المبرمجة ضمن المبادرة ومناقشاتها
- أمانة النيباد: وتشرف على ضمان العمل الإداري للمبادرة وتسير العلاقات العامة وتسويق أهدافها على الصعيد العالمي .
- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء: وتقع عليها مسؤولية تقييم ومتابعة مدى التزام أعضاء المبادرة بالأهداف والبرامج المتفق عليها.

وتعمل هذه الوحدات بالتنسيق مع بعضها البعض، بحيث تسعى إلى تحقيق أهداف المبادرة ودراسة جميع المتغيرات التي يشهدها الواقع الإفريقي .[2]

[1] Claire brodin,lenepad",une initiative politique de l'afrique penser son développement au XXI siècle," p. 366.

[2] هادية يحياوي ،مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا النيباد نمودج ، 317.

المطلب الثالث: جهود النيباد في تكريس التنمية والحكم الراشد في إفريقيا.

جاءت مبادرة النيباد في مرحلة اقتصادية جد متدهورة للبلدان الإفريقية، وأصبحت تعاني من التبعية الغربية والخضوع للقوى الخارجية كذلك فساد البيئة الإفريقية سواء من التهديدات أو من سوء توزيع الثروات مما زادا في التوسيع الفجوات وكل هذا بسبب عدم قدرة الحكومات الإفريقية على تسيير الأوضاع وكثرة الحروب والنزاعات الإثنية التي تشهدها القارة، وعليه فإن عملية تكريس التنمية من أجل تحسين الاقتصاد عن طريق مبادرة الشراكة الجديدة[1].

إن التدهور الاقتصادي كان لابد له من إحداث تنمية فعالة في القارة عن طريق المبادرة التنموية التي تبناها الإتحاد الإفريقي من أجل تخليص القارة من الشوائب التي قد عانت منها منذ الاستعمار وكان لابد لها من البحث عن الحلول تساعدها على النهوض، وتمكنها من إحراز نمو وتحسين مستوى الأداء في كافة المجالات[2]،و أن تكريس عملية الحكم الراشد الذي يعد مطلب أساسي للسلام والأمن، والتنمية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية المستدامة يكون عن طريق مؤسسات وهيئات رسمية يسودها القانون والرقابة،[3]ومن الضروري أن يتم ترسيخ آليات التي تعزز الدستورية والمساءلة والديمقراطية ،إذا كان هدف إفريقيا تحقيق أهدافها الإنمائية فلا بد لها من محاربة الفقر، وتحسين التنمية البشرية، وتحقيق السلام والأمن والتعايش السلمي بين المجموعات العرقية والثقافية، فلسوء الحظ

---

[1] نفس المرجع، 321.

[2] فوزية خدا كرم عزيز،"النيباد: توجه جديد للتنمية اتجاه إفريقيا"،مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية 201،(2013)،431.

[3] "About nepad,United Nations economic commission for African ". Avalable;ON.2september2020، https:www.uneca.org/nepad/Page.

تستمر هياكل الحكم الضعيفة والمختلة في منع العديد من البلدان الأفريقية من خلق واستدامة البيئة اللازمة للتعايش السلمي وخلق الثروة، في واقع بلدان مثل الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ،حيث يشهد فشل وغياب هياكل الحكم المدعومة بسيادة القانون في وقف العنف الناجم عن العرق، الذي يعيق ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي في هذه البلدان[1].كما تعمل مفوضية الإتحاد الإفريقي على تعزيز السياسات والبرامج من أجل النمو الشامل، وخلق فرص العمل (خاصة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة)، وتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كذلك تعزيز التدابير للحد من التهميش الاقتصادي والاجتماعي أو القضاء عليه من خلال تصميم برامج الدعم وتنفيذها لمساعدة الدول الأعضاء على تبني سياسات بشأن النمو الشامل، وتسعى المفوضية إلى تعزيز إطار عمل التكامل وأطر التعاون القاري والعالمي، مثل تسريع التقدم نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، وتنسيق السياسات النقدية(بما في ذلك الإحصاءات ومعلومات سوق العمل والجمارك ،..... إلخ).[2]

وتؤكد أجندة 2063 على الحاجة إلى التكامل كأحد الأسس الرئيسية لضمان تحقيق إفريقيا لأهدافها للنمو والتنمية الشاملة والمستدامة، يؤكد الطموح 2 من أجندة 2063 على حاجة إفريقيا إلى تطوير بنية تحتية عالمية المستوى تتقاطع مع إفريقيا، والتي ستعمل على تحسين الاتصال من خلال مبادرات أحدث وأكثر جرأة لربط القارة بالسكك الحديدية والطرق والبحر والجو؛ وتطوير

[1]"Deepening and Governqnce,Inclusionde democracy ,and security" ,2september 2020,https://www.brookings.edu/research/good-and-inclusive-governance-is-imperative-for-africas-future/.

[2]" Economic Integration,African union" , 2september 2020, on; https://au.int/en/auc/priorities/economic-integration.

مجمعات الطاقة الإقليمية والقارية، و يعمل الاتحاد الأفريقي أيضًا على تنفيذ الأطر القارية لأجندة 2063 لتعزيز تطوير البنية التحتية مثل: برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA) الذي يوفر إطارًا مشتركًا لأصحاب المصلحة الأفارقة لبناء البنية التحتية اللازمة لمزيد من التكامل في مجالات النقل والطاقة[1].

ومن ثمة فإن تصور مسار إنمائي للقارة أمرًا مهمًا حيث تحتاج أفريقيا إلى مراجعة وتكييف جدول أعمالها الإنمائية بسبب التحولات الهيكلية الجارية المتمثلة في زيادة السلام وتقليل عدد النزاعات؛ تجديد النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي؛ الحاجة إلى التنمية التي محورها الشباب ،و تغيير على مستوى السياقات العالمية مثل زيادة العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الوحدة المتزايدة لأفريقيا مما يجعلها قوة عالمية لا يستهان بها وقادرة على حشد الدعم حول أجندتها المشتركة؛[2]تتمحور الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا حول الملكية والإدارة الأفريقية، فمن خلال هذا البرنامج الذي يعد إطار جديد للتفاعل مع بقية العالم ، بما في ذلك البلدان الصناعية والمنظمات المتعددة الأطراف. إنه يقوم على أساس جدول الأعمال الذي وضعته الشعوب الأفريقية من خلال مبادراتها الخاصة وبمحض إرادتها لتشكيل مصيرها عن طريقتعزيز آليات منع النزاعات وإدارتها وحلها على المستويين الإقليمي والقاري، وضمان استخدام هذه الآليات لاستعادة السلام والحفاظ عليه ،استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والمحافظة عليه ، لا سيما من خلال وضع معايير وأهداف مناسبة للسياسات المالية والنقدية ، وإدخال أطر مؤسسية مناسبة لتحقيق هذه المعايير ووضع أطر قانونية وتنظيمية ، وبناء قدرات الدول في أفريقيا لوضع وإنفاذ الإطار

[1]" Agenda 2063: The Africa We WanT",2septmber 2020,on;
https://au.int/en/agenda2063/overview.

[2]Ibidem .

القانوني وكذلك الحفاظ على القانون والنظام[1]، وبالرغم من أن القارة قد عانت على المستوى التنموي والأمني، الا أنها قد استطاعت تحقيق قفزات نوعية في التعامل مع التحديات الأمنية سواء كانت تنموية أو على مستوى نظام الحكم بحيث فتحت مساحة أوسع للديمقراطية من خلال التعددية الحزبية، وتزايد نسبة المشاركة الانتخابية، وكذلك توسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني، كما قامت ببناء علاقات مع مؤسسات الأمم المتحدة، ولقد شهد هذا على دول التي عانت صراعات: بوروندي، جمهورية الكونغو، ليبيريا، رواندا والتي تم تعزيز فيها مبادئ الحكم الراشد[2]، أما في الجانب التنموي فقد لعبت الجزائر دورا فعال من خلال مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا، والذي أشرفت عليها منذ انطلاقها من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية من خلال مسارها في انجاز المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي، خاصة المنشئات القاعدية، مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر/ لاغوس النيجر) مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر.

كما نفذت الجزائر الجزء الخاص من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين (الجزائر–أبوجا)، مع الإشارة إلى توسيع أخر لهذه الشبكة التي تمت برمجتها من أجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غاية منطقة (غاو) مالي.[3]

---

[1] The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)",2september2020, https://www.uneca.org/cfm2002/pages/new-partnership-africas-development-nepad.

[2] فلاح أمينة ،" دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، " (مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة ، د.س)،127.

[3] حفيظة مكي، "النيباد ومجلس السلم والأمن الافريقي .. مداخل لتفعيل محور الجزائر- أفريقيا،"اطلع عليه يوم 2سبتمبر، 2020، http://www.acrseg.org/41437

المبحث الثالث: تدخلات الاتحاد الإفريقي في مواجهة الأزمات

لقد قام الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه على مواجهة ومجابهة بعض التحديات والأزمات المتعلقة التي شهدتها بعض الدول الإفريقية، حيث قام بالتدخل فيها من أجل حفظ السلم والأمن لهاته الدول من بينها الأزمة الليبية وأزمة إقليم دارفور.

المطلب الأول: مساعي الاتحاد الإفريقي لحل الصراع في "دارفور"

كانت السودان أكبر دولة إفريقية قبل انفصال الجنوب في 2011 ، حيث عانت البلاد من نزاعات، و حروب أهلية، و كثرة الفساد على المستوى المؤسساتي للدولة، وهذا ما جعل السودان تواجه مشاكل معقدة تتمحور حول الإثنية، والعرق، والدين، وكان النزاع القائم في دارفور من بين أخطر النزاعات التي شهدته المنطقة.[1]

اشتدت الأزمة في الإقليم وتصاعدت الأمور لتصبح صراع ذات أبعاد وتداعيات محلية و إقليمية و دولية ،وخروج الأزمة من الحيز الداخلي لتصبح قضية رأي عام إقليمي ودولي وهذا ما استدعى تدخل العديد من القوى الإقليمية و الدولية، من أجل السعي وراء إيجاد حل لنزاع وتخفيض حدته [2].

سعى الإتحاد الإفريقي الى حل مشكلة دارفور، باعتبار أن السودان عضو فيه ولان الصراع باتت له أثار إقليمية، وسعى لاستخدام وسائل سلمية من خلال الوساطة و المفاوضات بحيث قام بتفويض الرئيس التشادي للتوسط بين الأطراف المتحاربة، كما أجرت الحكومة سلسلة من المفاوضات ومن بين ما أفرزته "اتفاق ابشي abechi لوقف إطلاق النار" و "اتفاقية أنجمينا 2004"

[1] زرقان وليد ، مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهمته في تسوية النزاعات الإفريقية النزاع في دارفور نموذجا، 131.
[2] زهرة بوسراج ، تدخل الإنساني لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور ، 106.

والذي جاءت من اجل حماية حقوق الإنسان وتقديم آلية مراقبة وقف إطلاق النار وتوصل هذا الاتفاق إلى أهم النقاط الأساسية:

- دعوة الأطراف الإقليمية وكذلك الدولية إلي التعاون لوقف إطلاق النار.
- نشر قوات الإتحاد الإفريقي وتشكيل لجنة من ممثلي أطراف النزاع مع حضور أعضاء مراقبين من الإتحاد الأوروبي وكذا الأمم المتحدة.[1]

إن إرادة الأفارقة لحل نزاعاتهم حاضرة دائمًا في أذهان القادة، وتجسد ذك مع هيئات الوساطة وآليات إحلال السلام وحل النزاعات، ولقد تدخل الإتحاد الإفريقي في السودان بناء على برتوكول القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، عبر جهاز مجلس السلم والأمن، والذي جاء بشكل أعم لتعزيز الأمن والاستقرار في القارة . ولكن تجدر الإشارة إلى أن بعثة حفظ السلام واجهت العديد من الصعوبات وهذا راجع إلى سببين أساسيين:

- السبب الأول: يتعلق ببعد الأزمة، في الواقع لهذه الأزمة جذور راسخة جعلت البلد تعاني من عدم الاستقرار السياسي، حيث أصبحت الحرب الأهلية هي القاعدة والاستقرار هو الاستثناء. وعليه فإن تعامل مع هذه الأزمة ليست بالأمر السهل.

- ـ السبب الثاني: يتعلق بالبروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الذي دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 ، لكنه بدأ في مايو 2004 فقط ، وبدأ نشاطه رسمياً بعد عام واحد من اندلاع الأعمال العدائية في دارفور،أي في 23

[1] عاصم الأمين الصديق أحمد ،"تقييم استراتيجي لدور الأمم المتحدة في حل نزاع دارفور،" (رسالة الماجستير ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2013)،83.

فبراير 2003 أي لم يكن لدى هذا الجهاز التابع للاتحاد الأفريقي الوقت الكافي للمشاركة في حل الأزمة.[1]

ولقد تم عقد اجتماع 17 في 25 ماي 2004 حيث قرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم، والتي عرفت بقوات AMISوتتكون من 3320 فرادا منهم 2341 عسكري و450 مراقبا، وكان الهدف الأساسي بناء الثقة والمساهمة في إلزام أطراف النزاع باتفاقية "أنجمينا" لوقف النار ، كذلك تدخل لحل الصراع عن الطريق السلم وتحقيق وحدة الدولة دون المساس بأمنها.[2]

وبذلك يظهر إن الاتحاد الأفريقي كانت لديه القيادة للوصول إلى حل سياسي للصراع ومراقبة العمل الإنساني عن طريق اتفاقيات والقيام بمفاوضات من خلال تفويض بعثة الاتحاد في السودان لتمكينها وتشجيعها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، بما في ذلك العمل الهجومي ، ضد أي هجمات أو تهديدات للمدنيين وكان للبعثة (AMIS) تأثير إيجابي على الأمن في بعض المناطق[3]، الإ أن الأوضاع تدهورت مرة أخرى في منذ أغسطس 2005 ، وتعرضت بعثة حفظ السلم لكثير من الاعتداءات والإصابات وتم اختطاف 38 فرد من قوات البعثة ،حيث كانت هذه الاشتباكات ما.0بين القوات الحكومة السودانية و القوات حفظ السلم[4]،ولقد صرح مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم " 45 "

---

[1]SAIDOUBALDE, ”l’union Africaine et la crise de darfour”(the cheikh antadiop université ,2009),48.

[2]زرقان ،"مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهمته في تسوية النزاعات الإفريقية.

[3]"The AU's Mission in Darfur: Bridging the Gaps04 ",September 2020, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/aus-mission-darfur-bridging-gaps.

[4]محمد هيبة علي أحطبية ،" دورمجلسالسلموالأمنالأفريقيفيحلالنزاعاتوتسويتهافيأفريقيا"،642.

الذي عقده في 12 يناير 2006 عن الدور الكبير الذي لعبته قوة حفظ السلم من تقدم رغم عدم توفر الإمكانيات المادية و اللوجيستية التي واجهتها .ولعقد مجلس السلم والأمن الأفريقي اجتماعه رقم " 46 " في 10 مارس2006 وجاء بأهم قرارات التالية:

- بدل كل الجهود من أجل تسوية أزمة السودان والأزمة التشادية اللتان لهما تداعيات على الإقليم دارفور.
- توقيف مدة عمل قوة حفظ السلم والأمن حتى شهر سبتمبر.
- الموافقة على عملية نقل قوة حفظ السلم AMISإلى إقليم الأمم المتحدة ، عن طريق مشاركة بين أمم المتحدة والإتحاد الأفريقي[1].

كما صرح وزير الخارجية الأمريكي السابق "**كولين باول**" في سبتمبر 2004، أن الإبادة الجماعية ترتكب في منطقة دارفور بالسودان، وأن **أفريكومAfricom** تعد محاولة أمريكية لتعزيز آلية الدعم في جميع أنحاء أفريقيا ولقد جاء ت العملية المختلطة المشتركة (UNAMID) بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور مع السلطات السودانية والمحلية لتهدئة التوترات والقيام بمهمة تسوية النزاع في البلاد، حيث أدانت بشدة أعمال العنف والخسائر البشرية والأضرار التي شهدتها البلاد، وقد أرسلت UNAMID موظفين إضافيين إلى المنطقة وكثفت الدوريات لضمان سلامة النازحين وحمايتهم، كما قامت البعثة بإشراك قادة المجتمع إلى دعوة تحلي بروح المسؤولية و ممارسة ضبط النفس.[2]

[1]نفس المرجع ، 643

[2]UN-African Union mission working to restore calm after recent Darfur violence,4 September 2020,https://news.un.org/en/story/2020/07/1068351.

لقد تم تأسيس UNAMID بناء على قرار مجلس الأمن رقم 1769 (2017)وكانت مهمتها الأساسية والرئيسية حماية المدنيين والعمل على تحقيق الاستقرار في الإقليم وتعزيز حقوق الإنسان، وتأمين المساعدات للشعب[1]، وتتشكل من4,005 جندي و 480 مستشاراً للشرطة، 1631ضابطاً من وحدات الشرطة المُشَكلة، 483 موظفاً مدنياً دولياً، 64 متطوعاً و945 موظفاً مدنيا وطنيا[2]،باشرت UNAMID مهامها في الإقليم منذ 31 ديسمبر2007، إلى جانب مجلس الأمن الإفريقي، ولقد جاء هذا العمل في إطار التعاون ما بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ،بهدف تحقيق المصلحة والبحث عن حل نهائي في الإقليم وتم انعقد اجتماع رقم142 في 21 جويلية 2008،والذي جاء بقرار تشكيل فرقة عمل تبحث عن حيثيات الأزمة من أجل وضع خريطة طريق لتسوية النزاع وحله حيث باشر بعمله يوم 18 مارس 2009 وفي شهر أكتوبر رفع تقريرا للمجلس الأمن يتضمن أهم العناصر التالية:

- تشكيل محكمة جنائية تهتم بالانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم والإبادات التي ترتكب في الإقليم .
- وضع خطة تنموية للإقليم من أجل معالجة المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة.
- ضرورة التفاوض والاتفاقبين الحكومة السودانية وأطراف النزاع في الإقليم.
- رسم خريطة طريق من أجل التوصل إلى توافق سياسي شامل في الإقليم.[3]

[1]" اليوناميد بيان حقائق :العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور،" 05 سبتمبر، 2020،

https://peacekeeping.un.org/ar/mission/unamid

[2] "حقائق وأرقام حول اليوناميد"،5سبتمبر، 2020،

https://unamid.unmissions.org/ar

[3]محمد جعبوب ، دور مجلس السلم والأمن في تسوية النزاعات الإفريقية : محاولة التقييم ، 75.

وعلاوة على هذا فإن UNMIDE جاءت كحل وسط بين الطرفين، كون الاتحاد الأفريقي يحتاج إلى موارد وإمكانيات الأمم المتحدة للتدخل في إفريقيا كما تحتاج الأمم المتحدة إلى الدعم السياسي من الاتحاد الأفريقي لتأمين تفويض السودان وحشد الدول الأفريقية.[1]

المطلب الثاني: الأزمة الليبية

تعود جذور الأزمة الليبية بعد تأثرها بتداعيات الثورتين المصرية والتونسية والتي أدت بنهاية حكم الرئيس الليبي الراحل معمّر القذافي إلى عام 2011، إثر ما اجتاح البلاد من امتداد لانتفاضة عدد من الشعوب العربية، وأبرز سمات الواقع الليبي بعد هذه الحقبة ضعف مؤسسات الدولة في ظل نظام مجتمعي تعددي يقوم على أساس قبلي، مع تزايد في وجود جماعات مسلحة عديدة خارج سيطرة الحكومة[2]

ولقد أدى انهيار نظام الحكم في ليبيا إلى زعزعة استقرار البلاد حيث عرفت ليبيا سلسلة من الاقتتال بين القبائل، بالإضافة إلى ظهور ميليشيات مسلحة في المنطقة، وتفشي عمليات العنف والتعذيب، فانهيار مؤسسات دولة وانهيار الجيش، واستيلاء الشعب على مخازن السلاح، وتدمير المؤسسات الأمنية ترتب عنها انهيار كامل لدولة وجعل منها تعاني فراغا أمنيا وسياسيا[3].

[1]"Is Hybrid Peacekeeping a Model of Success? The Case of UNAMID", 05 SEMPTMBER 2020 , https://unu.edu/publications/articles/hybrid-peacekeeping-case-of-unamid.html

[2]طارق أبو سعد ،" أبرز ملامح الأزمة الليبية وجذورها وأهم القوات المتصارعة ،" أطلع عليه يوم 2 سبتمبر، 2020 ، https://hafryat.com/ar/blog/.

[3]بن موسى سهيلة ،" تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة في ليبيا" (مذكرة الماستر ،جامعة محمد بوضياف، 2017)،28.

ولقد أظهر الاتحاد الأفريقي استجابته على المساهمة في تحقيق هدفه الشامل المتمثل في تعزيز الديمقراطية في القارة. والجدير بالذكر أن القادة الأفارقة رحبوا بالتطورات الحاصلة في تونس ومصر ، مؤكدين أنهم أتاحوا الفرصة للدول الأعضاء لتجديد التزامها بأجندة الاتحاد الأفريقي للديمقراطية ،ولكن في الجهة الأخرى اتبعت الانتفاضة الشعبة في ليبيا مسارًا مختلفًا عن مسار تونس ومصر. منذ البداية، أوضح الاتحاد الأفريقي أن أي حل للأزمة يجب أن يستند إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الليبي في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، و سعى الاتحاد الأفريقي إلى تأمين إجماع ليبي على إنشاء مؤسسات انتقالية شاملة من شأنها إدارة البلاد حتى يحين موعد إجراء الانتخابات، وهذا يعني بوضوح تخلي الرئيس السابق معمر القذافي عن السلطة لتلك المؤسسات الجديدة، كان الهدف النهائي هو تجنب الحرب كمنظمة إقليمية، وان الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية الذي يعتمد عليها الاتحاد الإفريقي، وان استخدام القوة دائمًا هو الملاذ الأخير عندما يتم استنفاد جميع الخيارات الأخرى،[1]

في اجتماعه 265 المعقود في 10 مارس 2011 على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وافق مجلس السلم والأمن على خارطة طريق لحل الأزمة الليبية وتمحورت حول العناصر التالية:

(1) الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية، تعاون السلطات الليبية المعنية لتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى السكان المحتاجين.

(2) حماية الرعايا الأجانب، بمن فيهم العمال المهاجرون الأفارقة الذين يعيشون في ليبيا.

[1] Jean ping “African union role in the Libyan crisis”,3 September 2020 ,ON ; https://www.pambazuka.org/governance/african-union-role-libyan-crisis.

(3)الحوار بين الأطراف الليبية، وإنشاء حكومة انتقالية توافقية وشاملة.[1] وكمنظمة إقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، يتمتع الاتحاد الأفريقي بامتيازات خاصة. في حين أن المنظمات الإقليمية هي الكيانات الوحيدة التي يمكن لمجلس الأمن "استخدامها" في إجراءات الإنفاذ الإقليمية ، يمكن لهذه المنظمات أيضًا أن تشرع في إجراءات إنفاذ إقليمية من تلقاء نفسها، فإن تعديل 2003 للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يمنح المنظمة حق التدخل إذا كان هناك "تهديد خطير للنظام المشروع لإعادة السلام والاستقرار إلى الدولة العضو في الاتحاد بناءً على توصية السلام".[2]

ولقد كان هناك دليل على التدخل العملي الإيجابي للاتحاد منذ البداية، وقد قام بعدد من المبادرات الهادفة إلى إحلال السلام في البلاد، حيث تحمل مسؤولية جوهرية لإشراك جميع أصحاب المصلحة المختلفين في ليبيا على أمل إيجاد حل ودي للأزمة. كانت إحدى المبادرات الأولى والجديرة بالثناء التي اتخذها الاتحاد الأفريقي هي إنشاء لجنة مخصصة رفيعة المستوى تابعة للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا في العاشر من مارس 2011 ، والتي تم تكليفها بإيجاد وسائل لوقف تصعيد الأزمة الليبية.[3]بالإضافة إلى ذلك عزم الاتحاد الإفريقي على تنظيم مؤتمر لحل المشكلات الناشئة في ليبيا، وكذلك الاجتماع مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لوضع استراتيجيات لإيجاد حل مبكر للصراع.حيث عقد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي آنذاك "**جان بينغ**" عدة اجتماعات مع بعض

[1]Ibidem .

[2]AdemolaAbass ,"theafrican Union s Response to the Libyan Crisis : a plea for Objectivity",African Journal of Legal Studies 7 (2014),p133.

[3] Anyway sithole ," the African union peace and security mechanism's crawel from design to reality : was the Libyan crisis a depiction of severe limitations?", (African journal on conflict resolution ,vol.2 no .2 ,2012) p.117..

المسؤولين من الدول الأوروبية ، لتسليط الضوء على الموقف الأفريقي المشترك بشأن ليبيا على الرغم من التطورات المنهكة إذ تجاهلت قوات الناتو لدعوات الاتحاد الأفريقي لوقف القصف وإحلال السلام فيها، واختارت تقويض الاتحاد[1].مع تدخل القوى الكبرى في العالم بشكل متزايد في ليبيا ، وجد الاتحاد الأفريقي نفسه مهمشا عن المبادرات الهادفة إلى إنهاء الصراع المستمر وإحلال السلام في الدولة الغنية بالنفط ، حيث صرح "**جليل حرشاوي**" ، المحلل الليبي في معهد العلاقات الدولية في هولندا: " من أن ليبيا أصبحت لعبة للقوى المختلفة". من وجهة نظر أوروبية وخليجية ومن وجهة نظر روسية وتركية بشكل متزايد ، متجاهلاً الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن ليبيا بلد أفريقي[2].

المبحث الرابع: تقييم أداء الاتحاد الإفريقي على ضوء مساعي تحقيق الأمن الإقليمي

إن الإتحاد الإفريقي ومنذ تأسيسه وقف على حل بعض الأزمات ومواجهتها كما وضع خطط من أجل إنجاح إستراتجيته في الحفاظ على السلم والأمن الإفريقي هذا من جهة، ومن جهة أخرى عجز عن حل بعض الأزمات الأخرى كونها معقدة واستعصت عليه.

المطلب الأول: جوانب نجاح الإتحاد الإفريقي

عندما أسس الاتحاد الأفريقي، بدأت أنماط الصراع تتغير من بين الدول إلى حدوث نزاع داخل الدول بدرجة أكبر كما ظهرت عوامل جديدة للنزاع، مثل:

[1]AdemolaAbass ,"theafrican Union s Response to the Libyan Crisis : a plea for Objectivity "Opcit.p123.

[2]**Farouk Chothia**, "How Africa has been frozen out of Libya peace efforts,"3 September 2020 ,https://www.bbc.com/news/world-africa-51293355.

الإثنيـــة،والعنف الـــذي يغذيـــه انتشـــار الأســـلحة الصـــغيرة، والجماعـــات المســـلحة المتـــأثرة بالإيـــديولوجيات السياســـية والدينيـــة ممـــا شـــجع عمـــل الاتحـــاد الإفريقـــي فـــي مواجهـــة هـــذه النزاعـــات التـــي كشـــفت ضـــعف وهشاشـــة الدولـــة الإفريقيـــة ، وفـــي هـــذا الســـياق قـــام الاتحـــاد الأفريقـــي بصـــقل وتوســـيع تجربـــة منظمـــة الوحـــدة الأفريقيـــة مـــع بعثـــات الســـلام، لبنـــاء نهـــج يـــتم مـــن خلالـــه تحقيـــق الســـلام وتخفـــيض حـــدة النـــزاع عـــن طريـــق مبادراتـــه وإســـتراتجياته التـــي اتخـــذها فـــي بعـــض الـــدول الإفريقيـــة التـــي عانـــت مـــن عـــدم الاســـتقرار[1]، وقـــد بلـــغ عـــدد تـــدخلاتها 25 تـــدخلا ، وفـــي2014 كـــان 24 تـــدخلا، وفـــي عـــام 2015 قـــام ب29 تـــدخل حيـــث كـــان هنـــاك 28 نـــزاع مـــن أصـــل 67 نـــزاع عنيـــف ،وفـــي عـــام 2016 كـــان هنـــاك 27 نـــزاع عنيفـــا مـــن أصـــل 52 نـــزاع، واتخـــذا الإتحـــاد الإفريقـــي مـــن آليـــات الدبلوماســـية والوســـاطة كآليـــات ســـلمية مستبعدا القوة العسكرية كملاذ أخير.[2]

تظهـــر جهـــود الإتحـــاد الإفريقـــي (UA) وســـعيه مـــن خـــلال جهـــازه الأمنـــي " مجلـــس الســـلم والأمـــن" والـــذي يعـــد الركيـــزة الأساســـية للهيكـــل الأمنـــي الإفريقـــي (APSA) فيمـــا قـــام مـــن عمليـــات تـــدخل فـــي منـــاطق النـــزاع ، وجـــاء هـــذا وفـــق القـــانون التأسيســـي للإتحـــاد الإفريقـــي ، كونـــه يتحمـــل مســـؤولية قاريـــة للـــرد علـــى أي نـــزاع فـــي إفريقيـــا و يـــنعكس هـــذا فـــي انخـــراط الاتحـــاد الأفريقـــي فـــي الصـــراعات العنيفـــة علـــى مســـتوى3 "الأزمـــة العنيفـــة" و "الحـــرب المحـــدودة" (المســـتوى 4) و "الحـــرب"

[1]"African Union approaches to peacebuilding",06 September , https://reliefweb.int/report/world/african-union-approaches-peacebuilding .

[2]نورة فرنان ، الإتحاد الإفريقي وهندسة السلام والأمن الإقليمي : نحو مأسسة الأمن وأقلمة الحلول 2002،72.2019.

.الوساطة : تعتبر نوع من التفاوض يقوم بها طرف ثالث بمساعدة الأطراف المتنازعة على إيجاد حل ،وحسب Christopher Moore هي التدخل في المفاوضات لحل أزمة .

(المستوى 5) والذي يستدعي إلى خلق نوع من الجرائم والعنف الذي يؤدي هذا بدوره إلى انتهاكات للحقوق الإنسان كما يوضح الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني 1 يوضح مقارنة بمشاركة كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية في النزاعات العنيفة

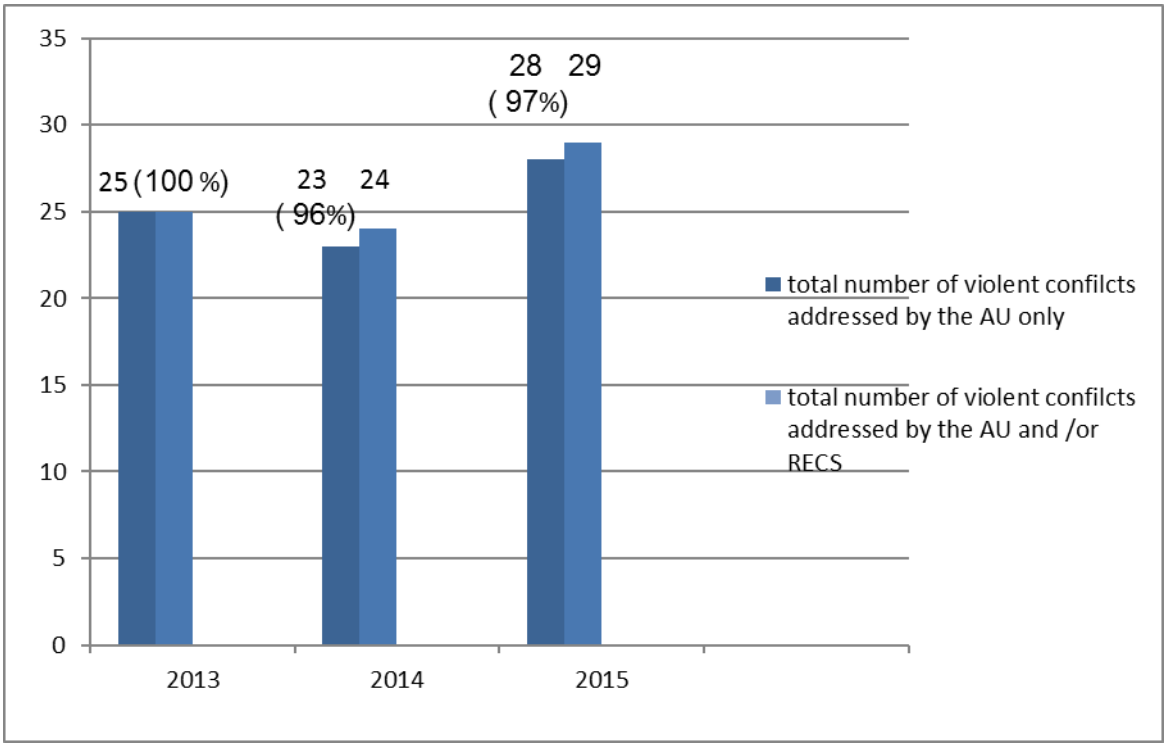

المصدر:

Sophie Desmdir, Volker Hauck ,"conflict management Under the African peace and security Architecture (APSA)

يبين الرسم البياني الأول بعض العمليات التي شارك فيها الإتحاد الإفريقي لحل النزاعات وفق آليات سلمية، تتمثل في 97% من العدد الإجمالي لنزاعات العنيفة مابين عام 2013 إلى عام 2015.[1]

[1]Sophie Desmdir, Volker Hauck ,"conflict management Under the African peace and security Architecture (APSA)"| ,ECDPM DEISCCUSSION PAPER , N.211 (2017).p.p. 11,12

الرسم البياني 2: مزيج من تدخلات الاتحاد الأفريقي و RM / REC 2013-2015

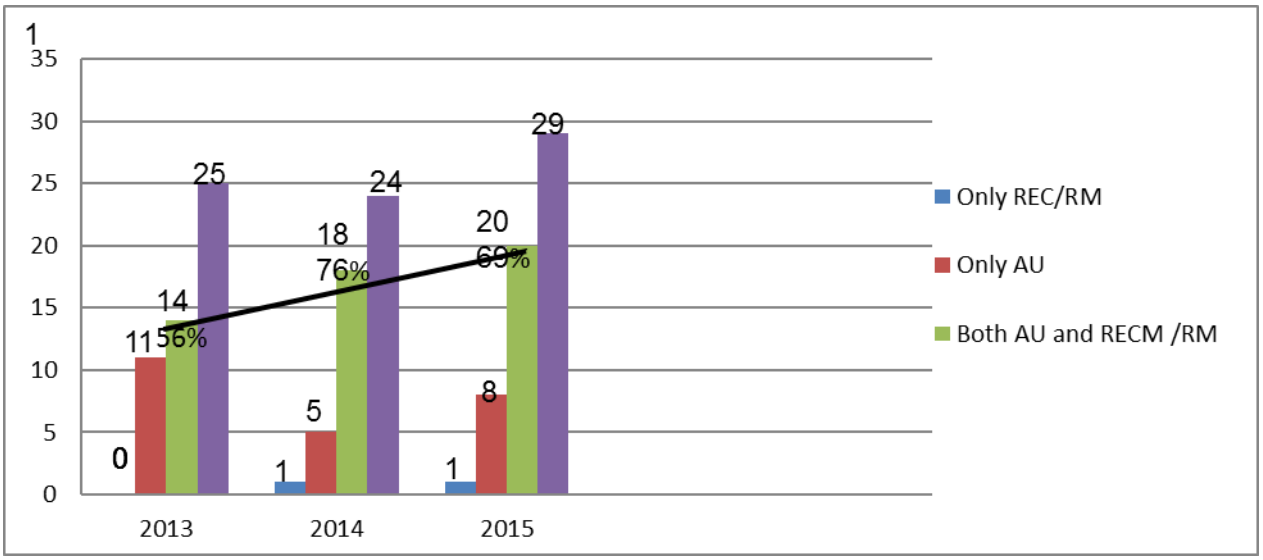

المصدر: Ibidem

يوضح الرسم البياني (2) : الجهود التي جمعت بشكل متزايد مابين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية على مدى السنوات 2013 إلى 2015 عند معالجة النزاعات العنيفة ، حيث يحدث هذا المزيج من جهود الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية في المقام الأول من خلال أدوات الدبلوماسية والوساطة كما أن الاتحاد الأفريقي هو الفاعل الإقليمي الوحيد في 11 من 25 صراع عنيفًا تم رصدها في عام 2013 ،وفي خمسة من 25 صراعًا عنيفًا في عام 2014. في عام 2015 زادا انخراط الاتحاد الأفريقي باعتباره الفاعل الوحيد بشكل طفيف مرة أخرى، كما كان أيضا الفاعل الإقليمي الوحيد في 8 من أصل 29 صراع عنيفًا.[1]

Ibidem[1]

ولقد تدخّل الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشكل مشترك في 14 و 18 و 20 صراعًا عنيفًا في 2013 و 2014 و 2015 على التوالي.[1]

كما تتعلق أغلب النزاعات في القارة الإفريقية بالموارد وسوء استغلالها لذلك اعتمدا الإتحاد الإفريقي في معالجته لهذه النزاعات على الجانب التنموي والذي يتمثل في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية إفريقيا NEPAD التي سبق الإشارة إليها، وهي المبادرة القارية الوحيدة التي توصلت إلى نتائج ناجحة في مجالات العلوم وتكنولوجيا والزراعة والبنية التحتية، بالإضافة إلى تجديدها كمبادرة من خلال دمجها في هيكل الإتحاد الإفريقي بالإضافة إلى العديد من المشاريع والبرامج المنفذة في القارة، تهدف أيضًا إلى تجديد القدرة على "التفكير الاستراتيجي" للبلدان الأفريقية.[2]

وحققت النيباد بعض التقدم في مجال الحوكمة الاقتصادية لاسيما في مجالات مثل الإصلاح الضريبي ، والحصول على القروض، وإنفاذ العقود، وعلاوة على ذلك أحرز تقدم ملحوظ في مجال الحوكمة السياسية، وبخاصة في القضايا والعمليات الانتخابية ، فعلى سبيل المثال، عقدت انتخابات سلمية في 13 بلدا في عام 2010، وفي 20 في عام 2011 وساهمت الآلية الأفريقية

[1]Ibidem.
-REC ; Régional économico communites .
-RM ; Regional Mechanisms
AU ; the African Union
[2]« En 10 ans d'existence, le NEPAD a réussi beaucoup de choses » , 06 septembre 2020 , https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/december-2011/%C2%AB-en-10-ans-d%E2 .

لاستعراض الأقران التي اعتمدتها لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقية[1].

كما أنها مبادرة جاءت من أجل فتح حوار جديد بأفكار جديدة بعيدا عن عقدة لوم المستعمر ونسب جميع المشاكل والأزمات التي تواجهها القارة ، فالشراكة جعلت الدول الإفريقية يدركون مدى أهمية الجانب التنموي في تقليل الصراعات الداخلية ، كما يدركون أيضا مسؤولياتهم الجماعية في ضرورة تجديد القارة [2].

المطلب الثاني: جوانب الإخفاق للإتحاد الإفريقي

من بين الإخفاقات التي شهدها الإتحاد الإفريقي، الأزمة الليبية عام 2011 والذي تأخر فيها مجلس السلم والأمن الإفريقي في نشر البعثة من أجل السيطرة على الأوضاع الحاصلة الا أن دليل هذا الإخفاق انتهى بتدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، حيث لم يتم ذكر دور الإتحاد الإفريقي في قراره رقم 1973[3].

وكان الإتحاد الإفريقي قد أشتكى من أنه يتم تجاهله بشكل منتظم في الملف الليبي الذي تديره الأمم المتحدة بشكل خاص ، بالرغم من الجهود الذي تسعى الى تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع من أجل بناء السلام فيها بعيدا عن التدخلات الأجنبية الذي قد تزيد الوضع سوءا في المنطقة [4].

---

[1] **سالي يوسف ، كوثر مبارك** ،دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية ،07سبتمبر 2020، https://democraticac.de/?p=48402.

[2] سغاويل شوقي ، الإتحاد الإفريقي بديل لمنظمة الوحدة الإفريقية تطورات وأهداف ،165.

[3] نورة فرنان ،الإتحاد الإفريقي وهندسة السلام والأمن الإقليمي : نحو مأسسة الأمن وأقلمة الحلول 2002،74.2019.

[4] "أزمة ليبيا على طاولة الإتحاد الإفريقي ...فهل من دور في حل النزاع "، تم الإطلاع عليه يوم 7 سبتمبر، 2020 ، https://amp-dw.com.cdmampproject

كما أكد رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي بأنه على قناعة عميقة بأن الموارد الطبيعية لليبيا ملك للشعب الليبي كله. و في هذا الصدد، حث جميع الجهات المسلحة في ليبيا على الامتناع عن أي محاولة لتعطيل المنشآت النفطية والإنتاج والصادرات التي قد تعرض اقتصادها للخطر، ونقص الموارد التي تشتد الحاجة إليها من أجل العيش اليومي للشعب وإعادة بناء ليبيا.[1]

حيث كان يأمل الإتحاد الإفريقي من خلال مبادرته في تكرار تجربة الناجحة في إفريقيا الوسطى مستخدما الوساطة كآلية لاسترجاع دوره في تسوية ملف الأزمة ولابد القوى الأخرى أن تقتنع بأن ليبيا دولة إفريقية و دولة عضو في الإتحاد.[2]

أما بشأن أزمة دارفور فقد ساهم الإتحاد الإفريقي في تبني كافة جولات المفاوضات التي نمت بين الحكومة السودانية وحركات التمرد ، إلى جانب هذا لم يتوقف نشاط الإتحاد الإفريقي بل ساعد على تشكيل قوات حفظ السلام والأمن في مجال إغاثة الإنسانية ، ومع ذلك يمكن القول أن أداؤه كان محدودا بسبب قلة الإمكانيات وضعف التمويل والقدرات على المواجهة[3].

ورغم اقتراح الإتحاد الإفريقي لتأسيس لجنة لوقف إطلاق النار المسؤولة عن مراقبة الانتهاكات حسب المادة 25 من اتفاق سلام دارفور ، كان من المفروض أن يتم تكوين لجنة وقف إطلاق النار في غضون 3 أيام من توقيع الاتفاق ولكنها لم يتم عقد اجتماع 22الإ بعد شهر من سريان إتفاق السلام والذي جاء بعد وقوع هجمات ، كذلك اهتمامها ببعض المسائل الإجرائية بعيدة

---

[1]مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الرابعة عشرة أديس أبابا إثيوبيا ،31 يناير 2فبراير 2010 ، تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا ، 23.

[22]"الإتحاد الإفريقي يتحرك لاستعادة دوره في الأزمة الليبية "، تم الإطلاع عليه يوم7 سبتمبر، 2020 ، https:// el-mass.com /dz/

[3]سغاويل شوقي ،الإتحاد الإفريقي بديل لمنظمة الوحدة الإفريقية تطورات وأهداف ،181.

عن المسائل الأساسية كما أنها قامت بسحب البعثة و دورياتها في كل المخيمات وأنها لم تستطع حماية المدنيين في مهامها.[1]

كذلك الصومال لقد عانت العديد من المشاكل وهذا ما أستدعى تدخل الإتحاد الإفريقي عن طريق مجلس السلم والأمن الإفريقي الإ أنه واجهتها العديد من الصعوبات في تسوية الأزمة ، وذلك من خلال انتهاك إثيوبيا لقرارات مجلس الأمن رقم 1519 لعام 2003 والذي جاء بعدم تدخل في الشؤون الداخلية للصومال الإ أن الإتحاد الإفريقي لم يعارض تدخلها ، كذلك نقص في الموارد والإمكانيات اللوجستية ، واقتصار في استجابة الإتحاد الإفريقي في البداية في نشر قوات لحفظ السلام فيها ، وأن الصومال لم تشهد استقرارا ملحوظا وأن جهود الإتحاد بقت محدود.[2]

يمكن ايجاز معيقات الاتحاد الافريقي في الأمن الإقليمي فيمايلي:

النزاعات المسلحة

22 دولة أفريقية على الأقل تعاني من نزاعات مسلحة بشكل أو بآخر مقابل 11 فقط عام وهذا تحد كبير يواجه الاتحاد الجديد يتعين عليه أن يجد له حلا كأحد شروط الدول المانحة لتنفيذ وعودها بتمويل خطة التنمية.

ونظرا للقيود المفروضة على مبدأ التدخل العسكري لفض النزاعات فمن الصعب تصور أن يتم حل هذه المشكلة بسهولة أو في وقت قريب.

[1] تقرير الدوري الرابع للمفوض السامي لحقوق الإنسان عن وضع حقوق الإنسان عن وضع حقوق الإنسان في السودان ،أصدره مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع الأمم المتحدة بالسودان ، 2009 ، 22.

[2] حنان بلوطار ، زينب بوعافية ، دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن الدوليين (الصومال نموذجا) ،100.

الديون العامة

ديون أفريقيا ارتفعت من 4 مليار عام 1962 إلى 370 مليار دولار عام 1999 أي ما يعادل 65% من إجمالي الناتج القومي. وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي بنسبة 12% عما كان عليه عام 1980.

الأموال المهربة

بلغت نسبة رؤوس الأموال التي هربت من أفريقيا خلال السنوات 98 و99 و2000 وحدها 205% من رؤوس الأموال العاملة فيها مقابل 3% فقط وردت إليها، بينما ورد إلى قارة آسيا 22 % من رؤوس الأموال وهرب منها 2% فقط.

انخفاض المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية الرسمية من 32 دولار للفرد علم 1990 إلى 19 دولار فقط عام 1998. معنى ذلك أنه لا يتبقى شيء يذكر لتنفيذ مشروعات التنمية بعد تسديد أقساط وفوائد الديون وضعف وندرة المساعدات الجديدة المشروطة بتنفيذ الحكومات الأفريقية التزاماتها بفتح أسواقها وانتهاج أسلوب السوق الحرة وانتهاج النظام الديمقراطي في الحكم واحترام حقوق الإنسان واستئصال الفساد وتوقف الحروب الأهلية وهي شروط تبدو شبه مستحيلة.

يضاف إلى كل ما سبق أن أفريقيا تحتاج للخروج من أزمتها إلى حوالي 54 مليار دولار سنويا أو 30 مليارا على الأقل مساعدات واستثمارات من الدول المانحة.

انخفاض الصادرات

حجم الصادرات الأفريقية تراجع من 125 مليار دولار عام 1996 إلى 117 مليار دولار خلال 1998 بينما ارتفعت الواردات من 121 مليار دولار إلى 129 مليار دولار خلال الفترة نفسها.

تدهور قيمة المنتجات الأولية

وانخفضت قيمة المنتجات الأولية بنسبة 25% في الفترة ما بين 1997-1999. وتكلف الإجراءات الحمائية الأوروبية الغربية أفريقيا 20 مليار دولار سنويا بينما تطالبها بفتح أسواقها. فمن أين تأتي بالعملة الصعبة لتنفيذ خطة التنمية إذن؟! فالولايات المتحدة تستورد سلعا ومواد خاما من الخارج بمبلغ 1400 مليار دولار نصيب أفريقيا منها 5.22 مليار دولار فقط.

مرض الأيدز

24.5 مليون أفريقي مصابين بمرض الإيدز القاتل أي 70% من عدد المصابين في العالم كله. والمرض أصبح المسبب رقم 1 لـ91% من الوفيات في 29 دولة أفريقية جنوب الصحراء.. يودي بحياة 1200 طفل يوميا في زيمبابوي وحدها، ويهدد 43 مليون طفل بفقدان والديهم بحلول عام 2010 وبفقدان 26% من القوة العاملة في 10 دول على الأقل بحلول عام 2020. وهناك توقعات بارتفاع عدد الأطفال المصابين بالفيروس تحت سن الخامسة من 1.3 مليون عام 1999 إلى 1.5 مليون خلال 20 عاما. فكيف يتسنى للدول الأفريقية مواجهة هذا الخطر وخزائنها خاوية وأسعار أدوية وقف انتشار الفيروس فوق طاقة الجميع؟ وكيف ستنفذ خطة التنمية وشعوبها مهددة أصلا بالفناء مرضا وجوعا؟ لقد فقد 860 ألف طفل في دول جنوب الصحراء مدرسيهم بالفعل وأصبح 12 مليون طفل أيتاما حتى الآن.

وهناك إحصائية أخرى تقول إن 80% من الأطفال قبل سن الخامسة الذين يموتون في مناطق مثل تنزانيا بسبب انعدام الوعي الصحي أو عدم وجود مستشفيات. وفي بعض دول القارة بلغت نسبة الإصابة بالإيدز في سن ما بين 15 و24 سنة ما يتراوح بين 20 و25% من السكان.

مشكلة اللاجئين

تعاني أفريقيا من أسوأ مشكلة للاجئين في العالم بسبب الحروب الإقليمية والصراعات القبلية والعرقية والمجاعة. فقد بلغ عددهم خمسة ملايين لاجئ و20 مليون مشرد[1].

1) عطية عيسوي، الاتحاد الافريقي بين النجاح أو الفشل، مركز الجزيرة نت، اطلع عليه يوم: 2020/09/19. https://www.aljazeera.net/2004/10/03،

خلاصة الفصل

قدم البحث وتحليل العديد من العناصر والافكار المهمة حول دور الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية لتسوية النزاعات بالقارة وكذلك مدى مساهمته في تحقيق الأمن.

وكخلاصه نستطيع قول ما يلي:

– يطلع ويعمل الإتحاد الإفريقي منذ مدة طويلة على مواجهة مختلف التهديدات الأمنية من خلال نظام بروتوكولات وقوانين ووسائط عديدة ومن أهم هذه التهديدات نجد مسألة الإرهاب والجريمة المنظمة كما تم الإعتماد على جيش إفريقي موحد ويقوم هذا الأخير في المهمات سلام داخل القارة تحت شعار مشاكل القارة الإفريقية يجب أن تحل بأيادي داخلية تجنبا للتدخلات الخارجية الكثيرة التي عادة ما تتعامل وفق معطى المصلحة لا يعتمد الإتحاد الإفريقي على البعد الأمني فقط لحل مختلف مشاكله بل لديه رؤية واسعة تتضمن عدة أبعاد ومن بينها البعد الإقتصادي الذي يتمثل في مبادرة النيباد وهي آلية لمعالجة مشاكل التنمية الموجودة في القارة ويرى الإتحاد الإفريقي أنه لابد من ديمقراطية الأنظمة الحاكمة وتفعيل الحكم الراشدي فيها وهي كلها تساهم في تحقيق السلم والامن.

الخاتمة

الخاتمة

مـن المؤكـد أن انتشـار التكـتلات الإقليميـة منـذ الثمانينيـات كـان لـه دور بـارز فـي توضـيح أن المسـار التكـاملي فـي العلاقـات الدوليـة اتجـاه جـد مهـم إلـى جانـب الفرضـية الأخـرى التـي تـدعي أن العلاقـات الدوليـة هـي علاقـات صـراع ونزاع بين الدول.

فملامـح البيئـة الدوليـة المعقـدة وتطـور مسـارات العولمـة جعـل مـن التكـتلات الإقليميـة آليـة جـد مهمـة علـى عـدة مسـتويات، وخاصـة فـي الجانـب الأمنـي، فالعـدف الأساسـي لهـذه التكـتلات كـان هـو البحـث عـن الاسـتقرار والتعـاون والسـلم، وتجـاوز فكـرة الصـراع، وعلـى هـذا الأسـاس فلقـد تبـين مـن خـلال مـا تـم تناولـه فـي الفصـل الأول أن التكـتلات الإقليميـة كآليـة لهـا دور كبيـر فـي الحفـاظ علـى السـلم والأمـن الإقليمـي ومجابهـة مختلـف التهديـدات والتحـديات الجديـدة علـى شـاكلة الإرهـاب والهجـرة غيـر الشـرعية، وهـذا مـا سـتند عليـه ودعمـه العديـد مـن المنظـرين أمثـال كـارل دويـتش وبـاري بـوزان، واللـذان أكـدا علـى أن لغـة الجماعـة لغـة مسـتوجبة للتغلب على التهديدات والتحديات الأمنية المعقدة والمتداخلة في عالم اليوم.

ويتبـين لنـا مـن خـلال الدراسـة ومـا تـم تناولـه فـي الفصـل الثـاني والثالـث أن منظمـة الاتحـاد الإفريقـي منظمـة إقليميـة جـد مهمـة تعتمـد علـى مقاربـات أمنيـة وسياسـية واقتصـادية وتؤسـس للعمـل المشـترك بـين دولهـا لحـل مختلـف المشـاكل والصـراعات، وكـذلك مواجهـة التهديـدات والأخطـار الأمنيـة والتصـدي للتحـديات المستقبلية رغم المشاكل المادية والمؤسساتية التي يواجهها.

وكـرأي شخصـي أعتقـد أن اللجـوء إلـى التكـتلات الإقليميـة فـي ظـل البيئـة المعقـد اليـوم آليـة قـد تكـون جـد ناجعـة خصوصـاً إذا تـم تحسـين توظيفهـا لمواجهـة مختلـف التهديـدات والأخطـار الأمنيـة، ومـن ناحيـة أخـرى فـإن الـدول التـي ليـت لهـا

القـدرة علـى مواجهـة التهديـدات منفـردة يمكـن لهـا اللجـوء إلـى هـذه الآليـة للحفـاظ على أمنها.

عموما بعد معالجة إشكالية في ثلاث فصول يمكن استنتاج النقاط الآتية:

- التوجــه إلــى التكــتلات الإقليميــة مقصــده التأســيس للتعــاون المشــترك بــين الـدول الأعضـاء بهـدف معالجـة مختلـف المشـاكل فـي عـدة قطاعـات، وهـو توجه نجح في عدة تجارب في النظام العالمي كتجربة الاتحاد الأوروبي.
- أحـد أبـرز مسـتويات التعـاون والتنسـيق فـي التكـتلات الإقليميـة هـو الجانـب الأمنـي الـذي أصـبح مسـعى جـد مهـم للتكـتلات الإقليميـة لمواجهـة التهديـدات الأمنية المعقدة في عالم اليوم.
- لقـد نجـح الاتحـاد الإفريقـي عبـر عـدة مقاربـات وآليـات فـي تسـوية وإدارة وحـل الكثيـر مـن الصـراعات وكـذلك مواجهـة التهديـدات الجديـدة فـي عـدة أقـاليم إفريقيـــة، إلا أنـــه لحـــد الآن مـــازال يوجـــه صـــعوبات كثيـــرة أبرزهـــا نقـــص التمويل.

وكذلك من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة نوصي بالتوصيات الآتية:

- ضـرورة التوجـه إلـى هـذا النـوع مـن التكـتلات الإقليميـة أكثـر لأنـه أسـلوب جيـد شـــرط أن يتضـــمن توافـــق بـــين النخـــب السياســـية والإرادات بالشـــكل الـــذي يســاهم فــي حــل الكثيــر مــن المشــاكل، بــدل العمــل بشــكل فــردي – الدولــة لوحـــدها– الـــذي قـــد يرهـــق الدولـــة خصوصـــاً إذا لـــم يكـــن لهـــا الإمكانيـــات والقدرات اللازمة لحل مشاكلها ومنافسة القوى الإقليمية والدولية.
- صـحيح أن الاتحـاد الإفريقـي هيئـة إقليميـة تقـوم بعـدة مهـام، إلا أنـه لا بـد مـن زيـادة فعاليتـه فـي الكثيـر مـن المنـاطق والأقـاليم التـي تشـهد تـدخلات خارجيـة

تخـدم مصـالح معينـة كالحالـة الليبيـة، لأنـه مـن الجيـد أن يـتم حـل مشـاكل القارة بأيادي إفريقية بعيداً عن التدخل الخارجي.

- لا بـد مـن تفعيـل وإعـادة بعـث مبـادرات الاتحـاد الإفريقـي خصوصـاً فيمـا يتعلق بمبادرة النيباد.

إعـادة تمكـين أجهـزة الاتحـاد الإفريقـي للعمـل أكثـر وتنشـيط الجانـب التنمـوي وحمايـة الـدول الأعضـاء بكـل الوسـائل اللازمـة مـن التهديـدات الصـلبة واللينـة، وإعـادة النظـر فـي العجـز المـادي للاتحـاد الإفريقـي، وذلـك بزيـادة مصـادر تمويـل.

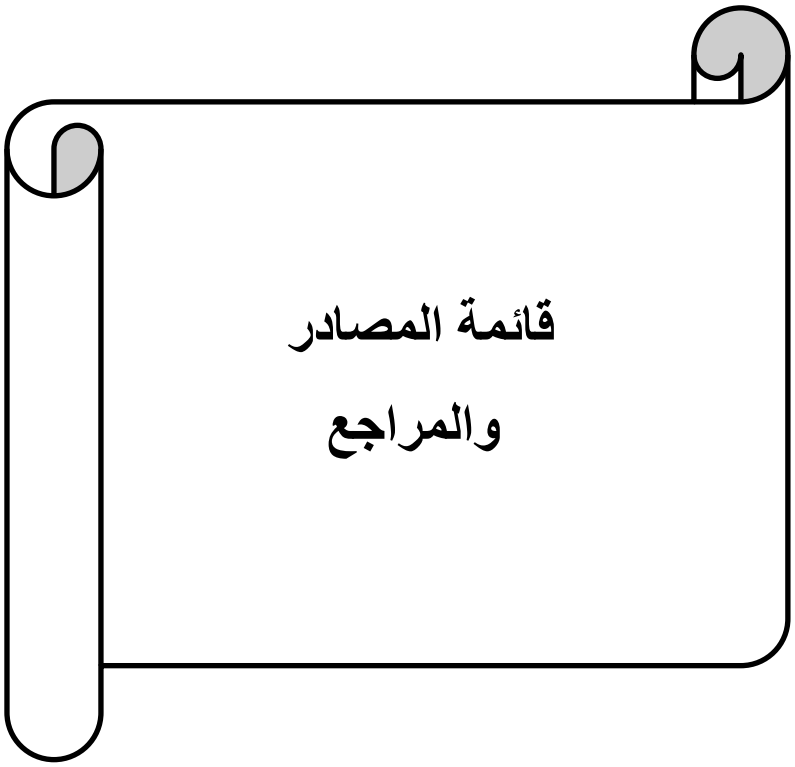
قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

أ/ المصادر

*** القرآن الكريم:**

1. الآية 35 سورة ابراهيم.
2. الآية 04 سورة قريش.

*** الحديث الشريف:**

1. حديث شريف رواه الترميدي.

ب/ المراجع:

أ/ الكتب:

1. عبد الرازق، عادل. إفريقيا في إطار المنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008.
2. البحيري، زكي.مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017 .
3. بو زنادة، معمر.المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
4. الراشدي، أحمد. حتى، ناصيف. الأمم المتحدة ضروررات إصلاح بعد نصف قرن. بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997.
5. المبيضين، مخلد عبيد. الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية. عمان: الأكاديميون للنشر وتوزيع 2012.

6. غريفيش مارتن. أوكلاهان وترى. المفاهيم الأساسية في العلاقاتالدولية. دبي:قبل مركز الخليج للأبحاث، 2008.
7. عكروم،ليندة. تأثيرات تهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول الشمال وجنوب المتوسط. بسكرة: دار إبن بطوط للنشر والتوزيع، 2001.
8. عباس،مراد علي. الأمن والأمن القومي مقاربات النظرية. الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع 2017.
9. بيلس جون.سميث وستيف. عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
10. فؤاد،محمد نبيل. حلف الشمال الأطلسي: النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير. القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007.
11. عبيد الله،مصباح زايد. السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. ليبيا: دار الرواء، 2008.
12. محمد،عادل حسين. تحديات الأمن القومي بعد الحرب الباردة. الخرطوم: شركة مطابع العملية، 2013.
13. مصباح،عامر.نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب، 2010.
14. قوجيلي، سيد أحمد. دراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
15. مصباح، عامر. التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.
16. إدريس، محمد السعيد.تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية.مركز الدراسات والاستراتيجية بالأهرام. 2001.
17. العلي، علي زياد. المرتكزات النظرية في السياسة الدولية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

18. مصباح، عامر. المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

ب/ الأطروحات:

1. أحمد، إيدير،"التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي." رسالة ماجستر جامعة الجزائر 3، 2012.
2. الإمام، محمد محمود."تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. "لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004).
3. الأمين،عاصم. أحمد،الصديق. "تقييم استراتيجي لدور الأمم المتحدة في حل نزاع دارفور."رسالة الماجستير،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2013.
4. أمينة مصطفى دلة ، "الدراسات الأمنية النقدية،" رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2013، 36.
5. بلعيد، سمية. " النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على المسار الديموقراطي فيها: جمهورية الكونغو الديموقراطية نموذجا." رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
6. بلقاسمي، رقية."التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في تحديات و الآفاق المستقبلية."رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2011.
7. بلوطار، حنان .بوعافية، زينب. " دور الاتحاد الافريقي في تحقيق السلم والامن الدوليين الصومال نموذجا. " مذكرة ماستر ، جامعة 08ماي 1945 قالمة ، 2011.
8. بن الشيخ ، فايزة ." دور الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي." مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ، 2015 .
9. بن جميل، عزيزة." الاثار الإقليمية للنزاعات المسلحة غير الدولية على السلم والأمن في افريقيا. " رسالة ماجستير ، جامعة عنابة ، 2008.

10. بن سعدون، الياميـن. " الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5." رسالة ماجستير، جامعة باتنة ، 2011.
11. بن موسى، سهيلة. "تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة في ليبيا." مذكرة الماستر ،جامعة محمد بوضياف، 2017.
12. بوكسل، ذهبية. لرول أغيلاس، "دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية الإتحاد الإفريقي نموذج،" مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018 .
13. توفيق، مانع . معروف، عماد ،"أمننة الهجرة الغير شرعية من منظور مركبات الأمن الإقليمي _ الإتحاد الأوروبي نموذج." مذكرة ماستر جامعة العربي بن مهيدي، 2017.
14. الجرابعة، حرجائي سلامة. " الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط." رسالة الماجستير، جامعة شرق الأوسط، 2012.
15. جصاص، لبنى. "دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي دراسة حالة: رابطة أهم جنوب شرق آسيا "رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2010.
16. جصاص، لبنى، "دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة أهم جنوب شرق آسيا."رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2010،
17. حجار، عمار." السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الاوروبي، استراتيجية جديدة لاحتواء جهري شامل." رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2002.
18. حمزاوي، جويدة. "التطور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط." رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.

19. رادف، طارق. "الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار الحلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة." رسالة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.

20. ربيعي، سامية. " آليات التحول في النظام الإقليمي. (النظام الإقليمي لشرق آسيا)." مذكرة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

21. زياني، كلثوم."الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات. " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، 2012.

22. سعدية، قرامدي." التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي "دراسة حالة الإتحاد الأوروبي."مذكرة الماستر ، جامعة مولود معمري، 2019.

23. شنيخر، سميةّ."دور المنظمات الحكومية في ترشيد الحكم في إفريقيا." مذكرة الماستر، جامعة العربي بن مهدي، 2015.

24. شيبي، لخميسي." الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1994-2008)."رسالة ماجستير، القاهرة، 2010.

25. طويل، نسيمة. "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. "أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010.

26. العاصي، مريم. "مبادرة النيباد الإنجازات، الرهانات والعوائق 2001.2019."، مدكرة الماستر، جامعة الجيلاني بونعامة، 2019.

27. العايب، سليم. "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ." رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2011.

28. عصموني، خليفة. "التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودورها في تحقيق الوحدة الإفريقية. "أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2015.

29. عمارة، فاتح. "دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الإقتصادية العالمية مجموعة البريكس (Brics) نموذجا."رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

30. عيساوي، آمنة. "دور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة." رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

31. فكيري، شهرزاد ."الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية نوذج ليبيا." أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017.

32. فلاح ،أمينة ." دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا." رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ، د.س.ن.

33. فيصل، مراد." التحديات الاقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيوأمنية للحدود. "رسالة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014.

34. قسوم ،سليم، "الاتجاهات الجديدة في دراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية."رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010.

35. قوادرة ، حسين. " تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة." أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2019.

36. كاية، ريمة. " العلاقات الأمريكية، الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة." رسالة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2011 .

37. المطيري، عادل عبد الله بركة." أثر التهديدات الغير تقليدية على أمن دول مجلس تعاون خليجي."رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة في جامعةآل البيت، 2018.

جـ/ المقالات:

1. أحمد طه، سعيد علي."خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية:حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد)."أكاديمية السودان للعلوم44 (2016).

2. أخطية، محمد هيبة علي."دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا." مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 3 (2011).

3. المصري، خالد." البنائية في علاقات دولية." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2(2014).

4. برزيق، بوعلام. وآخرون. "وأثرها على التهديدات الأمنية اللاتماثلية السلم والأمن في إفريقيا." مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية 1 (سبتمبر 2001).

5. بطاطاش، أحمد. "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد تحقيق التنمية أم تكريس التبعية. "المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ،العدد خاص 2017.

6. بن عزوز، محمد. " الإقليمية الجديدة; الصورة الجديدة للإندماج الاقتصادي الإقليمي." مجلة الاقتصاد التطبيقات 1(2009).

7. بهلول،نسيم. "المبادرة العكسية الأمريكية في إفريقيا: مقاربة إستراتيجية جديدة." مجلة دفاتر السياسية والقانون 9(جوان 2013).

8. بوسراج، زهرة."التدخل الإنساني لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور."مجلة المفكر 8 د.س.ن.

9. جعبوب، محمد."دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا: محاولة تقييم." مجلة مدارات سياسية 3 (2017).

10. جيلالي، فاطمة. "الاتحاد الإفريقي والأمن في إفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات." مجلة دفاتر سياسية والقانون، عدد خاص (جوان 2018).

11. الحاج، خليل. المقداد، محمد أحمد. سرحان، حايل فلاح. "أثر المتغيرات الدولية على مصادر التهديد الأمن القومي العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة 1990. 2010." دراسات علوم إنسانية و إجتماعية 2 (2013).

12. حارث، قحطان عبد الله. رشيد محمد، إياد. " ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا دراسة نموذج دار فور." جامعة تكريت للعلوم الإنسانية 4 (أيار 2008).

13. حاسم، خيري عبد الرازق."الاتحاد الإفريقية (النشأة، الهيكلة، التحديات)." مجلة الدراسات الدولية 32(2006).

14. حربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر." المجلة العربية للعلوم السياسية 19 (2008).

15. حسن دهب، مهدي دهب."الاتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي في إفريقيا: الواقع والمأمول."مجلة دراسات إفريقية51 (2014).

16. دلول، الطاهر. بوساحي،السايح. "السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية."المجلة الجزائرية للدراسات الدولية 2 (ديسمبر 2014).

17. زاوي، رابح "التأسيس الإقليمي المغاربي لمركب أمني إقليمي: قراءة في المرتكزات مدرسةكوبنهاغن." المجلة الجزائرية لدراسات السياسية، 1، 2014.

18. زاوي، رابح. "معضلة أمن الحدود والتأسيس للمركب الأمني: قراءة في منطلقات مدرسة كوبنهاغن." مجلة دفاتر المتوسط 6 (2014).

19. زقاع، عادل. "أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية." المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 6 (جانفي 2014).

20. زرقان، وليد. " مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهمته في تسوية النزاعات الإفريقية، نزاع دار فور " مجلة الحقوق والعلوم السياسية 13 (جانفي 2020).

21. العامري، سليمان. محسن، عامر."مفاهيم الأمن مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي."المجلة السياسية الدولية 11 (2019).

22. عبد الرحمان حسن، حمدي."الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا." مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 162 (2011).

23. عدلي مرزوق، باسم رازق. "الاتحاد الإفريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية." مجلة مدارات سياسية 3 (2017).

خدا كرم عزيز، فوزية. " النيباد:توجه جديد للتنمية اتجاه إفريقيا. "مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية 201 (2013).

24. عطية،إدريس. "الجريمة المنظمة والإرهاب، مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا." مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية 8 (ديسمبر 2018).

25. علاوي، محمد حسين. "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي." مجلة الباحث 7 (2009).

26. كواشي، وهيبة."المقاربة الجزائرية في دعم البنية المؤسساتية للاتحاد الإفريقي بين البعد الأمني والتنموي." المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 02 (2009).

27. لعيساني، بلال. "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا." مجلة البحوث السياسية وإدارية 9 (2016).

28. منصر، جمال."تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الاهداف، دفاتر السياسة والقانون، 1، (2009).

29. زقاع ، عادل .منصوري، سفيان."الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة." المجلة الجزائرية للأمن والتنمية7 (جويلية 2014).

30. مهدي، عدنان عبد العزيز. "الأمن الاقليمي العربي بعد احتلال العراق." جامعة تكريت 8 (2009).

31. مهدي،محمد عاشور. "إفريقيا والحرب على الإرهاب قراءة في بعض الأبعاد السياسية." مجلة الدراسات الإفريقية 42 ، 2009.

32. دقيل فريد، نبيل محمد."المؤسسة العسكرية والعمل السياسي."مجلة الدراسات الإفريقية 27 (2001).

33. يحياوي،هادية."مبادرات الحوكمة والتنمية في إفريقيا النيباد نموذج. "مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 8 (جوان 2013).

34. جاسم سامي محمود الشجلاوي، "الهجرة الغير شرعية من دول إفريقيا إلى أوروبا أسباب وآثار"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، اطلع عليه يوم12أوث، 2020، https://democratica.de.

د/ ورقة بحثية مقدمة:

1. بوالورلح،إسماعيل. " الإستراتجية الأمريكية في منطقة الساحل " ورقة مقدمة في الملتقى الدولي السنوي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي." قالمة، هليوبوليس ، يومي 24 –25 نوفمبر ،2013.
2. أوشن، نصر الدين." مدى تأثير حقل الدراسات الأمنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية." ورقة مقدمة للملتقى الوطني السنوي حول الدراسات الأمنية، أم البواقي، 29 أفريل، 2012.

هـ/الوثائق الرسمية والقرارات

1. الأمم المتحدة مجلس الأمن، نيويورك، 31 فبراير 2012، 31.
2. تقرير الدوري الرابع للمفوض السامي لحقوق الإنسان عن وضع حقوق الإنسان عن وضع حقوق الإنسان في السودان، أصدره مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتعاون مع الأمم المتحدة بالسودان، 2009 .
3. القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، صدر في لومي.توجو ، 11يوليو2000، المادة الرابعة 4 . (أنظر للملحق رقم1)
4. المجلس التنفيذي الدورة العادية الخامسة عشر، سرت، الجماهيرية العظمى، 30.24 يونيو 2009، بند اقترحته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى)، 1.
5. ممارسات مجلس الأمن البنود المتعلقة بالاتحاد الأفريقي ألف العلاقة المؤسسية مع الاتحاد الإفريقي الإجراءات الأولية ، 2006–2007 ، رقم القرار **638/1582 ، 02.**
6. مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الثانية ، موبوتو، موزمبيق ، 12.10يوليو 2003 ، 3.

7. مؤتمر الإتحاد الإفريقي الدورة العادية الرابعة عشرة أديس أبابا إثيوبيا ،31 يناير 2فبراير 2010 ، تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في إفريقيا ، 23.

و/المواقع الالكترونية:

1- صاغور، هشام. "مكافحة الإرهاب لدول الاتحاد الإفريقي استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية. "30 أوت، 2020،

https://www.europarabct.com

2- "قمة سرت، الزعماء الأفارقة يرفضون فكرة جيش إفريقي موحد." أطلع عليه يوم 31أوث، 2020،

Https://www.albawaba.com

3- "النيباد....الشراكة الجديدة لتنمية القارة السمراء." أطلع عليه يوم 1سبتمبر، 2020، https://aljazera .net /encyclopédie/orgnizationstandstrctures

4- فراج، مصطفى."النيباد...إستراتيجية الإتحاد الإفريقي الشاملة لتنمية القارة السمراء." أطلع عليه يوم1 سبتمبر، 2020، https://www.mobtada.com

5- مكي، حفيظة."النيباد ومجلس السلم والأمن الإفريقي. مداخل لتفعيل محور الجزائر- أفريقيا." أطلع عليه يوم 2سبتمبر، 2020، http://www.acrseg.org/41437

6- أبو سعد، طارق."أبرز ملامح الأزمة الليبية وجذورها وأهم القوات المتصارعة." أطلع عليه 2 سبتمبر، 2020 ، https://hafryat.com/ar/blog/

7-"حقائق وأرقام حول اليوناميد." أطلع عليه يوم 5سبتمبر، 2020، https://unamid.unmissions.org/ar

8- يوسف، سالي.مبارك،كوثر."دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية." أطلع عليه يوم 07سبتمبر، 2020، https://democraticac.de/?p=48402

9- أزمة ليبيا على طاولة الإتحاد الإفريقي ...فهل من دور في حل النزاع. " تم الإطلاع عليه 7 سبتمبر 2020، https://amp-dw.com.cdmampproject

10- الإتحاد الإفريقي يتحرك لاستعادة دوره في الأزمة الليبية ." تم الإطلاع عليه 7 سبتمبر 2020 ،

https://el-mass.com /dz/

11- عبد الرحمان، فريحة. "المعضلة الأمنية للدول في إفريقيا ." دراسة التأثير المعامل الاستعماري على تنامي الولاءت الفرعية" ،تم الإطلاع عليه يوم 24 جويلية، 2020، https://democratica.de

12- الزجاري نوال ، "الاندماج الإقليمي في إفريقيا بين دوافع التكامل وصعوبات الاندماج "، معهد الدراسات الإفريقية جامعة محمد الخامس ، تم الإطلاع عليه،3 أوث، 2020، https:// www.platform.almanhal.com

13- محمد عاشور مهدي ، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا ...في ضوء الدوافع والواقع والتحديات ، يوم الإطلاع يوم ، 4أوث ،2020 ، https ://www.qiraatAfrican.com

14- الإتحاد الإفريقي لمحة تاريخية عن الإتحاد الإفريقي ، 23.07.2020 ، http://au.int/ar/historyoua .and .au

15- محمد عاشوري مهدي ، الإتحاد الإفريقي الطموحات والتحديات ، أطلع عليه يوم24جويلية 2020 ،http://qiraatafrican.com

16- "الإتحاد الإفريقي يعرب عن قلقه حيال تزايد تطورات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي." تم الإطلاع عليه 10اوث، 2020، https://www.aps.dz/ar/mond

17- الإرهابيون والجريمة المنظمة: هل هي مجرد علاقة عمل، مجلة الناتو، يوم الإطلاع 2020.08.11 ،.Https://www.Nato.int/docu

18- منازعات حدود الدولية أسبابها وطرق حلها بالتطبيق على دول شمال شرق إفريقيا ، أطلع عليه يوم : 13 سبتمبر 2020،

https://qiraatafrican.com

19- الحرب الإثيوبية الإريترية، أطلع عليه يوم ،13 سبتمبر 2020 ،

https://m marefa.org

20- جاسر قطيشات، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا"، أطلع عليه يوم،13اوث، 2020،

https://www.politics.dz.com

21- دراسة شاملة للعلاقات الدولية في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، أطلع عليه يوم، 13اوث،2020، https://www.Politics-dz.com

22- "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، أطلع عليه يوم 14 أوت 2020، https://www.qiraatafrican.com

23- "اختصاصات برلمان عموم إفريقيا. " اطلع عليه 03 سبتمبر، 2020 ،https://www.youm7.com/story/2020/2/27/8-

24- الإتحاد الإفريقي :تربطنا بالصين علاقات تعاون إستراتجية ،اطلع عليه ، 3 سبتمبر،2020 ، https://www.aa.com.tr/ar

25- المعاجم العربية و الانطولوجيا، معنى التكتل الإقليمي، اطلع عليه، 10 سبتمبر، 2020، https://ontology.birzeit-edu

26- ماهية التكتلات الإقليمية، اطلع عليه يوم، 9 جويلية، 2020. www.politiccs-dz.com

27- "مفهوم الأمن ومجالاته." اطلع عليه يوم ،10 سبتمبر، 2020، https://sites.google.com

28- شيبي لخميسي ،" قراءة في مفهوم الأمن أو نظريات الأمن الدولي." اطلع عليه يوم 10 سبتمبر، 2020، https://www.Politics-dz.com

29- عبد المعطي، زكي، "الأمن القومي قراءة في المفهوم و الأبعاد." اطلع عليه يوم 10 سبتمبر ،2020، https://stgcenter.org

30- بوستي، توفيق " مفهوم الامن في منظورات العلاقات الدولية." اطلع عليه يوم 4 ماي ،2020، http://eipss-eg.Org

31- "الأمن في العلاقات الدولية." اطلع عليه يوم 10ماي ،2020،

https;//www.political-encyclopedia.org

32- بوستي توفيق، "مدرسة كوبنهاغن، نحو توسيع و تعميق مفهوم الأمن." اطلع عليه يوم 4 مايو ،2020، https ://eipss-eg.Org

33- "التطور الأمني لمدرسة كوبنهاغن." اطلع عليه 3 جويلية ، 2020، https://www.political.com

34- "نظرية الأمننة securitization theory." اطلع عليه 3 جويلية: www.political-encyclopedia.com

35- دينا رحومة، فارس فايد، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الامن الاقليمي (دراسة حالة اقليم شرق أوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، اطلع عليه 14جوان ، 020 2، https://democcraticide

36- "ماهية تكتلات الإقليمية." اطلع عليه يوم 9 جويلية، 2020

https://Politics-dz.com

37- زين العابدين، بولبنان، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمن الإقليمي." https://www.researchgate,net/publication

38- "منظور مركب الأمن: مفهوم مركب الأمن الإقليمي،" اطلع عليه يوم 4 اوث، 2020 ، https://www.politics-dz.com :

39- "اليوناميد بيان حقائق :العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور،" اطلع عليه يوم 05 سبتمبر، 2020، https://peacekeeping.un.org/ar/mission/unamid

40- زكريا،محمود ،"مكافحة الإرهاب في إفريقيا دراسة في الأطر القانونية والمؤسسية ،" اطلع عليه يوم 30اوت ،2020 ، https://pharostudies.com

41- عبد الرحمان، محمد، "إفريقيا وفخ الإرهاب،" اطلع عليه يوم 10اوث ،2020 ،

https://dealjazeera.net.

42- بركة، محمد ، "آليات الإتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة،" 47 https://www.Research gate.net

43-أحمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة الغير شرعية من إفريقيا إلى الغرب، 12اوث 2020، Http://qaindex.com /content .

44- "الإتحاد الإفريقي مواقف غير حاسمة من الانقلابات العسكرية"، اطلع عليه يوم12 أوت 2020، https://qaindextafrican.com

45- كوثر مبارك، الإتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الرشيد في إفريقيا، اطلع عليه يوم 12 أوت 2020 على الموقع التالي: https://ww.qaidex.com.

46- "الإتحاد الإفريقي :تربطنا بالصين علاقات تعاون إستراتجية،" اطلع عليه يوم 3سبتمبر، 2020، https://www.aa.com.tr/ar

ز/ المواقع باللغة الأجنبية:

web sites:

1- fredrik Soderbaum and timothyM.shaw,theories of New Regionalism, januray (2003),on: https://www.resarearchegate.net

2-"African Union approaches to peacebuilding",on: https://reliefweb.int/report/world/african-union-approaches-peacebuilding

3-"Is Hybrid Peacekeeping a Model of Success? The Case of UNAMID", on: , https://unu.edu/publications/articles/hybrid-peacekeeping-case-of-unamid.html

4-FaroukChothia, "How Africa has been frozen out of Libya peace efforts,on: ,https://www.bbc.com/news/world-africa-51293355

5- Jean ping “African union role in the Libyan crisis”, ON: https://www.pambazuka.org/governance/african-union-role-libyan-crisis.

6- The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)",on: https://www.uneca.org/cfm2002/pages/new-partnership-africas-development-nepad

7-" Economic Integration,African union" , 2september 2020, on:

https://au.int/en/auc/priorities/economic-integration.

8-" Agenda 2063: The Africa We WanT",on: https://au.int/en/agenda2063/overview.

9-"About nepad,United Nations economic commission for African " .Avalable,ON: https://www.uneca.org/nepad/Page

10-"Deepening and Governqnce,Inclusionde democracy ,and security" ,on: https://www.brookings.edu/research/good-and-inclusive-governance-is-imperative-for-africas-future/

"NEPAD,on: https://www.afdb.org/fr/topic

11- NEPAD: "Investing in human capital, resource mobilization and conflict prevention, key to Africa's success،"OCTOBER 20, (2017).(SEVENTY-SECOND SESSION, 33RD PLENARY MEETING),ON:, HTTPS://WWW.UN.ORG/FR.

12- Dr Amandine Gnanguénon",the implementation process of the african sand by force", on: https://www.defense.gouv.fr/.

13- Joseph léan kalwo Ngoula ,"L'Union Africaine à l'épreuve du terrorisme : forces et challenges de la politique africaine de sécurité,Cameroun ,(April 2016), on: http://www.irenees.net

14- Les relations entre la Chine et l'Afrique mises à rude épreuve par le coronavirus,on: https://atalayar.com/fr/content/les-relations-entre-la-chine-et-lafrique-mises-%C3%A0-rude%C3%A9preuve-par-le-coronavirus.

15- La solution à l'immigration est en Afrique,on: https://www.lesechos.fr/2018/06.

16- African union,"peace and Security Council"، accessed, on www.au.int/en/argans/psc.

17- African union"،pan- African parliament، accessed ,on: www.au.int./en/organs/pap.

18- FredrikSoderibaum and timothy.M.Shaw, "theories of new Regionalism ",January (2003), on: https://www.researchegate.net/publication

19- Johan Ravenhall، ،the new East Asian Regionalism : Apolitical domino effect،june (2010), on: https://www.researchgate.net/publication

* **Theses, journal, books.**

1- Walter Mattli: "the logic of regional integration" .Europe and beyond, (combridge University press,july2010).

2- Mary. E. Burlisher and other, Regionalism: old and new theory and aratice, the International Agricultural tradeResearch consortium (IATRC), conference- capri. Italy. Juin (2003).

3- Sophie Desmdir, Volker Hauck ,"conflict management Under the African peace and security Architecture (APSA)"| ,ECDPM DEISCCUSSION PAPER , N.211 (2017).

4- Ademola Abass ,"theafrican Union s Response to the Libyan Crisis : a plea for Objectivity" ,African Journal of Legal Studies t 7 (2014).

5- Anyway sithole ," the African union peace and security mechanism's crawel from design to reality : was the Libyan crisis a depiction of severe limitations?", (African journal on conflict resolution ,vol.2 no .2 ,2012) .

6- Parfait oumba ,l'effectivité de Rôle du conseil de paix et de sécurité de l'union africain dans la résolution des conflits , université catholique d'Afrique centrale Cameroun(2014).

7- Larry gbevlo–larteyesq , "African canter for the study and research on terrorism(ACSRT)".

8- D.K ;L'UA et la coopération coter le terrorisme »quotidien algérien ;el moudjahid.17juillet(2002).

9- Jako Bson",national interests humanitarianism or CNN : what triggers UN peace it after the cold war" journal of peace research، N33 (1996).

10- Eki Ejemisi ،" a club of incluent ? the africain union and coups et ATS"، Vanderbilt journal of translation Law، vol 44(2011).

11- Lansana Gberie,"terrorism overshadows internal conflicts"، Africa renewal April، (2019).

12- Julia Eul,"Gregory Price the oxford hand book africa and Economics contexte and concept" . Vol. N. 01. July (2013).

13- Olympio francisco k.v « transformation of the organization of African unity (OAU):Anew vision for the 21 century , or political Rhetoric ph Berlin.univ .of tier . (2004).

14- Fatimir M.Xhéladini ،regional security complex :
the macedonien context, european journal of multidisciplinary studies, 6 (2016).

15- Barry Buzan and Weaver: legion and powers the structure of international security (combridge university press، 2002).

16- Manuela Moschella، European union's regional approach towards its neighbors: the European neighborhood policy vis- à- vis euro Mediterraneanpartnership (University of Catania department of political studies).

17- Emanuel Adler and Michael Barnette، security communities, (combridge:combridge university press، 1988).

18- Bjoran Hettne and Fredrik soderbaun، the new regionalism approach،department of peace and development research (university Gothenburg - Rue publication manuscript،politician:vol 17. N 3، 1998).

19- Stefania Penbianca," volatile regionalism in the Mediterranean area" l'europe en formation N 336(2010).

20- Luk Van long hove،regionalizing humane Security in africain « UNV-cris occasional papers (2004).

21- Aleksandra Kusztal, theoretical foundations regional security in international relations- the overview, volume 49 number 1, 183 (2017)

22- David. A. Baldwni, the consept of security, Review of international studies, 23 (1997)

23- Joseph Romm."Defining Nactional security: the nomilitary Aspects." (Network) council on.Foreigne relation press (1993).

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	5
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة التكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي	13
المبحث الأول: التكتلات الإقليمية – الأمن من الضيق إلى الوسع	14
المطلب الأول: مفهوم التكتلات والمفاهيم المرتبطة به	14
المطلب الثاني: مفهوم الأمن، من الضيق إلى الوسع	22
المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي	37
المبحث الثاني: نظرية الدراسة	43
المطلب الأول: نظرية الإقليمي	43
المطلب الثاني: نظرية الجماعات الأمنية	50
المطلب الثالث: نظرية المركب الأمني الإقليمي	53
المبحث الثالث: علاقة التكتلات الإقليمية بالأمن الإقليمي	57
المطلب الأول: التكتلات الإقليمية كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي	57
المطلب الثاني: آليات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي	60
خلاصة الفصل	63
الفصل الثاني: الاتحاد الإفريقي كرد فعل على البيئة الأمنية الإفريقية المتغيرة	64
المبحث الأول: لمحة عامة عن الاتحاد الإفريقي	65
المطلب الأول: الإتحاد الإفريقي: النشأة ومراحل بنائه	65
المطلب الثاني: البعد الأمني والمؤسساتي للاتحاد الإفريقي	72
المبحث الثاني: البيئة الأمنية الإفريقية والتهديدات الأمنية	77
المطلب الأول: التهديدات الأمنية اللاتماثلية	77
المطلب الثاني: الإنقلابات العسكرية والمعضلة السياسية في إفرقيا	84
المطلب الثالث: التخدلات الخارجية في مسألة الأمن الداخلي الإفريقي	88

المبحث الثالث: آليات تسوية النزاعات في إفريقيا	92
المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الإفريقي	92
المطلب الثاني: برلمان العموم الإفريقي	96
المبحث الرابع: الإتحاد الإفريقي على الصعيد الإقليمي والدولي	99
المطلب الأول: علاقة الاتحاد الافريقي مع هيئة الأمم المتحدة	99
المطلب الثاني: علاقة الإتحاد الإفريقي مع الهيئات الإقليمية	101
المطلب الثالث: علاقة الاتحاد الإفريقي مع القوى الكبرى	102
خلاصة الفصل	104
الفصل الثالث: ترتيبات الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن الإقليمي	106
المبحث الأول: السياسات الأمنية والدفاعية للاتحاد الإفريقي	107
المطلب الأول: جهود الإتحاد الإفريقي في مواجهة الإرهاب	107
المطلب الثاني: معاهدة عدم الإعتداء والدفاع المشترك	111
المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الإفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية – النيباد –	115
المطلب الأول: الرؤية الجديدة لتنمية في إطار النيباد	115
المطلب الثاني: أهداف وشروط تحقيق التنمية – النيباد–	118
المطلب الثالث: جهود النيباد في تكريس التنمية والحكم الراشد في إفريقيا كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي	121
المبحث الثالث: آداء الاتحاد الإفريقي في مواجهة بعض النزعات	126
المطلب الأول: الأزمة السودانية: إقليم دارفور	126
المطلب الثاني: الأزمة الليبية	131
المبحث الرابع: مساعي الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن الإقليمي: تقييم في الآداء	135
المطلب الأول: جوانب النجاح	135

المطلب الثاني: جوانب الإخفاق	140
خلاصة الفصل	143
خاتمة	145
قائمة المراجع	149
الفهرس	172